جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

إشكالية الأمن في التوجهات ما بعد الوضعية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالب:

- فيصل بن زاوي

إشراف الأستاذ:

- السعيد ملاح

لجنة المناقشة

أ- د: دخان نور الدين..... رئيسا

د: ملاح السعيد..... مشرفا

د: زروقة اسماعيل: ..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2019-2018

الموافق لـ: 1440-1439

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

إشكالية الأمن في التوجهات ما بعد الوضعية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالب:

- فيصل بن زاوي

إشراف الأستاذ:

- السعيد ملاح

لجنة المناقشة

أ- د: دخان نور الدين..... رئيسا

د: ملاح السعيد..... مشرفا

د: زروقة اسماعيل: ..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2019-2018

الموافق لـ: 1440-1439

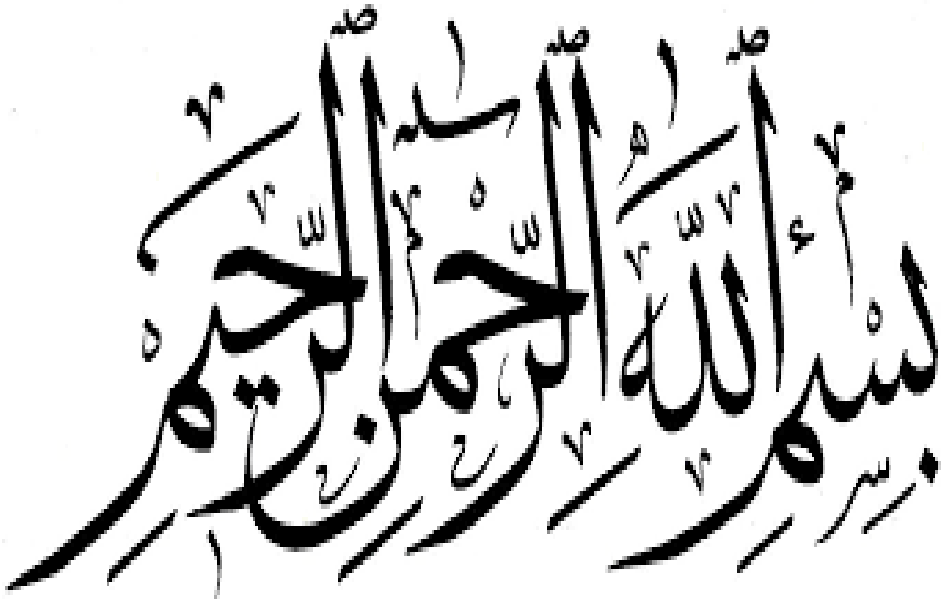
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أتقدم بإهداء هذا العمل إلى من وضع الله الجنة تحت أقدامها، إلى أمي الغالية التي لا يسع المكان ولا المجهود المبذول من أجلها أن يرد ولو القليل من فضلها وتعبها، أدعوا الله أن يطيل في عمرها وأن يحفظها.

إلى أبي من جعل الله رضاه في رضا الأب، من سهر الليالي وبذل النفيس من أجلنا، أدعوا الله أن يرحمه ويسكنه فسيح جناته، ويجعل قبره روضة من رياض الجنة.

إلى إخوتي وأخواتي (طاوس ومراد وخميسي وإدريس ونعيمة ونسيمة وفاروق ويحي).

وإلى أقاربي، أخص بالذكر (عبد الحق ووليد وعنتر، وعادل وفرحات، وعماد، وجمال، وهدى، وهبة، ونورهان، وفايز).

التشكرات

أولا الشكر والحمد لله قبل كل شيء على نعمه وفضله.

ثم أتوجه بالشكر الجزيل إلى دكتور سعيد ملاح، على ما قدمه لي من ملاحظات قيمة، التي أفادتني في بحثي وحياتي، والذي أعطى لنا وقتهُ ونفعنا بعلمه، أسأل الله أن يوفقه لكل خير.

وأشكر الأساتذة الكرام على ما بذلوه من جهد طيلة مشوارنا الجامعي، ولا ننسى أساتذتنا في المتوسطة والثانوية وحتى الابتدائية، ولا يسعنا ذكر أسمائهم ولكن فضلهم دائم، كما أشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: النقاش حول مفهوم الأمن بين الوضعيين وما بعد الوضعيين

المبحث الأول: مضامين مفهوم الأمن.

المطلب الأول: مفهوم الأمن عند الوضعيين.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن عند ما بعد الوضعيين.

المبحث الثاني: تطور مفهوم الأمن.

المطلب الأول: الدراسات الأمنية التقليدية للأمن.

المطلب الثاني: الدراسات الأمنية النقدية للأمن.

الفصل الثاني: الأمن في المنظورات الوضعية.

المبحث الأول: المنظور الواقعي في دراسة الأمن.

المطلب الأول: وجهة نظر الواقعية الكلاسيكية في دراسة الأمن.

المطلب الثاني: وجهة نظر الواقعية الجديدة في دراسة الأمن.

المبحث الثاني: المنظور الليبرالي في دراسة الأمن.

المطلب الأول: وجهة نظر المثالية في دراسة الأمن.

المطلب الثاني: وجهة نظر الليبرالية الجديدة في دراسة الأمن.

المطلب الثالث: وجهة نظر نظرية السلام الديمقراطي في دراسة الأمن.

المبحث الثالث: المنظور الماركسي في دراسة الأمن.

المطلب الأول: المرجعية الفكرية والفلسفية للاتجاه الماركسي.

المطلب الثاني: وجهة نظر الماركسية في دراسة الأمن.

الفصل الثالث: الأمن في التوجهات ما بعد الوضعية.

المبحث الأول: نظريات ما بعد الوضعية.

المطلب الأول: جذور ومفهوم ما بعد الحداثة.

المطلب الثاني: الأسس المعرفية للتوجهات النقدية.

المطلب الثالث: الأسس التحليلية للنظرية النسوية.

المطلب الرابع: البنائية كتوليفة نظرية بين العقلانية والتأمليّة.

المبحث الثاني: النقاش الإبستمولوجي حول الأمن في النظريات ما بعد الوضعية.

المطلب الأول: النقاش حول المعرفة.

المطلب الثاني: الأدوات الإبستمولوجية في الدراسات الأمنية.

المبحث الثالث: النقاش الإنطولوجي حول الأمن في النظريات ما بعد الوضعية.

المطلب الأول: الأسس التحليلية الأنطولوجية لما بعد الحداثة في دراسة الأمن.

المطلب الثاني: الأسس التحليلية الأنطلوجية حول الأمن في النظرية النقدية.

المطلب الثالث: الأسس التحليلية الأنطولوجية حول الأمن في نظرية النسوية.

المطلب الرابع: الأسس التحليلية الأنطولوجية حول الأمن في نظرية البنائية.

الخاتمة

قائمة المراجع المعتمدة

مقدمة

تمهيد:

يقع الأمن في جوهر الاهتمام الإنساني والسياسي والأكاديمي، وقد حضي بنفس الاهتمام في العلاقات الدولية تحت مسمى الدراسات الأمنية، حيث عنيت هذه الأخيرة بدراسة الأمن وتأثيراته، وحدث نقاش حول العديد من الأسئلة المتعلقة بالأمن من بينها: ما هو الأمن؟، لمن الأمن؟، ما هي التهديدات الأمنية؟، ما هي الوسائل المستخدمة لتحقيق الأمن؟، وهناك العديد من الأطراف التي تحاول أن تقدم تعريف معين للأمن يتناسب مع المصالح التي تريدها، لأن المفاهيم غير محايدة وتأثر في الواقع وتشكله.

وقد مر مفهوم الأمن بعدة مراحل، فقد ارتبط في بدايته بالدولة فكان الهدف منه هو حماية الدولة من أي تهديدات تهددها واقتصرت هذه الفترة على التهديدات العسكرية، ومع نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وظهور تهديدات أمنية جديدة تمس المجتمع والأفراد بالدرجة الأولى، كان لبدا من إعادة النظر في الدراسات الأمنية وفي مفهوم الأمن، فظهرت الاتجاهات ما بعد الوضعية التي أعطت الاهتمام للفرد والمجتمع، وقد شكلت ما بعد الوضعية بتعبير ستيفن والت ثورة في الدراسات الأمنية.

أولا: مبررات اختيار موضوع

عند اختيار أي موضوع هناك مبرر ذاتي والآخر موضوعي:

المبررات الذاتية:

- يرجع سبب اهتمامي بالنظريات والأمن إلى رغبة في نفسي نظرًا لأنّ هذا الموضوع وهو موضوع مهم جدًا، والطالب الذي لا يستوعبه سوف يواجه صعوبة كبيرة في التخصص لأنّ كل شيء مرتبط بهما، وباعتبار كذلك النظريات كمنظار من خلاله يمكن رؤية العلاقات الدولية فكلما تمكن منها الباحث كلما كان تحليليه أقرب إلى الصواب.

المبررات الموضوعية:

- اهتمام العديد من الباحثين بمثل هذه الدراسات نظرًا لأهميتها التحليلية.
- أهمية النظريات لأننا عندما نريد أن نفكر بشكل عميقوأن نفهم ظاهرة معقدة فنحن بحاجة إلى النظريات.
- أهمية الثورة المعرفية التي أحدثتها نظريات ما بعد الوضعية في حقل الدراسات الأمنية.

ثانيا: أهمية الموضوع

- يحتل موضوع الأمن في نظريات ما بعد الوضعية أهمية كبيرة نظرًا للأدوات الإبستمولوجية والأنطولوجية والمفاهيم التي تمتلكها هاته النظريات في تحليل الظاهرة الأمنية، كما أنها حاولت مناقشة النظريات العقلانية التي سيطرت على الدراسات الأمنية لعقود من خلال تقديم بديل أفضل، بالإضافة إلى أنها حاولت معالجة التهديدات الأمنية الجديدة التي ظهرت مع نهاية الحرب الباردة والتي كانت النظريات العقلانية عاجزة أمامها.

ثالثا: أهداف الموضوع

نسعى من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى الوصول للأهداف التالية:

- معرفة النقاش الذي حدث بين الوضعيين وما بعد الوضعيين حول مفهوم الأمن.
- التطرق للتطور التاريخي التي مرت به الدراسات الأمنية.
- دراسة الأمن في التوجهات الوضعية.

- البحث في الأدوات الإبستمولوجية والإنطولوجية للنظريات ما بعد الوضعية والنقاش الذي حدث بينهم في دراسة الأمن.
- الإحاطة بموضوع الدراسات الأمنية.

رابعا: الإشكالية (المشكلة البحثية)

أثرت فترة ما بعد الحرب الباردة على الإرث النظري للعلاقات الدولية وعلى الاستقرارت الأنطولوجية والإبستيمولوجية التي استقرت في حقل الدراسات الامنية، وهذا ما يفسر تطور النظريات الأمنية وظهور مضامين جديدة للأمن متأثرة بالتوجهات الما بعد الوضعية التي كانت موضوعا للنقاشات النظرية في الحوار الثالث التي حاولت إعادة تعريف الأمن بما يتناسب مع هاته الفترة الجديدة، وتجاوز مفهوم الأمن التقليدي.

ولذلك تحاول هذه الدراسة مساءلة المضامين الجديدة للأمن سواء على مستوى طبيعة الفواعل أو طبيعة الظاهرة وطبيعة التهديدات الأمنية وكذا طبيعة الأدوات المنهجية والإبستيمولوجية المستعملة في التوجهات ما بعد وضعية في العلاقات الدولية.

التساؤلات الفرعية:

1- ما هو مضمون النقاش بين الوضعيين وما بعد الوضعيين حول مفهوم الأمن.
2- كيف تدرس المنظورات الوضعية الأمن.
3- ما هي الأدوات الإبستمولوجية والأسس التحليلية الإنطولوجية المستخدمة في الاتجاهات ما بعد الوضعية في دراسة الأمن.

خامسا: الفرضيات

سيطرت المفهوم التقليدي للأمن لفترة زمنية طويلة، باعتبار الدولة كمرجعية أمنية ومع عداه من القضايا يقبع في السياسات الدنيا، ولكن سعت ما بعد الوضعية إلى تحدي هذه

المفاهيم التقليدية للأمن، وإلى تقديم بديل أفضل يتناسب مع التطورات الحاصلة في العلاقات الدولية، من خلال الدخول في نقاش قوي مع الاتجاه التقليدي حول مفهوم الأمن، وتقديم آليات إبستمولوجية وأسس أنطولوجية جديدة.

الفرضيات الفرعية:

1- ساهمت مجموعة من التطورات في العلاقات الدولية مثل تفكك الاتحاد السوفيتي و ظهور الجريمة الدولية والتلوث البيئي في بروز النظريات ما بعد الوضعية والدخول في نقاش حول مفهوم الأمن مع الوضعيين، الذين أقصوا شريحة كبيرة من المجتمع وساهموا في بروز الظلم.

2- جَعلت المنظورات الوضعية الدولة في قلب الدراسات الأمنية، كما اعتبرتها مرجعية أمنية يجب السعي للحفاظ على أمنها وإن اقتضى الأمر سلب الآخرين أمنهم،

3- تعددت الآليات الإبستمولوجية المستخدمة في دراسة الأمن عند الاتجاهات ما بعد الوضعية، حيث نجد كل من منظور قيمة الخطاب عند ما بعد البنيوية، وفكرة الانعكاسية عند النقدية، والنوع الاجتماعي (الجندر) عند النسويين، والبعد التذاتاني عند البنائية، أما فيما يخص الأسس التحليلية الإنطولوجية ما بعد الوضعية فإنها ترفض جملة وتفصيلا الأنطلوجيا الوضعية.

سادسا: حدود الدراسة

الحد الموضوعي: ويتحدد بالموضوع الذي يتعلق بإشكالية الأمن في التوجهات ما بعد الوضعية (نظرية ما بعد البنيوية، النظرية النقدية، والنظرية النسوية، والنظرية البنائية).

الحد الزمني:أمّا الحيز الزمني لهذا الموضوع فهي فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة حيث شهد العالم العديد من التطورات في العلاقات الدولة، من بينها، تفكك الإتحاد السوفيتي، و

ظهور تهديدات أمنية جديدة، وفشل المنظورات الوضعية في تفسير هذه التطورات، وفي التنبؤ بنهاية الحرب الباردة.

سابعا: أدبيات الدراسة:

تم الاعتماد على مجموعة من المراجع نخص بالذكر:

1- كتاب "الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن" للأستاذ سيد أحمد قوجيلي، ينطلق هذا الأستاذ من طرح سؤال وهو هل أضافت الدراسات الأمنية النقدية مفاهيم وتعريف للأمن؟، والهدف من طرح هذا السؤال هو محاولة الإجابة عن سؤال وهو هل نجحت الدراسات الأمنية النقدية على ممارسة وإدارة الشؤون الأمنية؟، وقد قسم عمله إلى: دراسة موضوع الدراسات الأمنية التقليدية، ثم التطرق إلى الدراسات الأمنية النقدية وما تحتويه من أفكار حول مدرسة أبريستويث ونظرية النقدية، وكذلك التطرق إلى مقاربة ما بعد البنيوية (ما بعد الحداثة) وأفكار مدرسة باريس، ثم التطرق إلى المقاربة البنائية ومدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية، وفي الأخير دراسة نظرية السلام الديمقراطي، وقد استخدم معيار الجِدَّة والابتكار كإجراء بسيط ومتفق عليه لتقييم الدراسات الأمنية النقدية، ويخلص في النهاية إلى أنّ الدراسات الأمنية النقدية قد حققت نجاح من خلال توسيع وتعميق مفهوم الأمن، وإعادة تعريف مفهوم الأمن، مما يعني أنّ النظريات ما بعد الوضعية قد حققت نتائج في الأمن ولا ينفي بعض الصعوبات التي تواجه الدراسات الأمنية النقدية كحقل ليزال في مرحلة النشوء.

2- أطروحة الأستاذ محمد الطاهر عديلة تحت عنوان "تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس"، لهذه الأطروحة أهمية كبيرة حيث حاول دراسة حقل العلاقات الدولية كحقل معرفي أكاديمي، وكذلك النظريات الكبرى بشكل مفصل (نظرية الواقعية، والليبرالية، والماركسية)، في محاولة منه لمعرفة ما

الذي يحرك عملية تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية، وبعد البحث والتقصي خلص إلى مجموعة من النقاط المهمة، من بينها التشكيك في روايات حدوث نقاشات مابين الواقعية والمثالية أو مابين التقليدين والسلوكيين حيث يرى البعض أنّ هذه الروايات قد خدمت جهات معينة، وكذا التشكيك في مفهوم وفكرة تقدم النظريات مع عدم نفي التام لفكرة التقدم، وعرض لأهم الأفكار التي جاءت بها النظريات، ولكن يرى بأن نظريات ما بعد الوضعية بصفة عامة ونظرية ما بعد البنيوية بصفة خاصة أنها لا تقدم بديل عن الروايات الكبرى (الواقعية، والليبرالية)، وهذا غير صحيح لأن إدراك بأنّ هناك نقائص وعيوب في نظريات الكبرى يمثل خمسين بالمائة من عملية التغيير، فما بعد الوضعية هي ثورة معرفية قد فتحت الأفاق بعد أن سدته الروايات الكبرى.

3- كتاب "نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع" لكل من تيم دان وميليا كوركي وآخرون ترجمة ديما الخضرا، يحتل هذا الكتاب مكانة كبيرة نظرا للمجهود المبذول في إعداده كما أنه أعد حتى يتمكن القارئ من قراءة أي فصل يريد، حيث أعدت الفصول بشكل مستقل، وتم التطرق في هذا الكتاب للعديد من النظريات في العلاقات الدولية والمرور بالعديد من الأفكار بشكل مفصل من بينها دراسة الأمن من خلال عدسات الجندر، وكذلك التطرق لإنطلوجيا بعض النظريات.

ثامنا: الإطار المنهجي

نظرا لطبيعة الموضوع، فإن ذلك يستدعي استخدام توليفة مناهج تتواءم مع الموضوع المدروس، وهي:

1-**المنهج التاريخي:** يعتبر المنهج التاريخي من المناهج الأساسية في البحث العلمي ونادرًا ما يتم تجاهله نظرًا لأهميته، وتم استخدامه لتحليل مختلف السياقات التي تشكل خلالها مفهوم الأمن وتطوره في ظّل النظريات، وكذلك متابعة الإرهاصات التاريخية

التي ظهرت فيها النظريات الوضعية وما بعد الوضعية وتطورها في حقل العلاقات الدولية.

2-**المنهج التحليلي المقارن:** يقوم المنهج المقارن على معرفة كيف تحدث الظواهر من خلال مقارنتها معها بعضها البعض من حيث أوجه الشبه أو من حيث الاختلاف، للكشف عن العلاقات السببية والخروج بمجموعة من النتائج، ممّ كان لبدا من استخدامه لتحليل إشكالية الأمن سواء من حيث المفهوم ما بين الوضعيين أو ما بعد الوضعيين أو التطرق للنقاشات داخل المنظورات الوضعية، وكذا مقارنة مختلف الأفكار الأنطولوجية والإبستمولوجية للتوجهات ما بعد الوضعية.

3-**المنهج التحليلي الوصفي:** يتميز هذا المنهج بكونهيقوم بدراسة الحاضر علىعكس المنهج التاريخي الذي يخص الماضي، لذلك تم الاستعانة به لوصف العديد من الظواهر وتحليلها، مثل حالة نهاية الحرب الباردة والتحولات التي حدثت في مفهوم الأمن، بالإضافة إلى متابعة تطور نظريات العلاقات الدولية للخروج بمجموعة من النتائج.

تاسعًا: الإطار المفاهيمي

فترة ما بعد الحرب الباردة: تعتبر نهاية الحرب الباردة مرحلة مهمة في العلاقات الدولية، حيث شهد العالم تفكك الإتحاد السوفيتي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وتاريخ نهاية الحرب الباردة كان عام 1989 والتاريخ الرسمي كان سنة 1991، وقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة العديد من التطورات مثل ظهور الإرهاب الدولي والجريمة الدولية والتلوث البيئي وغيرها، وكذلك تطور الدراسات الأمنية، وظهور نظريات ما بعد الوضعية...

الوضعية: الوضعية هي فلسفة تشدد على العلم و المنهج العلمي، وتعود فكرة نقل منهج العلوم الطبيعية إلى علم الاجتماع إلى الفيلسوف الفرنسي **أوغست كونت** بعد النجاحات التي

حققتها العلوم الطبيعية، حيث يؤمنون بأنه يمكن دراسة العلوم الاجتماعية مثلها مثل العلوم الطبيعية، حيث تخضع للقوانين والتكرار وعلى الباحث سوى البحث في تلك القوانين.[1]

ما بعد الوضعية: ترفض ما بعد الوضعية الأفكار التي قامت عليها الوضعية، وحاولت توسيع الجانب الإبستمولوجي والمنهجي من خلال القبول بتعدد المناهج في الدراسة، ورفضت كذلك الإنطلوجيا الوضعية.

عاشرا: تقسيم الدراسة

نظرا للإشكالية المطروحة والفرضيات الموضوعة، سوف يتم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

الفصل الأول تحت عنوان "النقاش حول مفهوم الأمن بين الوضعيين وما بعد الوضعيين"، يضم مبحثين، المبحث الأول بعنوان " مضامين مفهوم الأمن" وضع بهدف التطرق للنقاش الذي حدث حول مفهوم الأمن عند كل من الوضعيين وما بعد الوضعيين، أما المبحث الثاني فتم التطرق لتطور مفهوم الأمن في ظّل الدراسات الأمنية منذ نشأة حقل الدراسات الأمنية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ثم بعد نهضته في بداية الثمانينيات.

أما **الفصل الثاني** فتحت عنوان "الأمن في المنظورات الوضعية"، ويضم ثلاث مباحث حيث تم التطرق فيه لكيفية دراسة الأمن في النظريات الكبرى، لذلك تم وضع المبحث الأول تحت عنوان "المنظور الواقعي في دراسة الأمن"، أما المبحث الثاني فتحت عنوان "المنظور الليبرالي في دراسة الأمن"، أما المبحث الأخير بعنوان "الأمن في المنظور الماركسي" كمنظور تعرض للتجاهل و الإقصاء.

1)-**خالد موسى المصري** ، «الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظريات الوضعية)» ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 30 ، العدد الأول ، 2014 ، ص ص323-324.

أما **الفصل الثالث** فتحت عنوان "الأمن في التوجهات ما بعد الوضعية"، ويضم ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان "نظريات ما بعد الوضعية" وضع بهدف التطرق بشكل عام لكل من نظرية ما بعد الحداثة و النظرية البنائية و النظرية النسوية وفي الأخير النظرية البنائية كتوليفة نظرية بين العقلانية والتأملية، أما المبحث الثاني بعنوان "النقاش الإبستمولوجي حول الأمن في النظريات ما بعد الوضعية" فتم البحث في الأدوات والآليات المستخدمة في تحليل الأمن من قبل هذه النظريات، أما المبحث الأخير تحت عنوان "النقاش الإنطولوجي حول الأمن في النظريات ما بعد الوضعية" فتم البحث فيه في المفاهيم والكيان موضوع الأمن وغيرها في توجهات ما بعد الوضعية.

الفصل الأول: النقاش حول مفهوم الأمن بين الوضعيين وما بعد الوضعيين

تمهيد

المبحث الأول: مضامين مفهوم الأمن

المطلب الأول: مفهوم الأمن عند الوضعيين

المطلب الثاني: مفهوم الأمن عند ما بعد الوضعيين

المبحث الثاني: تطور مفهوم الأمن

المطلب الأول: الدراسات الأمنية التقليدية للأمن

المطلب الثاني: الدراسات الأمنية النقدية للأمن

تمهيد:

يعتبر الأمن من أهم العناصر الذي يحتاجها الإنسان والشعوب والدول، وبدون الأمن لن يكون لباقي الأشياء معنى، هذه جعله يحتل مكانة على مر العصور، كما أنه حضي بالاهتمام من قبل الباحثين، وأنشأت من أجله مراكز البحث وخصصت مبالغ مالية ضخمة من أجله.

المبحث الأول: مضامين مفهوم الأمن.

هناك اختلاف حول مفهوم الأمن، والمفاهيم تؤثر في أرض الواقع وتشكله، ممّا يجعل المفاهيم غير محايدة وليست بريئة، بل تنحت لمصلحة معينة، ويبرز مفهوم الأمن من الأولويات، باعتباره شرط أساسي لحياة الإنسان ومن أهم الحاجيات التي تحتاج لتلبيتها، هذا جعله من أهم المواضيع التي تعرضت للنقاش في حقل العلاقات الدولية وبالتحديد في الدراسات الأمنية، فالصراع نظري ومعرفي من خلال محاولة السيطرة على مفهوم الأمن، لأنّ مفهوم الأمن مرتبط بمصلحة المؤمن، والذي يسيطر على المفهوم يسيطر على الواقع ويشكله، ممّا تسبب بنقاش قوي بين الاتجاه الوضعي والاتجاه ما بعد الوضعي، الاتجاه الوضعي كاتجاه مسيطر ولا يؤمن بالتغيير، والاتجاه ما بعد وضعي كاتجاه يبحث عن سُبل لإحداث ثورة في مفهوم الأمن.

المطلب الأول: مفهوم الأمن عند الوضعيين.

البحث عن الأمن، وفي الآليات والوسائل التي يجب استخدامها لتوفيره، كان بهدف ضمان أمن الإنسان، ولكنه ارتبط بمفهوم الدولة.[1] ويرجع سبب نشوء الدولة إلى الأمن، حيث نجد **توماس هوبز** يميز بين «**حالة المجتمع**» و«**حالة الطبيعة**»، حالة المجتمع هي الحالة التي يعيشها الأفراد داخل الدولة، وحالة الطبيعة هي الحالة التي تعيشها الدولة في العلاقات الدولية، فحسب توماس **هوبز** الأفراد قرروا التنازل عن حريتهم لصالح الدولة من خلال ما يعرف «**بالعقد الاجتماعي**»، حيث تقوم هذه الأخيرة بتوفير الأمن ورد العدوان الخارجي[2]، فالهدف الذي أنشأت من أجله الدولة هو ضمان أمن الأفراد، ولكنه ارتبط بالدولة، حيث نجد

1)– نادية قاسم، ندوة برشلونة: هاجس الأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة الجزائر بن عكنون . 2003/2002، ص08.

2)–**سليمان عبد الله الحربي**، «مفهوم الأمن: مستوياته وصيغُه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر)»، مجلة المنظمة العربية، العدد التاسع عشر، صيف 2008، ص10.

المفهوم التقليدي للأمن يرتبط بمفهوم الأمن القومي أو الأمن الوطني*، والذي يقصد بهِ القوة العسكرية، وفي الغالب ينسب الأمن القومي إلى الواقعية، لذلك يمكن القول أنّ الواقعية قد سيطرت على مفهوم الأمن في الاتجاه الوضعي، من خلال ما يعرف بمفهوم الأمن القومي.

ومن أهم تعاريف الأمن نجد:

تعريف **ليبرمان وولتر** (**Walter Lippmann**) حيث عرفه بقوله:«إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه»[1]، **فليبرمان** يعتقد بأنّ الأمة الآمنة هي القادرة على خوض الحروب إذّا لزم الأمر، أي أنّ الأمن هو مرادف لما تمتلكه الدولة من قوات عسكرية.

وقد عرفه **أرنولد وولفرز** سنة 1950 بأنه: «من جانب موضوعي يحدد غياب التهديدات**على القيم المركزية (الموجودة) أو من جانب ذاتي هو الخوف من أن تتعرض هذه القيم المركزية للهجوم»[2]، **فأرنولد** يرى بأنّ على الدولة أن تسعى لتحمي قيمها من أي خطر، وأن تفعل أي شيء إذا لزم الأمر للحفاظ على هذه القيم مهما كلف الأمر.

وعرفه **باري بوزان**(**Barry Buzan**) بقوله: «في حالة الأمن يكون النقاش دائرًا على السعي للتحرر من التهديد، أمّا إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي، فإنّ الأمن يتعلق بقدرة الدولة والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي»[3]، وفي

*الأمن القومي أو الأمن الوطني، كلهما يحملان نفس المعنى، الفرق فقط هو في الترجمة.

1)- خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد خيضر بسكرة . 2014/2013، ص10.

وقع اختلاف حول المقصود بالتهديدات الأمنية، حيث يرفض بعض الباحثين الخوض في إبتمولوجياته لأنّ ليس لهم فكرة واضحة عمّا نقصد به، وجعله البعض الآخر مرادفًا فقط للتهديدات العسكرية، ولكن يرجع الفضل إلى باري بوزان الذي قام بتوسيع التهديدات لتشمل تهديدات عسكرية، سياسية، مجتمعية، بيئية. انظر: **أحمد فريجة ولديمة فريجة، « الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة»، دفاتير السياسة والقانون، العدد 14، جانفي 2016، ص ص161-163.

2)- **صليحة كبابي**، « الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث»، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 38، ديسمبر 2012، ص231.

3)- (جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (ط1؛الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص414.

تعريف أخر كتب يقول:«الأمن بصفة عامة هو العمل على التحرر من الخوف والتخلص من التهديدات، أمّا أمن الدولة فهو قدرة الدولة والمجتمعات على الحفاظ على استقلالية هويتها وتماسكها الوظيفي»[1]، **فبوزان** يعتقد بأنّ الأمن هو قدرة الدولة على حماية حدودها واستقلالها، وعلى رد أي عدوان خارجي، أمّا إذا كانت الدولة في حالة أمن فإنها تسعى إلى التحرر من التهديد.

وعرفه **حامد ربيع أنه:** "تلك المجموعة من القواعد الحركية التي يجب على الدول أن تحافظ على احترامها، وأن تفرض على الدول المتعاملة معها مراعاتها لتستطيع أن تضمن لنفسها نوعًا من الحماية الذاتية الوقائية الإقليمية".[2]

من خلال هذه التعاريف يمكن ملاحظة عدة نقاط في مفهوم الأمن في الاتجاه الوضعي، ومن بينها:

- سيطر مفهوم الأمن القومي على باقي المفاهيم، ونحن لا ننفي عدم وجود مفاهيم أخرى للأمن، ولكن طغى عليها مفهوم الأمن القومي من حيث استخدامه من قبل الباحثين أو من صناع القرار.
- اعتبرت الدولة كمرجعية*للأمن، وهي القادرة على صون أمنها من خلال امتلاك قوة عسكرية.
- جُعل مفهوم الأمن يقصد به الجانب العسكري، وحماية القيم الأساسية للدولة من أي عدوان خارجي، وحتى في الداخل يعتبر أمن الدولة من السياسات العليا التي لا يجب المساس بها.

---

1) –طارق تاحي، مفهوم الأمن بين الفرد والدولة، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام ـ جامعة الجزائر ـ 2006/2005، ص40.

2)– نادية قاسمي، المرجع السابق، ص12.

*المرجعية: هي وحدة التحليل المعتمدة التي تتخذ في التحليل، أي المنطق الذي من خلاله يمكن أن نكشف عن الاصطلاح التركيبي للأمن: مثل أمن الدولة، أمن الأفراد، الأمن المجتمعي. . الخ، انظر: **عبد الرفيق كشوط**، «الأمن والتحولات في المرجعيات والقيم: من المنظور الواقعي إلى الأمننة»، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، العدد الثالث، جوان 2015، ص25.

- سيطرت الواقعية خلال هذه الفترة على مفهوم الأمن، واعتُبرت كأداة تحليلية لدراسة الأمن.
- السمة المميزة للأمن في هذه الفترة هي غياب اتفاق حول المقصود به، ويحاجج هؤلاء المنظرين بأنه يجب أن يكون هناك اختلاف في مفهوم الأمن، لأن السمة التي تميز العلاقات الدولية هي الديناميكية والتعقيد[1]، والشرط الثاني ضرورة التمسك بهذه المفاهيم المقدمة، لأنه لا بديل أحسن منها، أي أخذ المفاهيم التي قدمها الوضعيين خاصة مفاهيم الواقعية، وفي نفس الوقت رفض أي مجهود في محاولة تحسينها مع التسليم لضرورة الاختلاف، ولكن كل هذا كان لصالحهم.

دفع هذا الكثير من الباحثين للبحث عن بديل لمفهوم الأمن، حيث **نجد كين بوث(KenBooth)** يدعو الدراسات الأمنية السابقة إلى إعادة النظر في لغتها التنظرية، لأنّ استخدام مفهوم الأمن الذي ارتبط بالمصلحة الوطنية قد خدم طبقة السلطة وفي نفس الوقت ألغى الآخرين[2]، وكذلك تساءل النقديون من ادعاء أنّ البحوث مجردة من المصالح المادية، والولايات المتحدة الأمريكية تخصص مبالغ مالية في مثل هذه الدراسات تفوق ميزانية بعض الدول، ممّا جعل الولايات المتحدة الأمريكية تحتكر حقل العلاقات الدولية بكامله[3]، وهذا ما يؤكده **ريتشارد ليتل** في كتاب (**European Approaches to Interational Relations thery**)، حيث يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على حقل العلاقات الدولية.[4]

كل هذا ومع الأصوات التي بدأت ترتفع والتي تطالب بإعادة النظر في مفهوم الأمن، وإعطاء فرصة للمُهمشين لإيجاد بديل أفضل، ومع نهاية الحرب الباردة وعجز الاتجاه

---

1)- **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية**، « تحليل موضوع الظاهرة الأمنية وتطورها في نظريات العلاقات الدولية»، 2018/10/29، [http//www. politices_dz. com]، (2019/02/21).

2)- **صخري محمد**، «البناء المعرفي والنظري للنظرية الاجتماعية»، 2017/11/15، [.http: //www. politics_dz com/community/threads/alnzi_alnqdi_alnqi_alaqtmayi_fi_alylaqar_alduli. 9798]، 2017/11/08، ص02

3)- المرجع نفسه.

[4]JorgFriedrichs، **European Approaches to International Relations theory**، edited by: barrybuzan، (USA، Canada: the taylor، rancis e-libray، 2004) p09

الوضعي على مواكبة التطورات الأمنية كان لبدا من أن تظهر دراسات أمنية جديدة وهي ما عرفت بما بعد الوضعية، ومحاولة تقدم بديل أفضل لمفهوم الأمن.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن عند ما بعد الوضعيين.

بعد نهاية الحرب الباردة كانت النظريات العقلانية عاجزة عن استيعاب حجم التطورات التي حدثت في حقل العلاقات الدولية، وعن تفسير التهديدات الأمنية الجديدة التي لم تعد تقتصر فقط على القوة العسكرية، إنمّا أصبحت أوسع وأشمل من ذلك، ممّا ساهم في ظهور نظريات ما بعد الوضعية وتسمى كذلك بالنظريات التكوينية، والتي بدورها ساهمت في تطور الدراسات الأمنية.

ومن أهم التحولات التي حدثت في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة نذكر أهمها:[1]

- تفكك الإتحاد السوفيتي والتوجه نحو الأحادية القطبية.
- الهجرة غير الشرعية في أوربا.
- ظهور تهديدات أمنية جديدة مثل المشاكل البيئية والأمراض والإرهاب الدولي والجريمة الدولية.
- تغير طبيعة الحروب حيث أصبحت الخاصية المميزة لحروب ما بعد الحرب الباردة تتمثل في اعتماد أسلوب الإرهاب بين المجموعات أو الأطراف المتصارعة وذلك عن طريق استهداف المدنيين، والإبادة الجماعية، والاغتصاب، ويتم ذلك بالاعتماد على أسلحة خفيفة، وحروب عصابات لا تراعا فيها القوانين والأعراف الدولية الخاصة بالحروب.[2]

1)- **مراد لطالي**، « الأمن الإنساني ضمانة أساسية لأمن الدولة»، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة سطيف 02، العدد الخامس، ص ص168-172.

2)- **عادل زقاع**، « المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة»، دفاتير السياسة والقانون، الجزائر، العدد 5جوان 2011، ص107

وحاولت النظريات ما بعد الوضعية إعادة تعريف الأمن من خلال **توسيع وتعميق المفهوم***، ودخلت مرحلة جديدة في التسعينيات مشكلة **مدرسة أبريستويث، وكوبهاغن، ومدرسة باريس،** بالإضافة إلى مفهوم الأمن **عند النسويين،** لذلك سوف يتم التطرق لمفهوم الأمن عند مدرسة كوبنهاغن ومدرسة باريس ومدرسة أبريستويث، بالإضافة إلى مفهوم الأمن عند النسويين.

أولا: مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية.

تعتبر مدرسة كوبنهاغن أول المدارس التي ناقشت قضايا الأمن مبكرًا، وارتبطت بمعهد دراسات السلام الذي أنشئ في كوبنهاغن عام 1985 وأغلق سنة 2004.[1]، وتستند بشكل كبير إلى النظرية البنائية، خاصة في تصورها للأمن كبناء اجتماعي، والتركيز كذلك على هوية الفواعل وكيفية تشكيلها لمصالحها الأمنية[2]، وفي هذا يرى **ميشال ويليامز** (**Michael Williams**) أن مدرسة كوبنهاغن تتبنى شكلاً من أشكال البنائية الاجتماعية ولها جذور تمتد إلى النهج الواقعي.[3]

تعتبر نظرية الأمننة من أهم إسهامات مدرسة كوبنهاغن، وظهرت لأول مرة مع أعمال **أولي وايفر،** وتقوم على فكرة أساسية هي أنّ الخطاب السياسي الاجتماعي هو الذي يحول قضية عادية إلى قضية أمنية، حيث تقوم بعض النخب من خلال الخطابات إلى جعل بعض القضايا أمنية بهدف الحصول على الحالة الاستثنائية من أجل استخدام آليات للعقاب

*قام مجموعة من الباحثين بتوسيع وتعميق مفهوم الأمن، وتعود هذه الفكرة إلى باري بوزان الذي رأى ضرورة توسيع مفهوم الأمن، ويشير معنى التوسع على التحرك الأفقي من خلال الانطلاق من القطاع العسكري التقليدي إلى القطاعات الأخرى، السياسية، والاجتماعية، الاقتصادية، البيئية، بينما التعمق فيشير إلى التحرك العمودي، انطلاقا من الدولة نزولاً إلى المجتمع ثم الأفراد كموضوعات مرجعية للأمن، انظر: سيد أحمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، (ط1؛ الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012)، ص ص12-13.

1)- **إدريس عطية**، « النقاشات النظرية في المدارس الأمنية الأوربية تجاه مسألتي الهجرة واللجوء»، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، المجلد 01، العدد الأول، ألمانيا، سبتمبر 2018، ص46.

2)- سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، (ط1؛الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014)، ص80.

3)- أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة ـ دول القرن الإفريقي ـ(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ جامعة محمد خيضر بسكرة ـ 2014/2013، ص18

ما كانت لتستخدم في الحالة الروتينية، مثل استخدام إدارة بوش قضية الإرهاب الدولي للحصول على مساعدة الدول وتجاوز القانون الدولي، وقد تستخدم في أمننة قضية داخل الدولة[1]، فالقضية الأمنية هي مَعتبرتها النخب على أنها أمنية، فقد تكون الهجرة مشكلة أمنية، وقد تكون التنمية مشكلة أمنية، وقد يكون وجود الدولة مشكلة أمنية، حسب تقدير ونظرة النخب وقدرتها على تحويل قضية عادية إلى أمنية، فالأمن حسب مدرسة كوبنهاغن هو **بناء اجتماعي**، وليس واقعًا موضوعيًا كما يتصور الطرح التقليدي[2]، وتقترح مدرسة كوبنهاغن لنزع الأمننة عن القضايا المأمننة من خلال **إستراتيجية معاكسة**، حيث يتم إخراج القضايا من الحالة الاستثنائية إلى الحالة العادية ويتم التعامل معها بطريقة ديمقراطية.[3]

أما **الإضافة الثانية** لمدرسة كوبنهاغن فتتمثل في **الأمن المجتمعي**، الذي شكل قطيعة مع الدراسات التقليدية، حيث أن التهديدات الأمنية الجديدة لم تعد تهدد أمن الدولة، مما جعل مدرسة كوبنهاغن تضع المجتمع كمرجع للأمن في مواجهة الدولة التي أصبح ينظر إليها كمصدر للتهديد[4]، وقد عرف **باري بوزان** الأمن المجتمعي بأنه: قدرة المجتمع على استقرار وتماسك شخصيته الأساسية في ظّل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية[5]، وتعتبر هذه المقاربة ذات أهمية نظرًا لتعاملها مع الظاهرة الأمنية في كل جوانبها، بالإضافة إلى إدراجها العوامل الاجتماعية للأمن مع كيفية بناء الأفراد والمجتمعات للتهديدات الأمنية.[6]

1)- **كشوط عبد الرفيق**، المرجع السابق، ص ص29-30.

2)-المرجع نفسه، ص30.

3)- سليم بوسكين، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ جامعة محمد خيضر بسكرة ـ 2015/2014، ص62.

4)- صاحبي محمد الصالح، السياسة الأمنية للاتحاد الأوربي اتجاه المنطقة المغاربية ـ الهجرة غير الشرعية نموذجا ـ، (مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ـ 2017/2016، ص20.

5)- أمينة زرداني، المعضلة الأمنية في المتوسط من منظور الواقعية النيوكلاسيكية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ـ 2017/2016، ص19.

6)- وسام ميهوب، أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السايلسية ـ جامعة محمد خيضر بسكرة ـ 2014/2013، ص19.

ثانيا: مدرسة أبريستويث للدراسات الأمنية النقدية.

تأثرت مدرسة أبريستويث مع بداية التسعينيات بأفكار مدرسة فرانكفورت والنظرية النقدية، ويعتبر كين بوث من أبرز مفكري هذه المدرسة، وحاولت مدرسة أبريستويث إضافة وحدات مرجعية غير الدولة، حيث يرون أنّ اعتبار الدولة كمرجعية للتحليل الأمني قد همش الأفراد، لأن التهديدات الأمنية الجديدة مثل الفقر والتدهور البيئي، تتجاوز الدولة لتهدد الإنسانية جمعاء[1]، وأبريستويث هي بلدة صغيرة تقع على الساحل الغربي من **ويلز** وهي منشأ أول قسم للسياسة الدولية في العالم سنة 1919.[2]

ويتبنى علماء مدرسة أبريستويث **ثلاثة أسس فكرية لإعادة تعريف الأمن** وهي:[3]

1- انطلقت مدرسة أبريستويث من نقدها للمرجعية الأمنية للواقعية، بالإضافة إلى نقدها لمدرسة كوبنهاغن، حيث ترفض اعتبار الدولة كمرجعية، أو الأمن المجتمعي بالنسبة لمدرسة كوبنهاغن[4]، حيث ترى أنه يجب أن يكون المرجع هو الإنسان، لأنه لأنه في كثير من الأحيان تتمتع الدولة بالأمن بينما الأفراد بداخلها يعيشون تحت ظروف منعدمة الأمن، ووضع الأفراد في مركز التحليل الأمني يؤدي إلى صعود مجموعة من التهديدات من بينها العنف الجسدي، والاضطهاد، وتردي الوضع الصحي، والجهل، والبطالة، وانخفاض المستوى المعيشي وغيرها، حيث تتحول هذه القضايا إلى مركز اهتمام الدراسات الأمنية.[5]

2- مادة الدراسات الأمنية هي الإنعتاق، حيث يرى **كين بوث**(**Ken Booth**) أنه يجب التركيز على الإنعتاق لأنه من خلال الإنعتاق يمكن الحصول على الأمن، ويقدم **بوث** تعريف للإنعتاق بقوله: تحرير الناس (كأفراد أو جماعات) من القيود البشرية

1)- **توفيق بوستي**، « مفهوم الأمن ومنظورات ما بعد الوضعية»، المعهد المصري للدراسات، 12مارس 2019، ص ص15-16.

2)- سيد أحمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، المرجع السابق، ص. 29

3)- سيد أحمد قوجيلي، **الدراساتالأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، المرجع السابق، ص35.

4)- **إدريس عطية**، المرجع السابق، ص49.

5)- سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، المرجع السابق، ص ص39-40.

والمادية التي تمنعهم من القيام بما يختارونه بحرية للقيام به، الحرب والتهديد بالحرب هو واحد من هذه القيود، مع الفقر، ونقص التعليم، والقمع السياسي، وهكذا، الأمن والإنعتاق وجهان لعملة واحدة، الإنعتاق، ليس القوة أو السلطة...، الإنعتاق نظريا هو الأمن[1]، فالإنعتاق يحتل مكانة كبيرة في مدرسة أبريستويث، وتسعى هذه الأخيرة إلى تحرير الإنسان من كل القيود التي تحيط به والتي تعرقل حياته والعيش بطريقة كريمة.

3- يركزون على دور **المؤسسة الأكاديمية في إنتاج المعرفة الأمنية**، حيث ترى مدرسة أبريستويث أنه لتجاوز هيمنة الدراسات التقليدية، لا يكفي فقط نقدها، ولكن البحث داخل هذه المؤسسات (الجامعات، المعاهد، مراكز البحث، الدوائر الحكومية) من أجل فهم كيف تشكلت المعرفة الأمنية، فالمعرفة الأمنية لم تتشكل من الملاحظة والبحث، بل هي صراع قيم ومصالح داخل المؤسسة، حيث يوجد مصدران للمعرفة الأمنية داخل المؤسسة: **أولا**، التأطير العلمي، حيث أغلب الباحثين يتبنون نفس نهج أساتذتهم والذي يقوم على أفكار الواقعية، **ثانيا**: تلقت البحوث التي تهتم بالأمن القومي تمويل كبير ممّا جعلها تسيطر على الدراسات الأمنية.[2]

ثالثا: مدرسة باريس للدراسات الأمنية.

مدرسة باريس هي القمة الهرمية لمثلث الدراسات الأمنية النقدية، والقاعدة هي كل من مدرسة كوبنهاغن وأبريستويث، وتستمد المدرسة أفكارها من نظرية ما بعد البنيوية (مابعد الحداثة)[3]، وظهرت مع بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، بعدما شهد العالم ظواهر عالمية لانعدام الأمن، مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة، وانتشار الأوبئة، ممّا ساهم في ظهور دراسات تهتم بالأمن الداخلي، وترى الأمن كتقنية حكومية، أي ممارسة الرقابة

1)- أمينة دير، المرجع السابق، ص20.

2)- سيد أحمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، المرجع السابق، ص 40-42.

3)- إدريس عطية، المرجع السابق، ص51

الاجتماعية من خلال استعمال التكنولوجيا، مثل: كاميرات المراقبة، وأجهزة تحديد الهوية، والفحص القبلي، والمراقبة عن مسافة وغيرها، والاعتماد على ما يسمونه **مهنيُّو انعدام الأمن** (الشرطة، الدرك، الجمارك، حراس السجون، أعوان المطار، الاستخبارات وغيرها)، حيث يرون بأنّ مهنيُّو انعدام الأمن هم أفضل من يمكنهم تحديد ما هو قضية أمنية على غيرها من القضايا.[1]

التحول الذي أحدثته مدرسة باريس ليس في المرجعية الأمنية بل يكمن في تحديد **طبيعة التهديدات** والوسائل التي يجب استخدامها لمواجهتها، حيث ترى أن الذي حدث هو تحول في طبيعة التهديدات، حيث أصبحت تتمثل في تهديدات أقل علنية مثل الجريمة والتعذيب وغيرها، ولكن المحللين فشلوا عندما ركزوا على العنف السياسي والمتمثل في الحرب وأهملوا باقي التهديدات[2]، فالذي جاءت به مدرسة باريس هو محاولة دمج الأمن الداخلي مع الأمن الخارجي وإلغاء الحدود، وينتقد أنصارها بشدة التمييز بين الأمن الداخلي والخارجي، ويرون أنّ الدمج بين الأمنيين يعطي فرصة لبعض الأجهزة الأمنية التي لم تحض بالاهتمام في الماضي كادرك والقضاة والجمارك وحرس الحدود...وغيرهم، بحيث يصبحون في قلب الحقل الأمني.[3]

رابعا: مفهوم الأمن عند النسويين.

ركزت الواقعية في دراستها للأمن على أمن الدولة، فالدولة الآمنة هي القادرة على أن تحافظ على وحدتها الترابية وعلى سيادتها، معتبرة أمن الدولة ضمن السياسات العليا، أمّا أمن الأفراد فيقبع ضمن السياسات الدنيا، هذه النظرة رفضها النسويين، حيث حاولوا رد الاعتبار للأشخاص المهمشين خاصة النسويين.

1)- سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، المرجع السابق، ص ص59-60

2)- سيد أحمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، المرجع السابق، ص33

3)- سليم بوسكين، المرجع السابق، ص68.

ويعرّف العديد من نسويي تخصص العلاقات الدولية الأمن من منطلق يختلف عن مفهومه عند الباحثين التقليديين، حيث يتميز بكونه يعرّف بالمعنى الواسع، ليشمل الأخطار الأمنية مثل: العنف الأسري، والاغتصاب، والفقر، والتبعية الجندرية، والتدمير البيئي، وكذلك يشمل العديد من الأشخاص، وتبدأ تحليلاتهم للأمن من الأسفل حيث الفرد أو المجتمع المحلي على عكس التحليل التقليدي للأمن حيث ينطلق من الدولة[1]، **وتجادل أنوا (Enlo)** بأنّ ممارسات العلاقات الدولية التقليدية تجعل المرأة عرضة إلى الكثير من العنف، خاصة من خلال الحد من المساحات السياسية للمرأة، وهذا أكبر دليل على التفرقة الاجتماعية الواضحة بين الجنسيين.[2]

1)- تيم دان وميليا كوركي وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، تر: ديما الخضرا، (ط1؛ قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص488

2)- أمينة دير، المرجع السابق، ص21.

المبحث الثاني: تطور مفهوم الأمن.

مفهوم الأمن هو مفهوم مهم نظرًا لمكانته عند الإنسان، وقد مر بعدة مراحل ساهمت مجموعة من العوامل في تطوره، ولا يوجد اتفاق حول المراحل التي مر بها بالتحديد، إذ كل باحث يقسمها بطريقة معينة.

لكن سوف يتم اعتماد تقسيم كل من **ستيفن والت**(**Stephen Walt**) **ودايفيد بالدوين** (**Baldwin David**)، حيث يريان بأنّ مفهوم الأمن مرّ بمرحلتين: مرحلة ارتبط فيها بمفهوم الدولة وتمتد من (1950-1985)، والتي تتمثل في نشأة حقل الدراسات الأمنية كحقل إلى غاية نهضته في منتصف الثمانينيات، والمرحلة الثانية بعد منتصف الثمانينيات.[1]

المطلب الأول: الدراسات الأمنية التقليدية للأمن:

على الرغم من أن مفهوم الأمن هو مفهوم حديث من حيث دراسته كموضوع علمي، إلاّ أن الاهتمام به قديم، نظرًا لما يعنيه الأمن عند الإنسان.

فقد كتب **سان تزو** القائد العسكري في كتابه **فن الحرب** عند ضرورة الأمن وكيفية تحقيقه، وأنّ الحرب هي وسيلة لتحقيقه. وفي الحضارة اليونانية اعتقد الفلاسفة أنه من أجل الحصول على مجتمع أمن ومتحضر لابدا من ربط الأفراد بالإطار السياسي، من خلال ما يعرف بدولة المدينة. أمّا الحضارة الرومانية فقد ربطته بالدفاع عن الدين الإسلامي، وبعد تشكل الدولة الإسلامية في المدينة أصبح يتمثل في نشر الإسلام في أنحاء العالم.[2]

---

1)- سيد أحمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، المرجع السابق، ص ص09-10.

2)- جلال حدادي، الأمن الجزائري في إطار استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط بعد أحداث 11سبتمبر 2001م، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ جامعة مولود معمري تيزي وزو ـ 2015/2014، ص ص22-23.

تابع الفكر الإنساني في العصور الحديثة اهتمامه بالأمن وتطبيقاته من زوايا مختلفة، منها أفكار **مكيافيللي** الذي يرى ضرورة لجوء الحاكم لكل الوسائل لضمان أمن نظامه ودولته، وفي إطار **العقد الاجتماعي** نجد توماس **هوبز** الذي يؤكد على العلاقة الموجودة بين حالة الطبيعة (الفوضوية) وحالة المجتمع (داخل الدولة)، هذه الأفكار ساهمت في تطور مفهوم الأمن.[1]

دخل مفهوم الأمن مرحلة جديدة مع **ظهور حقل الدراسات الأمنية**، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وسميت فيما بعد هذه المرحلة بالمرحلة التقليدية، وتميزت بسيطرة نموذج مركزية الدولة، نظرًا لتركيز مختلف الأكاديميين والسياسيين على الدولة وأمنها كوحدة للدراسة والتركيز على الوسائل العسكرية لضمان استقرارها، وموضوع الأمن كان يتمثل في التهديدات العسكرية، بالإضافة إلى أنّ أغلب الباحثين داخل حقل الدراسات الأمنية في هذه الفترة كانوا عسكريين وتابعيين لوزارات الدفاع وأكاديميين يعملون داخل مراكز البحث في مجال الأمن تابعة بطريقة مباشرة لحكومتهم.[2]

وسيطرت المدرسة الواقعية في هذه المرحلة، حيث كانت الظروف مواتية لها لاحتكار الحقل المعرفي[3]، من خلال مفهوم الأمن القومي والذي ارتبط منذ نشأته بالقدرة العسكرية، وقدرة الدولة على حماية قيمها من أي عدوان خارجي، وإن كان مفهوم الأمن القومي قد مرّ

1)- المرجع نفسه، ص23.

2)- زكرياء بودن، أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة محمد خيضر بسكرة - 2015/2014، ص ص13-14.

3)- **عادل زقاع**، « إعادة صياغة مفهوم الأمن- برنامج البحث في الأمن المجتمعي-»، 2018/12/07. http//www. politics_dz. com/community/threads/yad_siagh_mfxum_al_mn_brnamg_albxhth_fi_al_mn_almgtmyi/[17444]، (2019/02/18).

بعدة مراحل بسبب تغير طبيعة التهديدات إلاّ أنه اقتصر منذ نشأته على مفهوم غياب الحرب والصراع، وأولوية الاهتمام بالاستقلال والدفاع عن السيادة القومية.[1]

لم تكن وضعية الحقل في مجمله أفضل حالاً من المصطلح، حيث كانت مواضيع مثل: الإستراتيجية النووية، والردع، ونزع السلاح، وشؤون الدفاع، والعقيدة العسكرية وغيرها، تسيطر على الحقل، وهذا ما جعل **ستيفن والت** يقول: من السهل تحديد التركيز الرئيسي للدراسات الأمنية: إنها ظاهرة الحرب [...] هو استكشاف الظروف التي يصبح فيها استعمال القوة ممكنا، والطرق التي يؤثر بها استخدام القوة على الأفراد، والدول، والمجتمعات، والسياسات المعينة التي تتبناها الدول لاستعداد للحرب، ومنعها، أو الانخراط فيها.[2]

المطلب الثاني: الدراسات الأمنية النقدية للأمن.

شهدت نهاية الحرب الباردة تحول كبير في مسار الدراسات الأمنية بالإضافة إلى مفهوم الأمن، حيث ساهمت مجموعة من العوامل في تطورهِ من بينها:

- تراجع الدور التقليدي للدولة وظهور فواعل جديدة في العلاقات الدولية.
- تغير طبيعة التهديدات حيث أصبحت تشمل الإرهاب، والجريمة المنظمة، وتلوث البيئة، والهجرة وغيرها، وأصبحت هذه التهديدات تمس الفرد والمجتمع بالدرجة الأولى.
- عجز الدول والمحللين التقليدين عن إيجاد السُبل لمواجهة هذه التهديدات، وفشل الطرق التقليدية.
- فشل النموذج الواقعي بتوقع نهاية الحرب الباردة.

هذه الظروف والتهديدات الجديدة وضعت المفهوم التقليدي للأمن بصفة خاصة، والدراسات الأمنية التقليدية بصفة عامة في موقف صعب.

---

1)- **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، « الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية»، 2018/08/18، ، [www. researngate. net/publication/32773290-alatjahat_fy_aldrasar_alammnyt]: http//، (2019/02/18).

2)- سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، المرجع السابق، ص11.

يقول **بالدوين(Baldwin)** في هذا الشأن: أنّ حقل الدراسات يبدو أنه كان مجهز بشكل لا يسمح له بالتعامل مع عالم ما بعد الحرب الباردة، وذلك بخروجها بمفهوم ضيق للأمن الوطني واتجاهها لتغليب الأمن في شقه العسكري على الأهداف الأخرى للسياسة العامة.[1]

إنّ التغيرات الحاصلة في العلاقات الدولية أدت بالإطاحة بالنظريات العقلانية التي سيطرت لحوالي خمسين سنة، وأزاحت الواقعية وتحليلاتها للأمن[2]، ويعود الفضل للنظريات ما بعد الوضعية: النظرية النقدية، وما بعد البنيوية، والبنائية، التي بمجرد دخولها إلى تخصص العلاقات الدولية أزاحت ذلك الاحتكار الذي مارسته النظرية الواقعية، حيث انتقدت هذه النظريات اعتبار الدولة كفاعل وحيد، وأسبقية الشؤون العسكرية، وبدأت البحث عن العلاقة التي تربط الأمن بمصلح المؤمَّن، ومع بداية التسعينيات شكل هذا الاتجاه حقلاً جديدا أكثر اتساعًا من الحقل التقليدي للدراسات الأمنية، عرف تحت مسمى الدراسات الأمنية النقدية.[3]

تحّدت النظريات الأمنية الجديدة تلك الأسطورة التي سيطرت على حقل الدراسات الأمنية، وهي صعوبة إيجاد تعريف للأمن، حيث اعتبره البعض مفهوم متنازع عليه جوهريًا ولا يجب الاقتراب منه، حتى أنّ الكثير من باحثين كانوا يخشون مجرد المحاولة لإعطاء تعريف جديد، لكن بمجرد وصول هذه النظريات الجديدة بدأت تحارب هذه الأسطورة، **حيث يرى بوث** أن أول خطوة يجب القيام بها هي تحليل مخاوف أولئك الذين يعيشون انعدام الأمن، والبحث عن العلاقة بين الأمن ومصلحة المؤمن.[4]

قامت ما بعد الوضعية بإعادة تعريف الأمن من خلال ابتعادها عن المفاهيم التقليدية باعتباره ظرف أو حالة شعورية، وبدلا من ذلك اعتبرته ممارسة سلوكية أو خطابية، كما

1)- **عادل زقاع**، « المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة»، دفاتير السياسة والقانون، الجزائر، العدد 5 جوان 2011، المرجع السابق، ص107.

2)- جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص ص350-351.

3)- سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، المرجع السابق، ص 13-15.

4)- المرجع نفسه، ص ص16-17.

أعادت الاعتبار للفواعل المهمشة مثل الأفراد، واهتمت بالقضايا المهملة مثل الفقر، والجهل، والرفاهية، القضايا التي اعتبرت من السياسة الدنيا.[1]

الخلاصة والاستنتاجات:

أولا: لا يوجد اتفاق حول المقصود بمفهوم الأمن، وهذا الاختلاف قد خدم كثيرا الاتجاه الوضعي، من حيث:

1- أنّ هذا الاختلاف منع الكثير من الباحثين من طرح الكثير من الأسئلة من بينها، إذا كان مفهوم الأمن يقتصر على حماية قيم وحدود الدولة وغيرها، فما هي هذه القيم؟، وكيف يتم قياسها؟.

2- هذا الاختلاف منع الباحثين من محاولة تقديم تعريف بديل، إذ إنّ الواقعية اعتبرت مفهوم الأمن من المفاهيم التي لا يجب الاقتراب منها، لأنه مفهوم معقد وهكذا أغلقت كل أبواب المحاولة.

ثانيا: تشترك كل النظريات ما بعد الوضعية في دراسة الأمن في رفضها لتحليل الواقعية، حيث يرفضون اعتبار الدولة كمرجعية للأمن، ويرون أنّ التهديدات الأمنية التي ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة مثل: تلوث البيئة، والجريمة الدولية والإرهاب الدولي وغيرها، قد وضعت الإنسان في قلب الدراسات الأمنية، وهذا هو الهدف من الأمن وهو حماية الإنسان وليس الدولة، والدولة ما هي إلا وسيلة.

ثالثا: من خلال التطرق لتطور مفهوم الأمن، نلاحظ أنّ مفهوم الأمن لم يمر بتراكم معرفي الذي كان يدعو له مفكري الواقعية من أمثال **كينث والتز**، بل هناك ثورة في مفهوم الأمن، حيث نلاحظ أنه ارتبط في الدراسات الأمنية في البداية بمفهوم الدولة، وتمثل في

1)- حكيم غريب، واقع الدراسات الأمنية وانعكاساتها على الترتيبات الأمنية الدولية الراهنة، 2018/12/20، www. sapost. com/opinion/national_security_golden_age_of_strategic_studies_thinhk_thahks]: http//، (21. 02. 2019).

حماية قيم وحدود الدولة ورد العدوان الخارجي وغيرها، ثم انتقل ليشمل كل المجالات وأصبح يُعنى بالإنسان.

رابعا: يرجع سبب النقاشات الأمنية التي تحدث حول مفهوم الأمن إلى كون الأمن ليس مجرد مفهوم يدرس، بل المفاهيم تصنع الواقع، ولمفهوم الأمن وجهان فقد يشكل خطورة إذا استخدم لخدمة مصالح وجهات معينة بعذر توفير الأمن، فقد تدخلت بعض الدول عسكريا في مناطق ليست تابعة لها تحت حجة توفير الأمن، وبعذر الأمن تسلب الكثير من الحريات ويتعرض الناس للاعتقال بدون سبب، فالدراسات الأمنية ما بعد الوضعية تحاول كشف هذه الانحيازات ورد مكانة الإنسان.

الفصل الثاني: الأمن في المنظورات الوضعية

تمهيد:

المبحث الأول: المنظور الواقعي في دراسة الأمن.

المطلب الأول: وجهة نظر الواقعية الكلاسيكية في دراسة الأمن.

المطلب الثاني: وجهة نظر الواقعية الجديدة في دراسة الأمن.

المبحث الثاني: المنظور الليبرالي في دراسة الأمن.

المطلب الأول: وجهة نظر المثالية في دراسة الأمن.

المطلب الثاني: وجهة نظر الليبرالية الجديدة في دراسة الأمن.

المطلب الثالث: وجهة نظر نظرية السلام الديمقراطي في دراسة الأمن.

المبحث الثالث: المنظور الماركسي في دراسة الأمن.

المطلب الأول: وجهة نظر المثالية في دراسة الأمن.

المطلب الثاني: وجهة نظر الليبرالية الجديدة في دراسة الأمن.

المطلب الثالث: وجهة نظر نظرية السلام الديمقراطي في دراسة الأمن.

المبحث الثالث: المنظور الماركسي في دراسة الأمن.

المطلب الأول: المرجعية الفكرية والفلسفية للاتجاه الماركسي.

المطلب الثاني: وجهة نظر الماركسية في دراسة الأمن.

الخلاصة والاستنتاجات:

تمهيد:

شكلت الوضعية في العلاقات الدولية نقلة فكرية ومنهجية وفلسفية، حيث حاولت تبني نفس أفكار العلوم الطبيعية، حيث رأت في هذه الأخيرة أفضل حل لتقدم تخصص العلاقات الدولية، والوضعية تضم العديد من النظريات داخلها، وقد سيطرت أفكارها في دراسة الأمن على حقل الدراسات الأمنية لمدة طويلة.

المبحث الأول: المنظور الواقعي في دراسة الأمن.

سيطر المنظور الواقعي لفترة زمنية طويلة على حقل العلاقات الدولية، وتعتبر الواقعية من أبرز المدارس التي استطاعت تفسير الواقع بفضل الأدوات و المفاهيم الفريدة التي تمتلكها، ولا يوجد اتفاق حول عدد المقاربات داخل الواقعية، ولكن أغلب الباحثين يصنفونها إلى اتجاهين، الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة، وللواقعية جذور عريقة تمتد حتى للحضارة اليونانية والصينية، لكن ظهورها الفعلي كان في الأوساط الأمريكية بين الحربين العالميتين.

تشترك الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة في مجموعة من المفاهيم، مثل الفوضى، المساعدة الذاتية، والأمن والقوة وغيرها، وقد سيطرت وجهة نظر الواقعية في الأمن لفترة زمنية طويلة وحظيت بالقبول والإقبال من قبل الكثير من الباحثين وصناع القرار، وسوف يتم اعتماد تقسيم هذين التوجهين (الكلاسيكي، الجديد).

المطلب الأول: وجهة نظر الواقعية الكلاسيكية في دراسة الأمن.

هناك الكثير من المفكرين الذين كان لهم إسهامات مميزة داخل الواقعية الكلاسيكية أو واقعية الطبيعة الإنسانية كما تسمى في بعض الأدبيات، وأطلق هذا الاسم عليها لأنها تفسر سلوك الدول بالرجوع إلى الطبيعة الإنسانية، ومن أهم مفكري الواقعية نجد:

أولا: ثيوسوديس Thucydides

تعود جذور الواقعية إلى المفكر **ثيوسوديس** في دراسته للحروب **البيلونيزية** بين أثينا وأسبرطا، حيث وجد أن القوي يفعل ما يريد والضعيف يفعل ما يملى عليه.[1]

1)- **يامامورا تاكايوكي**، « مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية»، تر: عادل زقاغ، [http: //boulemkahanel.yolasite.com]، (2018/12/13)، ص ص01-02.

ووجد كذلك أن سبب الحروب بين هاتين المدينتين يرجع إلى الخوف الذي كان ينتاب كل دولة إزاء الأخرى، حيث إن لجأت أثينا لزيادة قوتها العسكرية اعتبرته أسبرطا كتهديد لأمنها، وان استعانت أسبرطا بحليف أو قامت بنفس الفعل بزيادة قوتها العسكرية، نظرت إليها أثينا بعين الشك والخوف، فالعلاقة بين هاتين القوتين كانت علاقة قوة[1]، ولقد كانت **لثيوسوديس** نظرة متشائمة للطبيعة الإنسانية، حيث يرى أن البشر يحسدون بعضهم البعض، وإذا رأوا أي شخص قد أصبح غنيا فإنهم يخشونه ويكرهونه.[2]

ثانيا: نيقولا ميكيافيللي Machiavel (1469/1527)

لميكيافيللي نظرة متشائمة حول الطبيعة البشرية، حتى دفع هذا البعض للقول بأنه عدو الإنسان أو الشيطان الأكبر للإنسان، وحاولت بعض الطروحات الدفاع عن **ميكيافيللي** وتصنفيه ضمن دعاة السلام والحرية، وأنّ له في حقيقة الأمر نظرة متفائلة للبشرية، ويستشهدون بكتاب "**أحاديث**" الذي يدعو فيه للحرية وبناء مجتمع مسالم، أما كتاب **الأمير** كما يزعمون فهي محاولة منه لإسقاط نظام الحكم بعد عجز كل أساليبه للإصلاح، وتلك النصائح التي قدمها للأمير ظاهرها أنها في خدمة الأمير ولكن في حقيقتها _حسبهم_ هي لإسقاط حكمه، ولكن المتتبع لحياة **ميكيافيللي** والباحث فيها يكتشف أنه يدعو للاستبداد*.

"ويعتبر **مكيافيللي** قطبا من أقطاب الواقعية** السياسية، لأن الواقعية مسترخية في قلب النظرية السياسية لمكيافيللي "[3]، ويعتقد مكيافيللي أن الطبيعة الإنسانية شريرة و أنانية و

---

1)- المرجع نفسه، ص02.

2)- أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية ـ دراسة نقدية في ضوء النظريات المعاصرة ـ**، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007)، ص180.

*يفند طيب بوعزة الطروحات التي تتبنى ايجابية ميكيافيللي وأنه من دعاة الحرية، انظر كتاب طيب بوعزة، **نقد الليبرالية**، (ط1؛دار التنوير للنشر والإعلام: مصر، 2013)، ص ص47-48.

يجرد الإشارة إلا أن الكثير من المؤرخين و الفلاسفة و المحللين السياسيين يصنفون على أنهم واقعيين إلا انه ما من أحد من هؤلاء اعتبر نفسه واقعيا، انظر إلى كتاب: مارتن غريفيش و تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، تر: مركز الخليج للأبحاث، (ط1؛الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص453.

3)- عبير بهولي، النظرية الواقعية البنيوية في الدراسات الأمنية دراسة لحالة الغزو الأمريكي للعراق في 2003، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير)، كلية العلوم السياسية و الإعلام _جامعة الجزائر 03_2014/2013، ص36.

محبة للقوة، ممّا يجعل إمكانية السلام أمر مستحيل، ويجب أن نتصرف في السياسة كما لو "كان كل الناس أشرارا و أنهم سيقومون بتصريف الخبث الموجود في عقولهم عندما تسنح الفرصة"[1].

ثالثا: توماس هوبز(1588/1679)

يرى **توماس هوبز** أن الإنسان لديه رغبة لا تهدئ للسلطة ولاكتساب القوة بعد القوة ولا تنتهي إلا بالموت، وفي **هذا يقول:** "القوة عامل حاسم في السلوك الإنساني، فالإنسان يسعى دون هوادة نحو امتلاك المزيد من القوة ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت، والعهود والمواثيق التي لا تظللها السيوف ليست إلا كلمات لا طاقة لها على حماية الإنسان"[2]، و يرجع هذا في اعتقاده إلى كون الإنسان عندما يحقق رغبة كان يريدها فإنه لا يرضى أن تزول، ومن أجل الحفاظ عليها و لتستمر متعته يسعى لاقتناء المزيد منها، فالحاكم ليضمن بقائه يخضع الشعب للقوانين ويدخل في حروب خارجية من أجل توسيع ملكه[3].

إن رغبة الإنسان حسب **توماس هوبز** في الشرف أو القوة أو السلطة تنتج الحرب و العداوة، لأن طريق تحقيقها يتم من خلال القتل والطرد وتشويه سمعة الآخرين و الاختطاف و غيرها، فالحصول على القيادة العسكرية كما **يرى توماس هوبز** لا تتم إلا من خلال استعمال الحروب و الفتن، ولا مجال للحصول على الشرف العسكري إلا بالحرب[4]، وإذا رغب طرفين في نفس الشيء فالصراع بينهما أمر حتمي، في محاولة كل طرف للحصول عليه، لذلك يجب أن يلجأ أحد الأطراف إلى الخداع و المكر للحصول على ما يريد أو

---

1)- سكوت بورتشيل وريتشارد ديفيتاك وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية**، تر: محمد صفار، (ط1؛القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص ص52-53.

2)- جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، (ط1؛الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1985)، ص62.

3)- توماس هوبز، **اللقياثان الأصول الطبيعية و السياسية لسلطة الدولة**، تر: ديانا حرب و بشرى صعب، (ط1؛الإمارات العربية المتحدة: دار الفرابي، 2011)، ص106.

4)- المرجع نفسه، ص106.

للحفاظ على ما يملكه، لأن الأطراف الأخرى سترغب بما يملكه، وقد تتحد لتشكل قوة أكبر من قوته لأخذ ممتلكاته وحتى حياته، وليحافظ على أمنه لابد أن يغزو و يمتد لأكبر حد ليقضي على كل قوي وليضمن أمنه[1].

وسبب الإصتدام و الصراع حسب **توماس هوبز** يرجع إلى الطبيعة الإنسانية فيقول :"إننا نجد في طبيعة الإنسان ثلاثة أساب أساسية للصدام. الأول هو المنافسة، و الثانية عدم الثقة، و الثالثة المجد (...) في الأول يستخدم الناس العنف ليجعلوا من أنفسهم سادة على الآخرين وزوجاتهم وأبنائهم وماشيتهم، وفي الثاني ليدافعوا عن أنفسهم، و في الثالث من أجل أمور تافهة".[2]

رابعا: إدوارد كار و رينهولد نيبور

طرح **إدوارد هاليت** كار سؤال وهو **ما الذي يفسر سلوك الدول؟**، فاكتشف بأنه **البحث عن القوة** ولكنه لم يجب لماذا سياسة القوة، وقد ألف كتاب "**أزمة السنوات العشرين**" سنة 1939، ثم جاء **رينهولد نيبوهر**(**Relnold Niebuhr**) من بعده وألف كتاب بعنوان "**الإنسان الخلقي و المجتمع اللا أخلاقي**"، حيث يرى **نيبوهر** أن الإنسان له دوافع عدوانية متجذرة في طبيعته، وتصبح أقوى في المجتمع، فيستحيل عندها إيجاد سلام وتفاهم دولي[3]، وفي هذا يقول :"أن الصراع الاجتماعي أمر محتوم في التاريخ البشري، وربما حتى نهايته... أن الصالحين و الحكماء قد يسعون إلى تجنب الكارثة، لكنهم لن يستطيعوا أن يجاروا المخاوف و الطموحات التي تدفع الجماعات إلى المواجهة"[4]، فالصراع مسألة متأصلة في العلاقات

1)- توماس هوبز، المرجع السابق، ص ص 132_133.

2)- المرجع نفسه، ص134.

3)- كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (ط1؛الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص ص 30-39.

4)- **أحمد نوري النعيمي**، «البنيوية العصرية في العلاقات الدولية»، مجلة العلوم السياسية، العدد 46، ص03.

بين الجماعات والدول، ولكن مع ذلك لا ينفي **نيبوهر** أن يكون رجل الدولة أخلاقي، فالقوة يجب أن تستخدم كأداة لتحقيق العدالة.[1]

خامسا: هانز مورجنتاو

و **المنظر الأبرز** هو **هانز مورجنتاو** الذي يعتبر أن الذي يفسر سلوك الدولة هو القوة وذلك يرجع إلى الطبيعة البشرية، المحبة للسيطرة والهيمنة والأنانية، وبمأمن الدولة معرفة بالأفراد فإن الدولة **تسعى إلى الهيمنة والقوة والحفاظ على بقائها**.[2]

وحاول **مورجنتاو** معرفة القوانين الموضوعية التي تحكم علم السياسة، ومن أبرز كتبه كتاب "**السياسة ين الأمم**" 1948، الذي أصبح مرجع أساسي في التعليم، و الذي يعتبر الانطلاقة الفعلية للواقعية و تأسيس لنموذج الواقعية، و هذا ما جعل **فاسكيز** يقول:" يبدو من المعقول افتراض أن السياسة ين الأمم مؤشر صحيح للنموذج الواقعي".[3]

وقد جاء في هذا الكتاب أن السياسة والمجتمع يحكمها مجموعة من القوانين المتجذرة في الطبيعة البشرية التي لم تتغير منذ أيام فلسفة الصين والإغريق، فالطبيعة الإنسانية ثابتة، و الدولة كائنات عقلانية تسعى دائما لتحقيق مصلحتها الوطنية، ويري **مورجنتاو** كذلك أن الأخلاق مقبولة وممكنة بين الأفراد، ولكن بالنسبة للدولة غير مقبولة، وإن وقع الاختيار بين الأخلاق والمصلحة قدمت المصلحة على حساب الأخلاق، ويرفض كذلك الربط بين السياسة والدين.[4]

وتعتبر **الحرب أمر حتمي وشر لبدا منه**، و **الصراع الدولي** هو **السمة المميزة للسياسة الدولية**، ويفسر **مورجنتاو** هذا بأن كل الدول باختلاف أوضاعها الاجتماعية

1)- جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، المرجع السابق، ص.64

2)- أنور محمد فرج، المرجع السابق، ص 11.

3)- عبير بهولي، المرجع السابق، ص41.

4)- هانز مورجنتاو، **السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام**، تر: خيري حماد، (ط1؛ب ب ن: الدار القومية للطباعة والنشر، ب، س، ن)، ص ص24-34.

والسياسية والاقتصادية، وباختلاف الأزمان يجمعها رابط واحد وهو الصراع من أجل القوة وستبقى دائما هكذا، والسبب هو أن الطبيعة البشرية تحب السيطرة، وكل الترابطات الإنسانية ابتدأ من الأسرة وانتهاء بالدولة هي رابطة صراع، وإنكار هذه الحقيقة ستكون مكلفة.[1]

مما جعل الواقعية الكلاسيكية تضع الدولة كمرجع للأمن ولبناء المقاربات الأمنية[2]، لأن الأمن في أصله كما يرى **مكيافيللي هو أمن الدولة**، وأول من قدم المصلحة الوطنية على مصلحة الشعب هو **مكيافيللي** على عكس ما كان يدعو له **أفلاطون** و**أرسطو***، ويرجع سبب الحروب وانعدام الأمن حسب الواقعية إلى الطبيعة البشرية الأنانية التي تحب الامتلاك والقوة والسيطرة على الآخرين وإخضاعهم، ونظرا لطبيعة التهديدات التي تمس الدولة و التي تعتبر مادية وخارجية، فإنها تستلزم حسب الواقعية الكلاسيكية قوة عسكرية قوية، وكلما تفوقت الدولة عسكريا وامتلكت جيش متفوق على حساب الدول الأخرى، كلما ارتفعت نسبة أمنها، **فالعلاقة طردية ما بين القوة والأمن**، والمقدار الذي تحتاج له الدولة من القوة غير محدد.

الحل الذي تقترحه الواقعية الكلاسيكية للحصول على قدر معين من الأمن:

يرى **هانز مورجنتاو** أن نظام توازن القوى التقليدي **متعدد الأقطاب** هو أفضل نظام يحقق نوع من الاستقرار في النظام الدولي[3]، أما مفهوم توازن القوى عنده فهو مرادف لمفهوم

1)- المرجع نفسه، ص ص58-61.

2)- فريدة حموم، الأمن الإنساني- مدخل جديد في الدراسات الأمنية-، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، _جامعة الجزائر_ 2004/2003، ص09.

*للمزيد من المعلومات شاهد محاضرة: **أحمد سالم**، «الفكر السياسي الغربي»، 2013/06/13 [:http
2017/08/04 ،[//m.youtube.com/watch?v=gguzmgam

3)- **وولت ستيفن**، «العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة»، تر: عادل زقاع وزيد زياني، [:http
.[//www.geocities.com/adelzeggagh/ir

التكافؤ ويستخدم في عدة تخصصات، والتوازن يعني الاستقرار في نظام يضم عددا من الدول المستقلة.[1]

ويشرح **مورجنتاو** توازن القوى من خلال إعطاء مثال بجسم الإنسان، الذي يحتوي على مجموعة من الأعضاء المتكافئة، التي تنمو وتتغير ولكن الجسم يحافظ دائما على استقراره من خلال الحفاظ على تكافئه، وقد يحدث تغير فجائي في الجسم كأن يتعرض لجرح أو تفقد إحدى الأعضاء، مما يتسبب باضطراب في الجسم، لكن الجسم بعد الإصابة يحاول التغلب على الاضطراب الحادث من خلال إعادة التكافؤ للجسم، و التكافؤ لا يكون نفسه قبل الإصابة.[2]

ولتوازن القوى مهمتين حسب **مورجنتاو، الأولى** كونه يخلق الاستقرار، مع العلم أن هذا الاستقرار غير ثابت لأن الموازين النسبية للدول تتغير إما بالزيادة أو النقصان، **والمهمة الثانية** أن التوازن إذا نجح فإنه يحرر أية دولة من سيطرة دولة أخرى.[3]

أما الطريقة التي يتحقق بها التوازن فقد كتب **مورجنتاو** يقول :" تتم عملية التوازن إما بالتقليل من قوة الدولة ذات الوزن الثقيل، أو بزيادة قوة الدولة ذات الوزن الخفيف "[4]، و تتم هاتين الطريقتين من خلال تفتيت القوة الكبرى المسيطرة في النظام الدولي أو كما يسميها **مورجنتاو** "**فرق تسد**"، أو القيام بتخفيض التسلح و الحفاظ على نسبة معينة منه، أو من خلال تحالف الدول الضعيفة لخلق التوازن مع الأقوى.[5]

من خلال ما تم التطرق له **يمكن اختصار أهم المرتكزات** التي تقوم **عليها الواقعية في الكلاسيكية ونظرتها للأمن** على النحو التالي:

1)- مورجنتاو هانز، المرجع السابق، ص238.
2)- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
3)- المرجع نفسه، ص ص246-247.
4)- المرجع نفسه، ص ص252.
5)- المرجع نفسه، ص ص253-257.

1) للواقعية جذور عريقة تمتد حتى للحضارة اليونانية و الصينية، ومن أبرز المفكرين **ثيوسوديس، مكيافيللي، توماس هوبز....**

2) يعتبر الأمن الهدف الأول للدولة، و الدولة الآمنة هي القادرة على حماية حدودها من أي عدوان خارجي.[1]

3) العلاقات الدولية هي علاقات قوة ولا تخضع إلا لقانون واحد هو قانون المصلحة الوطنية.[2]

4) "تعتبر الواقعية أن الدول فواعل عقلانيون (**Rationals Actos**) تتصرف بشكل عقلاني رشيد وهذا يعني أن صناع القرار يختارون البدائل التي تعظم منافع الدولة وتقلل خسائرها".[3]

5) يعتبر توازن القوى عند الواقعية الكلاسيكية من الطرق الأكثر نجاحا لتحقيق نوع من الاستقرار في النظام الدولي، ويفضل **مورجنتاو** نظام متعدد الأقطاب الذي يراه الأكثر نجاحا.

6) يفسر الواقعيون الكلاسيكيون سلوك الدول العدائي انطلاقا من الطبيعة البشرية الشريرة والتي تعظم المصلحة والقوة.

7) "تعتبر الدولة في النموذج الواقعي هي الوحدة الأساسية إذا لم تكن الوحيدة في العلاقات الدولية وما سواها من منظمات وشركات ومؤسسات لا تلعب إلا دورا ثانويا، وهذا يعني أن سيادة الدولة تعكس وجود مجتمع سياسي مستقل مجتمعا يمتلك سلطة حاكمة على إقليمها الأرضي".[4]

1)- تيم دان وميليا كوركي وآخرون، المرجع السابق، ص ص487.
2)- أنور محمد فرج، المرجع السابق، ص ص23.
3)- عبير بهولي، المرجع السابق، ص ص38.
4)- المرجع نفسه، ص ص38-39.

المطلب الثاني: وجهة نظر الواقعية الجديدة في دراسة الأمن.

تعرضت الواقعية الكلاسيكية إلا العديد من الانتقادات سواء من خارج النظرية أو من داخلها، وهذا أدى بالنموذج الواقعي للفشل ووضعه أمام خيارين إما أن يحسن نفسه أو يسقط، وتعتبر محاولة **كينث والتز** محاولة لتحسين وتطوير في النموذج الواقعي، ومن أبرز ما قدم للواقعية.

وقد انتقد **كينث والتز** واقعية **مورجنتاو** في كتابه "**الإنسان والدولة والحرب**"، حيث يصنف في هذا الكتاب **مورجنتاو** ضمن التصور الأول الذي يفسر سلوك الدول بالرجوع للطبيعة البشرية، هذا التصور الذي يعتبره **كينث والتز** قد فشل[1]، ولكن أبرز كتاب هو "**نظرية السياسة الدولية**" الذي ألفه عام 1979 والذي يعتبر ميلاد للواقعية الجديدة، ويمكن مقارنته بكتاب **مورجنتاو** "**السياسة بين الأمم**" لعام 1948.[2]

ويطلق على واقعية **كينث والتز** اسمين، **الاسم الأول** أطلقه **والتز** نفسه وهي "**الواقعية الجديدة**"، في محاولة منه للإبراز استمرارية الواقعية وفي نفس الوقت التمييز عليها، **والاسم الثاني** "**الواقعية البنيوية**" وأطلقه **كيوهان** باعتبار أن هذا الاتجاه ركز على الدراسة العمودية لبنية النظام الدولي.[3]

والإضافة المتميزة **لكينث** هي اعتبار أن الذي **يفسر سلوك الدول** ليس الطبيعة البشرية الشريرة أو الأنانية، بل تكمن في **طبيعة النظام الدولي** الذي تغيب فيه سلطة عليا، على عكس النظام الداخلي الذي تتوفر فيه سلطة الإكراه والعقاب.

---

1)- والتز كينث، **الإنسان والدولة والحرب: تحليل نظري**، تر: عمر سليم التل، (ط1؛ أبوظبي: هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، 2013)، ص ص52-150.

2)- عبير بهولي، المرجع السابق، ص ص49.

3)- المرجع نفسه، ص ص 50-51.

وقد انتهج **كينث والتز** باعتباره واقعيا منهجا **تجريبي/وصفي** مثل **مورجنتاو** ولكن كان أكثر وضوحا، و خالفه في تحليله فهو لم ينطلق من دراسة طبيعة الفرد ولكن بحث في القوانين العامة للعلاقات الدولية، حيث يعتقد أنه بفهمنا لها فإننا نستطيع فهم سلوك الدول.[1]

ويرى **جون ميرشامير** أن سبب انعدام الأمن في النظام الدولي حسب الواقعية الجديدة **لكينث والتز**، تكمن في ثلاث خصائص تدفع الدول الراغبة في الأمن بالتصرف بسلوك عدواني وهي :[2]

1- غياب سلطة عليا فوق الدولة.
2- امتلاك الدولة لقدرات عسكرية هجومية.
3- عدم معرفة نوايا الأطراف الأخرى، مما يجعل الدول دائما في حالة خوف.

إن امتزاج هذه العناصر مع بعضها تخلق بيئة منعدمة الأمن، وهذا هو السبب حسب **والتز** الذي يدفع الدول الراغبة في الأمن إلى التنافس فيما بينها على القوة[3]، ويقع الاختلاف مابين الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة في أولوية الأمن أو القوة بالنسبة للدولة، إلى كون القوة هي هدف الدولة و الغاية التي ترجوها حسب **مورجنتاو**، أما **والتز** يرى أن الأمن هو الهدف الأسمى للدولة والقوة هي وسيلة لتحقيق الأمن.[4]

إن محاولة **كينث والتز** لتجاوز إخفاقات الواقعية الكلاسيكية جعله يتبنى مفاهيم وأفكار أكثر قدرة على فهم سبب لجوء الدول للحرب و الصراع، مثل مفهوم الفوضى هذا الأخير

1)- إلياس جوانيتا وبيتر ستش، **أساسيات العلاقات الدولية**، تر: محي الدين حميدي، (ط1؛سوريا: دار الفرقد، 2016)، ص147.
2)- جون ميرشامير، **مأساة سياسة القوى العظمى**، تر: مصطفى محمد قاسم، (المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود، 2012)، ص ص20-22.
3)- المرجع نفسه، ص05.
4)- عديلة محمد الطاهر، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية _جامعة الحاج لخضر باتنة_2015/2014، ص226.

الذي يعتبره المكون الأساسي للنظام العالمي و المتسبب في الصراع، وليس الصراع هو المتسبب في الفوضى كما يعتقد الواقعيون الكلاسيكيون.[1]

وتعود جذور فكرة تفسير الصراع استنادا إلى مستوى البنية الدولية إلى **روسو**، حيث يقول **والتز** في **روسو**:" روسو نفسه يجد الأسباب الرئيسية للحرب ليس في الرجال وليس في الدولة لكن في نظام الدول نفسه، الرجال في حالة الطبيعة لا يستطيعون البدء بالتصرف بشكل محتوم ما لم يكن عندهم بعض الضمان أن الآخرين لن يكونوا قادرين على إيذائهم، هذا التفكير من قبل روسو يطور ويقدم إلى الدول الحالية في شرط الفوضوية"[2].حيث يعتقد **كينث والتز** أن فوضوية النظام الدولي هي التي تدفع الدول لنتهاج سلوكيات عدائية، وتصبح مدفوعة إلى المساعدة الذاتية، في ظل نظام دولي تغيب فيه سلطة عليا، واحتمالات أن تتعرض للهجوم كبيرة ولا يوجد من يقدم لها يد العون إذا تعرضت للهجوم، فيجب على كل دولة أن تزيد من قدراتها العسكرية الهجومية و الدفاعية للحفاظ على سيادتها وأن تكون قادرة على إدارة شؤونها بنفسها[3]، وفي هذا يقول:" الوحدات في سعيها لتحقيق أهدافها و الحفاظ على أمنها في حالة فوضوية... عليها الاعتماد على الوسائل والإجراءات التي باستطاعتها تشكيلها بذاتها، مبدأ "اللهم– نفسي) هو بشكل حتمي مبدأ التصرف في النظام الفوضوي".[4]

الحل الذي تقترحه الواقعية الجديدة للحصول على قدر معين من الأمن:

و تقترح الواقعية الجديدة للحصول على قدر معين من الاستقرار ما يعرف بتوازن القوى **ثنائي القطبية**، على عكس الواقعية الكلاسيكية التي تعتمد نظام **متعدد الأقطاب**، وإذا كانت الواقعية الكلاسيكية تعتبر **ميزان القوى كعامل استقرار**، فإن الواقعية الجديدة تنظر إليه على أنه **أمر طبيعي**، فرغم عداء الولايات المتحدة الأمريكية للإتحاد السوفيتي، ولكن بمجرد

1)– عبير بهولي، المرجع السابق، ص61.
2)– المرجع نفسه، ص ص 61–62.
3)– زكرياء بودن، المرجع السابق، ص ص33–34.
4)– عبير بهولي، المرجع السابق، ص65.

صعود ألمانيا كقوى عالمية تحت قيادة **أدولف هتلر**، دفع هذا الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي إلى الإتحاد وترك العداء خلفهم، للحفاظ على توازن رغم الاختلاف الإيديولوجي الكبير بين الدولتين، وبعد نجاح الإتحاد وسقوط ألمانيا، عاد العداء لطبيعته وهي ما عرفت بالحرب الباردة، وتعتبر هذه الأخيرة حالة طبيعة دفعتها فوضوية النظام الدولي للتوازن في القوى للحفاظ على الأمن، وتلجأ دائما الدول الضعيفة إلى التحالف لمواجهة القوى الكبرى وخلق التوازن.[1]

حسب **والتز** الدول لا تسعى إلى المزيد من القوى كما يظن **مورجنتاو** أن "الدول لها شهوة لا تشبع للقوة"، وإنّما هي تسعى إلى مزيد من الأمن، والمقدار الذي تحتاجه الدول من القوة ليس أكبر ممّا تملكه حاليا، **ويكفي توازن القوى وتحقيق الحد الأدنى من الأمن**، ومن خلال السعي لتحقيق الحد الأدنى واعتبار أن القوة هي وسيلة وليست غاية فإننا نصحح المعضلة الأمنية*التي وقع فيها **مورجنتاو**.[2]

يجدرُ الإشارة إلى هناك بعض الباحثين الواقعيين يرون ضرورة توسيع مفهوم الأمن خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، مثل **ميكائيل ديلون وباري بوزان**، حيث يرون أن الأمن لم يعد يقتصر فقط على الأمن العسكري بل كل المخاطر التي تهدد الأمن[3]، ولكن **كينث والتز** رفض توسيع مفهوم الأمن ويرى أن هذا سوف **يجعله مميعًا**، فالمفهوم الضيق للأمن هو الأفضل، وفي هذا يقول: "الدراسات الأمنية قد تعرف على أنها دراسات التهديد واستعمال وسيطرة القوة العسكرية"[4]، فكينث يرفض توسيع مفهوم الأمن، وكذلك **ستيفن والت** يرى أن

---

1)- سكوت بورتشيل و ريتشارد ديفيتاك وآخرون، المرجع السابق، ص ص59-60.

*أول من عرف معضلة الأمن هو **جون هرتز**، حيث يرى أن عدم معرفة نوايا الأطراف الأخرى والخوف، يجعل الدول تفسر زيادة دولة أخرى لقوتها العسكرية على أنه تهديد لأمنها حتى وإن كانت نيتها الحفاظ على أمنها، ممّا يدفع الدول الأخرى لزيادة قوتها هي كذلك وهكذا ندخل في حلقة مفرغة، انظر إلى كتاب : بيليس جون وسميث ستيف، المرجع السابق، ص419.

2)- عبير بهولي، المرجع السابق، ص69.

3)- خالد بشكيط، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، (مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية و الإعلام_جامعة الجزائر03_ 2011/2010، ص17.

4)- أمينة دير، المرجع السابق، ص12.

توسيع مفهوم الأمن وإدماج الفقر والأوبئة والتخلف ضمن تهديدات الأمن، سوف يمنع التراكم المعرفي الذي يجب أن يكون ضمن دور القوات العسكرية.[1]

1)- اليامين بن سعدون، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة-دراسة حالة مجموعة5+5، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية_جامعة الحاج لخضر باتنة_ 2012/2011، ص19.

المبحث الثاني: المنظور الليبرالي في دراسة الأمن.

الليبرالية فلسفة فكرية، تؤمن بإمكانية السلام وتحقيق ما عجزت عنه باقي المنظورات في الأمن، وأول من استخدم مصطلح الليبرالية هو أحد الأحزاب الإسبانية وكان يدعو للدستورية، ولا يشترط أن يسبق المصطلح المفهوم، فالليبرالية وجدت كمفهوم ولم تستعمل كمصطلح إلا في عام 1819.[1]

وتعود جذور الليبرالية إلى عصر التنوير تلك الفترة من القرن الثامن عشر، حيث يعتقد الليبراليون أنه من خلال **العقل يمكن جعل العالم مكانًا أفضل** ويمكن **تحقيق الأمن والسلام.**[2]

وتقوم الليبرالية على ثلاث معتقدات أساسية تشترك فيها كل النظريات المنضوبة ضمن النموذج:[3]

1- يرون أن الدولة هي **فاعل رئيسي** في السياسة الدولية.

2- الخصائص الداخلية للدول **تتفاوت** كثيرا وهذه الاختلافات تؤثر في سلوك الدول، فالدول الديمقراطية **(الطيبة)** تميل للتعاون وتتجنب الحروب، والدول الدكتاتورية **(الشريرة)** تميل للحروب.

3- **حسابات القوة لا تهم كثيرا** في تفسير سلوك **الدول الطيبة،** فهي تهتم بالجانب السياسي والاقتصادي، أما **الدول الشريرة** فهي دول **مضللة فقط.**

سوف يتم التطرق لثلاث نظريات تحتل مكانة كبيرة في التقليد الليبرالي في دراسة الأمن، **والأولى** تتمثل في المثالية باعتبارها نظرية حاولت إقامة السلام الدولي، وجاءت كرد فعل على نهاية الحرب العالمية الأولى، ونظرا لطبيعة البيئة الأمنية التي كانت سائدة في تلك الفترة، **والنظرية الثانية** هي الليبرالية الجديدة التي حاولت منافسة الواقعية الجديدة من

1)- **أحمد سالم**، «الفكر السياسي الغربي»، 04 /2013/06، [https: //m.youtube.com/wotch ?v=-t5ptl0btdy]، (2017/08/04).

2)- جون ميرشامير، المرجع سابق، ص19.

3)- المرجع نفسه، ص20.

خلال تبني بعض أفكارها وفي نفس الوقت إعطاء وجهة نظر مخالفة في الأمن، و **النظرية الثالثة** هي نظرية السلام الديمقراطي المنافسة للدراسات الأمنية النقدية.

المطلب الأول: وجهة نظر المثالية في دراسة الأمن.

ينظر إلى **المثالية** على أنها حركة فكرية وسياسية في الوقت نفسه، وينسب لها الفضل في التأسيس الأكاديمي لحقل العلاقات الدولية في بداية القرن العشرين.[1]

ومصطلح المثالية يعتبر ذّم للنظرية، ولكن **مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان** يريان أن الأبحاث الأخيرة تشير:" إلى أن المفكرين المثاليين في تلك الفترة لم يكونوا«في عالم أخر»، كما يدعي العديد من الواقعيين. بيدا أن التسمية قد لازمتهم ومازالت مستخدمة من جانب المنظرين الذين يكتبون حول حقبة مابين الحربين العالميتين"[2]، أي أن إسهامات المثالية في الأمن قد أحجبت وغيبت من قبل الواقعيين، الذين كانوا ينظرون للمثالية على أنها تعيش في عالم أخر.

وظهرت المثالية كرد فعل على نهاية الحرب العالمية الأولى وما خلفته من خسائر مادية وبشرية، وترى أن سبب الحروب يرجع لسوء التفاهم مابين الدول، وشخصية الدول هي انعكاس لشخصية المواطنين الخيرة في الأصل، وترفض كذلك سياسة التحالفات العسكرية والاتفاقيات السرية واستخدام القوة التي تعتبرها السبب في انعدام الأمن.[3]

ومن بين أهم مفكري المثالية نجد **إيمانويل كانط وريتشارد كوبدن** و**جون هوبسون** و**نومان أنجل** و**ألفر زيمرن** و**ودر ويلسون**.[4]

1)- محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، المرجع السابق، ص170.
2)- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، المرجع الساق، ص360.
3)- أنور محمد فرج، المرجع السابق، ص ص139-140.
4)- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، المرجع السابق، ص360.

وتقوم المثالية على مجموعة من المبادئ والقيم التي حاولت نقلها للسياسة الدولية، والتي تستند إلى الطبيعة البشرية الخيرة والمحبة للتعاون وما نراه من سلوكيات عدائية في الإنسان حسب المثالية ترجع إلى الظروف والأفكار الخاطئة التي يتبناها الإنسان، لأن أصل الإنسان الخير، لذلك يجب إثارة ذلك الجانب منه ومخاطبة عقله بهدف الارتقاء بسلوكه.[1]

وأكثر من قدم إسهامات للمثالية هو **كانط** و**ويلسون**، فنجد **كانط** هو أول من وضع للدولة مكانة محترمة بدون أن يظلم الأفراد أو أن يدعو لاستعمال القوة، وكذلك إسهامه الكبير من خلال مشروعه "**السلام الدائم**" الذي يحتوي على الشروط السلبية للسلام وثلاث شروط إيجابية للسلام الدائم[2]: من بين الشروط السلبية للسلام:

1) عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
2) عدم عقد اتفاقيات سلام والهدف الحقيقي المخفي من ورائها هو شن الحرب أو إضعاف الخصم، ويتوقع **كانط** أن تزول الجيوش الدائمة للدول.

أما الشروط الإيجابية للسلام فهي:

1) يجب أن يكون دستور المدينة في كل دولة دستورا جمهوريا.
2) ينبغي أن يقوم قانون الشعوب على أساس نظام اتحادي بين دول حرة.
3) إعطاء حق للنزيل الأجنبي.

يعتبر **كانط** من دعاة السلام ومن الذين حاولوا إيجاد السبل له، وقدم إسهامات كبيرة لليبرالية ككل وللمثالية أيضا.

إن المثالية تؤمن بأنه يمكن إيجاد عالم خالي من الحروب ومن الصراعات، وذلك من خلال التحكيم إلى القانون واستخدام القوة ضد أي دولة تنتهك القانون الدولي، من خلال ما

1)- أنور محمد فرج، المرجع السابق، ص ص 138-139.
2)- المرجع نفسه، ص ص42-143.

يعرف **بمبدأ الأمن الجماعي***، ويعتبر مبدأ أساسي في المثالية، والهدف منه هو الحفاظ على السلام الدولي، لأن الدول تدرك أن أي اعتداء منها على دولة أخرى ستكون عاقبته وخيمة، إما بفرض العقوبات عليها، أو المقاطعة الاقتصادية، وقد تشن الدول الأخرى عليها حربا، ممّا يجعل فكرة الاعتداء على دول أخرى فكرة مستبعدة.[1]

وقد حاول **ويلسون** نقل مبدأ **الأمن الجماعي** إلى أرض الواقع من خلال مساعدته لإنشاء عصبة الأمم المتحدة لأنه يعتقد أنه لا يمكن إيجاد سلام في بيئة فوضوية إلا من خلال مؤسسة كفيلة بتحقيق هذا، ولا يمكن ترك الأمن للصفقات الدبلوماسية الثنائية والسرية والاعتقاد الأعمى بميزان القوى.[2]

وقد وضع **ويلسون** أربعة عشرة مبدأ، وحضر مؤتمر فرساي للتأكد من وضع مبادئه موضع التنفيذ، ولكن مجلس الشيوخ رفض الانضمام لعصبة الأمم، التي تعتبر أول منظمة دولية مكرسة لتعزيز الأمن الجماعي على الصعيد العالمي[3]، ممّا تسبب في أول إخفاق للعصبة، ومع انتشار النظم الشمولية والفاشية، وانتقادات التي وجهها **ادوارد كار** في كتابه "**أزمة العشرين عاما**" الذي يعتبر من أقوى الانتقادات التي وجهت للمثالية، ومع قيام حرب عالمية ثانية فشلت المثالية.[4]

من خلال ما تم التطرق له يمكن اختصار أهم المرتكزات التي تقوم عليها المثالية ونظرتها للأمن على النحو التالي:

1) للمثالية نظرة متفائلة حول إمكانية تحقيق السلام والأمن حتى في عالم فوضوي.

---

*يعرف **مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان الأمن الجماعي** بأنه: " مجموعة آليات ذات ركيزة قانونية، صُممت لمنع اعتداء أي دولة على الأخرى، أو قمع ذلك الاعتداء إذا حدث، ويتم ذلك عبر توجيه وعود ذات صدقيه إلى المعتدين الحقيقيين أو المحتملين، باتخاذ التدابير جماعية فاعلة للحفاظ على السلام، وتنفيذها عند الضرورة"، انظر: مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، المرجع السابق، ص81.

1)- جون بيليس و ستيف سميث، المرجع السابق، ص322.

2)- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3)- مارتن غريفيش، **خمسون مفكرا في العلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (ط1؛الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص187.

4)- أنور محمد فرج، المرجع السابق، ص ص145-146.

2) تعتبر المثالية أول من أعطت للدولة مكانة محترمة وبدون أن تظلم الأفراد أو تقدس استعمال القوة أو تدعو لها.

3) الدولة معرفة بالأفراد، والأفراد يملكون طبيعة خيرة.

4) الإنسان يملك طبيعة خيرة ولكن الظروف والمؤسسات جعلته عدواني، ومن خلال مخاطبة عقله وتعليمه يمكن أن نرتقي بسلوكه.

5) سبب الحروب يرجع لسوء التفاهم وللاتفاقيات الثنائية والسرية والاعتقاد الخاطئ بإيجابية ميزان القوى، وأفضل حل لتحقيق الأمن الدولي يكون من خلال المنظمات الدولية.

المطلب الثاني: وجهة نظر الليبرالية الجديدة في دراسة الأمن.

جاءت الليبرالية الجديدة كرد فعل على الواقعية البنيوية(الجديدة)، وظهرت في ثمانينيات وأوائل القرن العشرين.

وسعت النظرية الليبرالية الجديدة أن تتدارك الانتقادات التي وجهت لها من خلال تبني أفكار أساسية للواقعية الجديدة، وهذا يعتبر تحدي للواقعية، وتؤمن الواقعية بأن البيئة الدولية فوضوية وكذلك الليبرالية الجديدة، ولكن خالفت الواقعية الجديدة في إمكانية التعاون في ظلّ نظام دولي فوضوي، حيث يعتقد الليبراليون الجدد أنه **حدثت تطورات** في العلاقات الدولية في القرن العشرين جعلت إمكانية التعاون ممكنة خاصة مع تزايد **دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية**[1]، حيث تلعب المؤسسات الدولية حسب الليبرالية الجديدة دورًا مهمًا في تحقيق الأمن، فالإتحاد الأوربي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا يمكن تطويرها لتعزيز نظام أمن أوربي دائم ومستقر من أجل فترة ما بعد الحرب الباردة، وقد شهدت كذلك رابطة شعوب جنوب شرق أسيا إنجازًا في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، وكذلك منظمة الوحدة الإفريقية تلعب دورًا مهما في حل الخلافات مابين الدول الإفريقية[2]، وتساعد هذه المؤسسات

1)- تيم دان وميليا كوركي وآخرون، المرجع السابق، ص295.

2)- جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص426.

في التغلب على النزعة الأنانية للدول وعلى بناء الثقة وتوفيق المصالح المشتركة فيما بين الدول.

وتعود جذور الليبرالية الجديدة إلى مجموعة من النصوص التأسيسية التي ساهمت في تشكيلها، مثل كتاب **روبرت كيوهان وجوزيف ناي** بعنوان " **القوة الاعتمادية المتبادلة**"، حيث انتقدا فيه الواقعية الجديدة، وتحدّيها من خلال تبني الفكرة الأساسية في تحليلاتهم والمتمثلة في **فوضوية النظام الدولي**، أما الكتاب الثاني بعنوان " **نُظُم القرار الجماعي الدولي**" **لستفن كراسنر**(**krasnet steven**)، ويعتبر الكتاب الأبرز "**بعد الهيمنة**" **لوربرت كيوهان** والذي أحدث ضجة كبيرة بسبب إعلان **كيوهان** بأن **الليبرالية الجديدة هي شكل من أشكال الواقعية.**[1]

وتؤمن الليبرالية الجديدة أن التعاون في ظلّ نظام دولي فوضوي ليس بالأمر السهل، ولكنه أمر ممكن لأن البشر بإمكانهم إيجاد مؤسسات دولية فعالة تخفف من حدة الفوضى[2]، وتحقيق التعاون والاستقرار، ويرى **كيوهان** و**مارتن** أن "بوسع المؤسسات توفير المعلومات، وخفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق، وتعمل، بصفة عامة على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل".[3]

وعلى الرغم من أن الليبرالية الجيدة تركز على الدور المهم للمؤسسات الدولية في تحقيق الأمن إلاّ أنها حافظت على المكانة التي أعطتها الواقعية الجديدة للدولة باعتبارها "جهات فاعلة وحدوية، وعقلانية، تعظم المنفعة، وتسيطر على الشؤون العالمية".[4]

وتذهب الليبرالية الجديدة إلى "أن هذه المؤسسات الدولية تعزز فرص التعاون ين الدول، ما يقلل إمكانية الحرب بدرجة كبيرة، لكن هذه المؤسسات **لا تشكل كيانات سياسية**

1)- سكوت بورتشيل وريتشارد ديفيتاك، المرجع السابق، ص ص298-299.

2)- تيم دان وميليا كوركي وآخرون، المرجع السابق، ص297.

3)- جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص427.

4)- تيم دان وميليا كوركي وآخرون، المرجع السابق، ص296.

مستقلة تقف فوق الدولة وتجبرها على التصرف بطرق مقبولة، بقدر ما تشكل مجموعة من القواعد تحدد طرق التعاون والتنافس المقبولة بين الدول"[1]، لأن من مصلحتها أن تفعل ذلك، فهذه المؤسسات بإمكانها أن تجد أرضية مشتركة لتحقيق السلام والاستقرار في نظام دولي فوضوي.

وعلى الرغم من أن الليبرالية الجديدة تتقاطع في عدة نقاط مع الواقعية الجديدة، ولكن الاختلاف الجوهري يكمن في مفهوم الفوضى وتحليلها له، فالواقعية الجديدة ترى أن الفوضى هي حالة طبيعية في النظام الدولي ولا مجال لتغييرها، بينما الليبرالية الجديدة ترى أن الفوضى هي فراغ يملأ تدريجيا بعمليات ومؤسسات من صنع الإنسان[2]، و الظروف التي تعيشها الدول في القرن العشرين حسب الليبرالية الجديدة مختلفة عن تلك الظروف التي كانت قبل هذا الوقت والتي تأكد فرضيات الواقعية، ويحددها الليبراليون في تطورين تاريخيين:[3]

الأولى تتمثل في **الاعتمادية المتبادلة** ونقصد بها القضايا المشتركة مابين الدول، فقضية استنزاف الموارد الأولية، وتلوث البيئة، والرعاية الصحية، والهجرة واللاجئين، لا تستطيع دولة لوحدها منفردة أن تواجهها، بل تستلزم تعاون جماعي مابين الدول.

أمّا **التطور التاريخي الثاني** فيتمثل في نهاية الحرب الباردة وهيمنة الولايات المتحدة على العالم، وترى الليبرالية الجديدة أن الولايات المتحدة الأمريكية هيمنت على العالم وأنشأت مؤسسات مثل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي...، وإن كانت هذه المؤسسات تخدم مصلحتها، إلاّ أنّها ساهمت في زيادة الاعتمادية المتبادلة، وتعرضت مزاعم الليبرالية الجديدة بشأن الاعتمادية المتبادلة والاستقرار المهيمن للعديد من التساؤلات وإن كان أصلاً وجود مهيمن ضروري كما يدعون.

1)- جون ميرشامير، المرجع السابق، ص31

2)- تيم دان وميليا كوركي وآخرون، المرجع السابق، ص ص301-302.

3)- المرجع نفسه، ص301-304.

أمّا الاختلاف الثاني فيكمن في **المكاسب(النسبية والمطلقة)**، فقد ركزت الواقعية الجديدة على المكاسب النسبية، حيث تعتقد أنه يجب على كل الدول أن تقارن نفسها مع باقي الدول فيما حققته من مكاسب من خلال التعاون، لأنها تعلم أن تفوق الدول الأخرى في المكاسب يعني خلل في ميزان القوى وهذا يعني تهديد لأمنها، بينما ترى الليبرالية الجديدة أن المكاسب المطلقة هي الأفضل، فإذا كانت الدول راضية على ما كسبته فلا يهم ما حققته الدول الأخرى، وترى أنه على الدول الاهتمام بالمصالح طويلة الأجل ومعرفة أن ما تحققه من التعاون يخدم مصلحتها.[1]

المطلب الثالث: وجهة نظر نظرية السلام الديمقراطي في دراسة الأمن.

مع نهاية الحرب الباردة والتطورات الحاصلة في العلاقات الدولية، وانتشار الدول الديمقراطية التي اعتبرها **فوكوياما** بمثابة نهاية للتاريخ*، حيث يعتقد أن الإنسان لن يصنع مستقبل أفضل من النظام السياسي الديمقراطي.[2]

وتعتبر نظرية السلام الديمقراطي منافس للدراسات الأمنية النقدية، وبينما تنطلق الدراسات الأمنية النقدية من حقل الدراسات الأمنية، تنطلق نظرية السلام الديمقراطي من بحوث السلام، وهي ترفض أفكار المدرسة النقدية وأفكار ما بعد الوضعية، وتتبنى نزعة علموية ومنهج تجريبي.[3]

أما جذور فكرة الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض التي تعتنقها نظرية السلام الديمقراطي فتعود إلى **إمانويل كانط**، حيث يرى أن الدستور الجمهوري يخول للشعب أن

---

1)- كريس براون، المرجع السابق، ص ص57-58.

*يرى مارتن غريفيثش أن الترويج حول كون فوكوياما من أكبر الباحثين هو كلام مبالغ فيه جدًا، والذي يتمحَص كتابه "نهاية التاريخ والرجل الأخير" يكتشف العديد من الأخطاء والإدعاءات، بكلام أخر أعطيَ لفوكوياما أكثر من حقه، انظر إلى: مارتن غريفيثش، المرجع السابق، ص148-154.

2)- عديلة محمد الطاهر، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، المرجع السابق، ص167.

3)- سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، (ط1؛الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014)، ص101.

يحقق السلام، لأن الشعب ينبذ الحروب ويميل أكثر للسلام، وعادت هذه الفكرة للظهور في منتصف القرن العشرين مع أعمال **جوزيف شومبيتر**(**josph schmpter**) حيث تحدث عن التأثيرات السلمية للمؤسسات والمبادئ الليبرالية، واستنتج أنّ الرأسمالية والديمقراطية قوى السلام، ولم تتحول فكرة السلام الديمقراطي إلى دراسات نظرية إلى في بداية السبعينيات مع أعمال **ديل بابست**، وأكبر إسهام كان لمايكل دويل في مقالته سنة 1983 تحت عنوان "**كانط، الإرث الليبرالي، والشؤون الخارجية**".[1]

وتنطلق نظرية السلام الديمقراطي من فرضية مهمة جدًا هي أن الخصائص الداخلية للدول والتفاعلات التي تحدث بين مختلف الفواعل والقوى تؤثر بشدة على سلوك الدول[2]، وقد طرح **بروست** نموذجين يعتقد أنهما السبب في حالة الأمن الداخلية وانعكاسهما بطبيعة الحال على المستوى الدولي وهما:[3]

1- **النموذج الثقافي المعياري**: حيث إن تشابه طبيعة الأنظمة الداخلية الديمقراطية، تجعل صانع القرار يدرك بأن القرار الذي سوف يتخذه يشبه قرارات الدول الأخرى الديمقراطية، هذا يجعله يضع في حسبانهِ عدم اللّجوء للقوة والدخول في صراعات.

2- **النموذج الهيكلي المؤسساتي**: نظرا لطبيعة الأنظمة الديمقراطية والرجوع إلى الشعب في حالة اتخاذ قرار الحرب يجعل إمكانية وقوع الحرب مستبعدة، لأنّ الشعب لن يرضى بالحرب.

1)- المرجع نفسه، ص102-104.

2)- عديلة محمد الطاهر، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، المرجع السابق، ص168.

3)- خالد معمري جندلي، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية_جامعة باتنة_ 2008/2007، ص96.

ويعتقد مفكرو نظرية السلام الديمقراطي أنه يجب أن يستند تحليل الأمن إلى المتغير الديمقراطي، وأنه يمكن التقليل من حدة الصراعات الدولية من خلال نشر الديمقراطية، ويرون أنّ هناك علاقة بين السلام والديمقراطية.[1]

أمّا الإجابة على سؤال **كيف تؤثر الديمقراطية على السلام؟**، فيذهب البعض إلى أن قيم الدول الديمقراطية متشابهة ممّا يجعلها تنتهج نفس السلوكيات، وتتقارب آلياتها كثيرًا في العديد من القضايا، بينما يرى **سولومون بولاشك** (**olomon polachek**) **وهاري بليس** (**Harry blis**) **وبروس روسيت**، أن حجم المبادلات التجارية بين الدول الديمقراطية كبيرة جدًا مقارنة بالدول غير الديمقراطية، هذا يجعل إمكانية الصراع مستبعدة بسبب الفوائد التي تحققها الدول، ويرى **جون أوين** أن تأثير الرأي العام ومن خلال ممارسة الضغط على الأنظمة السياسية يدفع الدول لانتهاج سياسات سلمية[2]، بينما **دويل** يرى أن" التمثيل الديمقراطي والالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان، والترابط العابر للحدود الوطنية، كل ذلك يفسر اتجاهات "**الميل إلى السلام**" التي تتميز بها الدول الديمقراطية "[3]، أما إذا غابت هذه الصفات كما يرى **دويل** فإنّ الدول تصبح ميالة للحرب[4]، أما **روبرت دال فيري** أن المميزات الاستثنائية للحكومات الديمقراطية تجعلها تميل للسلام أكثر.[5]

بينما يعتقد آخرون أن التداول السلمي للسلطة في الدول الديمقراطية، يجعل الأحزاب حذرة في سلوكياتها في صناعة القرار إذا كانت السلطة في يدها، مخافة أن تفقد شعبيتها وتفقد فرصة الفوز في الانتخابات مرة ثانية، بالإضافة إلى الثقافة السياسية الموجودة في

1)- سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، المرجع السابق، ص105.

2)- المرجع نفسه، ص ص 105-106

3)- جون بيليس وسميث ستيف، المرجع السابق، ص429.

4)- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

5)- نايف بن نهار، **مقدمة في علم العلاقات الدولية**، (ط1؛قطر: مؤسسة وعي للدراسات والبحوث، 2016)، ص177.

الدول الديمقراطية والتي تقوم على احترام الاختلافات ورأي الآخرين، تجعل الدول الديمقراطية تميل للسلام.[1]

وقد دعمت هذه الآراء بمجموعة من الإحصائيات، أولها محاججة **فوكوياما** "أنه كان هناك ثلاث عشرة ديمقراطية ليبرالية لا غير عام 1940، وأصبحت سبعا وثلاثين في عام 1960، واثنين وستين في عام 1990"[2]، فالدول الديمقراطية في ازدياد.

ومن بين "353 حربًا بين عامي 1816 و1991 لم تكن أي من هذهِ الحروب بين دولتين ديمقراطيتين، حيث أن 155 حربًا كانت ين طرفين أحدهما ديمقراطي والأخر غير ديمقراطي، و198 حربًا كانت بين دول غير ديمقراطية".[3]

وأجرى **بابست** دراسة أيضا عام 1972 حيث "استنتج أنه لم تندلع أي حرب بين دول قومية مستقلة، تمتلك حكومات منتخبة في الفترة الممتدة بين سنتي 1879 و1991".[4]

فالدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض و تميل للسلام أكثر، وهذا ما جعل **جاك ليفي** يكتب عن نظرية السلام الديمقراطي بأنها تمثل قانون طبيعي في العلاقات الدولية[5]، ولكن هذا لا ينفي أن الدول الديمقراطية لا تدخل في خلافات مع بعضها البعض، ولكن بسبب الطبيعة الداخلية للدول وتشابه القيم التي تتبناها، تجعل إمكانية استخدام القوة غير واردة، إذ إنها تفضل الطرق السلمية في إيجاد الحلول للخلافات وذلك من خلال الوساطة والمفاوضات والأشكال الأخرى من الدبلوماسية.[6]

1)- **خالد موسى المصري**، المرجع السابق، ص336.

2)- مارتن غرفيتس، المرجع السابق، ص148.

3)- محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، المرجع السابق، ص168.

4)- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

5)- **خالد موسى المصري**، المرجع السابق، ص336.

6)- جون بيليس وسميث ستيف، المرجع السابق، ص429.

لكن ورغم كل هذا نظرية السلام الديمقراطي لم تكن بمعزل عن الانتقادات، حيث يرى **كريس براون** أن الرأي القائل بأن الدول الديمقراطية أقل عرضة للتورط في الحروب من الأنواع الأخرى، هذا الرأي بحاجة إلى الكثير من التنقيح وإعادة النظر فيه[1]، وانتقد كذلك مجموعة من الباحثين الأمريكيين في بحث لهم حول السلام الديمقراطي تحت عنوان "**من السلام الديمقراطي إلى الحرب الديمقراطية**"، حيث ذكروا أنّ نظرية السلام الديمقراطي تحولت إلى "**نظرية الحرب الديمقراطية**" واستخدموا الديمقراطية كغطاء لمحاربة الدول الأخرى، وهذا ما أكده كذلك الفيلسوف الفرنسي **ألن باديو** حيث يرى أن الدول الديمقراطية عندما عجزت عن الحد من العنف الداخلي لمجتمعاتها قامت بتحويله للخارج، فالاشتراكية تورد العنف للداخل والدول الديمقراطية للخارج.[2]

1)- كريس براون، المرجع السابق، ص34.

2)- نايف بن نهار، المرجع السابق، ص180.

المبحث الثالث: المنظور الماركسي في دراسة الأمن.

على الرغم من بعض الأفكار المميزة التي تحملها النظرية الماركسية، إلى أنها تعرضت للتهميش، ولم تحض بنفس الاهتمام الذي حضت به باقي النظريات كالواقعية والليبرالية.

وتمتلك النظرية الماركسية في دراسة الأمن منظور مميز يختلف كل الاختلاف عن باقي المنظورات التي تقدس الدولة، وتعتبر أمنها من الأولويات، بينما الماركسية لا تعظم الدولة ولا تضعها في الأولويات التي يجب الحفاظ عليها، وتؤمن بإمكانية التغيير.

المطلب الأول:المرجعية الفكرية والفلسفية للاتجاه الماركسي.

هناك اختلاف حول تاريخ ظهور مصطلح الاشتراكية، حيث يرى البعض أنه أستعمل سنة 1803، وآخرون يعتقدون أنه استعمل سنة 1827، ولا بدا أن نفرق بين تعريف الاشتراكية كنظرية والاشتراكية كنظام، فالاشتراكية كنظام هي"مجموعة الأفكار والتصورات التي قام بطرحها مجموعة من المفكرين"، بينما "النظام هو مجموعة الإجراءات التي حصلت في الخارج لتحصيل هذه النظريات وإقامتها".[1]

وهناك العديد من الاشتراكيات، ولكن مايهمنا هي الاشتراكية العلمية **لكارل ماركس** في دراسة الأمن أو كما تعرف بالماركسية، حيث يعتقدون أن هذه الأخيرة بنيت على العلم، وبإمكانها التنبؤ بالمستقبل.[2]

ويمكن تعريف الماركسية كما عرفها **ستالين** وهو أحسن تعريف، فكتب يقول:"الماركسية هي العلم الذي يقوم بدراسة قوانين تطور الطبيعة والمجتمع، وهي العلم الذي

1)- **أحمد سالم**، «الفكر السياسي الغربي»، 04 /2013/06، [https: //m.youtube.com/wotch ?v=-t5ptl0btdy]، المرجع السابق.
2)- المرجع نفسه.

يدرس ثورة الطبقات المضطهدة المستغلة، كما أنها العلم الذي يعلمنا بناء المجتمع الشيوعي".[1]

ويرتبط الاتجاه الماركسي في تحليل العلاقات الدولية بمرجعية فلسفية تتمثل في ما يعرف بالمادية الجدلية، وهي تعود إلى كارل ماركس، مع إسهام رفيق دربه ومساعده **فريدريك إنجلز**، أمّا من وضع تفسيرًا ماديا للجدلية **الهيجلية** هو الفيلسوف **لودفيج فيورباخ**، إذ يُعتبر همزة وصل ين **هيجل** و**ماركس**.[2]

وتقوم المادية عند ماركس على:[3]

1- **قانون وحدة الأضداد وصراعها:** كل ظاهرة تشمل على طرفي صراع، وهذا الصراع يؤدي إلى تغلب الطرف المتقدم على الطرف الأضعف، (الموت والحياة، النوم واليقظة، الليل والنهار...)، وهذه الأضداد تولد حالة وسيطة، والصراع ين الطرفي أمر لزم، ويستعمل **كارل ماركس** نفس فكرة الأضداد، ويرى أن المجتمع الرأسمالي يحتوي على **البرجوازية والبوليتارية** وهناك صراع بين هاتين الطبقتين، وكان حُلمُ **ماركس** البعيد هو الشيوعية والمقصود بها هو ألا يكون في المجتمع سوى طبقة وحيدة هي **البوليتارية**، ولن نكون عند إذن في حاجة إلى الدولة، ولا نصل إلى هذه المرحلة كما يرى **ماركس** إلاّ من خلال سيطرة **البوليتارية** على الحكم والرأسمالية تكون في الأسفل، والصراع يبقى ولكن **البوليتارية** هي المسيطرة، ويتم من خلال ثورة تقوم بها **البوليتارية** ضد **البرجوازية** المسيطرة، فتأخذ الحكم ثم تدخل في صراع معها إلى أن تلغيها، وتبقى طبقة واحدة وهي **البوليتارية** وهنا نصبح لا نحتاج للدولة.

---

1)- محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، المرجع السابق، ص ص256-257.

2)- **محمد حمشي**، «الاتجاه الماركسي للتنظير في العلاقات الدولية»، [doc/الاتجاه20%الماركسي%20للتنظير %20في العلاقات%20الدولية.http: //www.mhamchi.yolasite.com/resources].

3)- **أحمد سالم**، «الفكر السياسي الغربي»، 04 /2013/06، [https: //m.youtube.com/wotch ?v=-t5ptl0btdy]، المرجع السابق.

2- **نظرية فائض القيمة:** وقد أخذ كارل ماركس هذهِ من عند ريكاردو وتسمى بالأجر الحدي، حيث يرى **ماركس** أنّ العمال يتم استغلالهم، والقيمة المضافة هي من حق العامل، إذ إن الفرق بين رأس المال وبيع السلعة يجب أن يكون حقه، لأنه يعمل لساعات طويلة.

المطلب الثاني: وجهة نظر الماركسية في دراسة الأمن.

تعتبر الماركسية أن سبب الحرب لا تنتج عن عدوانية الطبيعة البشرية، بل هي نتيجة انقسام المجتمع إلى طبقات، فمنذ القدم حاولَ الملاك السيطرة على الآخرين، ومنذ ظهور الطبقة الرأسمالية الحاكمة، اضطرت هي كذلك إلى اللجوء إلى الحرب من أجل التوسع وإثبات نفسها، فالرأسمالية لم تقم إلاّ من خلال خوض الحروب، وكأكبر مثال بريطانيا حيث استخدمت الحرب للتوسع والوصول حتى إلى ما وراء البحار، واحتلال الهند وأيرلندا وقتلت الملايين من البشر[1]، فالحرب" جزء لا يتجزأ من طبيعة الرأسمالية، ولن تتوقف الحروب إلا عندما ينهار النظام الرأسمالي، أو عندما تصبح التضحيات بالرجال والأموال كبيرة نتيجة لزيادة ضخامة التسلح إلى درجة ينتفض عندها الناس ضدهم ويمحون الرأسمالية عن الوجود"[2]، فالرأسمالية هي السبب الأول للحرب، وتحقيق السلام لا يتم إلا بتحطيم الرأسمالية وإحلال محلها الاشتراكية.[3]

إن صراع الطبقات موجود منذ القدم، وهذا ما عبر عنه كل من ماركس وانجلز بقولهما في البيان الشيوعي:" أن تاريخ كل مجتمع بشري إلى يومنا هذا هو تاريخ الصراع بين الطبقات".[4]

1)- كريس هارمان، **كيف تعمل الماركسية**، تر: مركز الدراسات الاشتراكية، (ط1؛مصر: مركز الدراسات الاشتراكية، 2003)، ص75.
2)- والتز كينث، المرجع السابق، ص256.
3)- المرجع نفسه، ص250.
4)- رشيدة أدم أحمد عثمان، الأمن والسلم في ظّل سباق التسلح الدولي- دراسة حالة" الهند- باكستان"، (مذكرة تكميلية لنيل مرتبة الشرف في العلوم السياسية غير منشورة)، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية_جامعة الخرطوم_ سبتمبر2012، ص03.

أمّا الدولة حسب **كارل ماركس فتعتبر** أحد إفرازات الرأسمالية سياسيًا، وأداة في يد **البورجوازية** للسيطرة واستغلال باقي الطبقات الأخرى التي تمثل الأغلبية، وترى الماركسية أن سبب الحروب يرجع إلى رغبة **البرجوازية** في البحث عن الثروات وموارد خارجية لصناعتها، وكذلك البحث عن أسواق خارجية لبيع منتوجاتها، هذا يؤدي بها إلى الدخول في منافسات ونزعات مع باقي الدول مما ينتهي بها إلى الحروب[1]، مما يجعل الحل الوحيد حسب الماركسية لانتهاء الحروب يتمثل في زوال الدولة، ولكن يطرح سؤال **هل بزوال الدولة تختفي الحرب؟، أم بزوال الرأسمالية؟، أم كليهما معًا؟**، وتجيب الماركسية أن سبب الحروب هي الدولة، وهذه الحروب هي انعكاس لصراع الطبقات الداخلي، ولا تزول الحروب إلى بانتصار الطبقة **البوليتارية** على الطبقة **البرجوازية**، وهذا يعني أنه لا يهم هل بزوال الدولة تنتهي الحرب أم زوال الرأسمالية، لأن انتصار **البوليتارية** يعني زوالهما معا، فالدول الرأسمالية تسبب الحروب بينما الاشتراكية تعني السلام.[2]

1)– عديلة محمد الطاهر، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات الأسس، المرجع السابق، ص ص262–263.
2)- والتز كينث، المرجع السابق، ص ص253-254.

الخلاصة والاستنتاجات:

من خلال دراسة مفهوم الأمن في المنظورات الوضعية نستنتج أن:

1- هناك اختلاف قوي في دراسة الأمن داخل المنظورات الوضعية وبالكاد هناك أرضية مشتركة تجمعهم، باستثناء الليبرالية الجديدة التي تتقاطع مع الواقعية الجديدة في عدة نقاط من بينها: اعتبار الدولة كفاعل عقلني ووحيد، وفوضوية النظام الدولي وليس هناك تطابق تام في النظر لطبيعة هذه الفوضى.

2- بينما تنطلق الواقعية الكلاسيكية في تفسيرها للأمن من الطبيعة البشرية الأنانية والمحبة للسيطرة، تنطلق الواقعية الجديدة من فوضوية النظام الدولي، وترى الواقعية باتجاهيها أنّ على الدولة أن تسعى لامتلاك قوة عسكرية قوية للدفاع عن نفسها، لأنها الوحيدة المعنية بالدفاع عن نفسها وهو ما عرف بالمساعدة الذاتية.

3- تؤمن الليبرالية أنه يمكن إيجاد عالم مستقر، وبينما تدافع المثالية عن مفهوم الأمن الجماعي والطبيعة الخيرة في الإنسان، تدافع الليبرالية الجديدة عن دور المؤسسات وأنّ بإمكانها أن تعزز فرص السلام، أمّا نظر السلام الديمقراطي فترى أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض لذلك أفضل حل يتمثل في زيادة عدد الدول الديمقراطية.

4- تؤمن الماركسية بالتغيير، ولا تعطي الدولة الاهتمام الأمني الذي حضت به من قبل باقي النظريات، بل كانت تتوقع زوالها، فهي ترى أنّ سبب انعدام الأمن والحروب التي تحدث ترجع إلى البرجوازية ولا تنتهي إلا بزوالها.

الفصل الثالث: الأمن في التوجهات ما بعد الوضعية

تمهيد:

المبحث الأول: نظريات ما بعد الوضعية.

المطلب الأول: جذور ومفهوم ما بعد الحداثة.

المطلب الثاني: الأسس المعرفية للتوجهات النقدية

المطلب الثالث: الأسس التحليلية للنظرية النسوية

المطلب الرابع: البنائية كتويلفة نظريّة بين العقلانيّة والتأمليّة

المبحث الثاني: النقاش الإبستمولوجي حول الأمن في النظريات ما بعد الوضعية.

المطلب الأول: النقاش حول المعرفة.

المطلب الثاني: الأدوات الإبستمولوجيّة في الدراسات الأمنيّة.

المبحث الثالث: النقاش الإنطلوجي حول الأمن في النظريات ما بعد الوضعية.

المطلب الأول: الأسس التحليلية الأنطولوجية لما بعد الحداثة في الدراسات الأمنية.

المطلب الثاني: الأسس التحليلية الأنطلوجية حول الأمن في النظرية النقدية.

المطلب الثالث: الأسس التحليلية الأنطلوجية حول الأمن في نظرية النسوية.

المطلب الرابع: الأسس التحليلية الأنطلوجية حول الأمن في نظرية البنائية.

تمهيد:

شكلت نهاية الحرب الباردة وظهور النظريات ما بعد الوضعية نقلة نوعية في الدراسات الأمنية، حيث تحدت هذه النظريات مفهوم الواقعية للأمن وحاولت تقديم بديل أفضل، وما بعد الوضعية ليست نظرية واحدة بل تضم العديد من النظريات.

المبحث الأول: نظريات ما بعد الوضعية.

إن سيطرة الاتجاه الوضعي على حقل العلاقات الدولية وضع التخصص في إطار مغلق، إذا أنه لم يكن يسمح بالتعدد والتنوع، ولكن ظهور ما بعد الوضعية فتح الأفاق أمام التخصص ولإبداء كل وجهات النظر والسماح للأصوات المهمشة أن تكون لها مكانة في التخصص، وقد تمثل الاتجاه الوضعي في كل من النظرية النقدية و نظرية ما بعد البنيوية (ما بعد الحداثة)، والنظرية النسوية، والنظرية البنائية.

المطلب الأول: جذور ومفهوم ما بعد الحداثة.

جاءت ما بعد البنيوية (ما بعد الحداثة) كرد فعل على البنيوية اللسانية، وعلى سيطرة الرأسمالية على العالم، وفي ظروف سياسية معقدة، وذلك بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبداية الحرب الباردة، وانتشار الأسلحة النووية، وميلاد حقوق الإنسان، وظهور الفلسفات اللاعقلانية كالسريالية، والوجودية، والفرويدية، والعبثية...وغيرها.[1]

والبحث في جذور ما بعد البنيوية أمر معقد إذ لم يهتد أي باحث إلى تحديد مصدره، فهناك من يعيد المصطلح إلى المؤرخ البريطاني **أرنولد توينبي** عام 1954، بينما البعض يرى أنه ارتبط بالشاعر والناقد **الأمريكي تشارلس أولسون** في الخمسينيات، وهناك من يرجعه إلى ناقد الثقافة **ليزلي فيدلر** لعام 1965، ولكن المتتبع لجذور المصطلح يجده يرجع إلى **جون واتكنز تشابمان** لعام 1870 حيث استخدمه تحت عنوان "**الرسم ما بعد الحداثة**"، واستخدمه كذلك **رودولف بانفتر** في عام 1917.[2]

1)- **جميل حمداوى**،«مدخل إلى مفهوم ما بعد الحداثة»،2012/02/18،[https://www.alukah.net/publicatioms_competitioms]،(2019/04/21).

2)- المرجع نفسه.

ولئن ظهرت ما بعد البنيوية في مجال الرسم والعمارة والهندسة المعمارية، فإنها انتقلت ما بعد ذلك إلى الأدب والفلسفة والفن وباقي العلوم والمعارف الإنسانية[1]، وفي البداية كانت عبارة عن فنّ جمالي ساخر، ومفارقة عبثية، وخلط الثقافة الرفيعة بالثقافة الشعبية وتشبيكها، ولكن مع الوقت ومع المجهودات المبذولة تحولات إلى أعمق من ذلك، نحو التشكيك في القيم التقدمية التي طرحتها الحداثة، وحتى في التشكيك في الحقوق الإنسانية العامة وفي موضوعية العلم.[2]

ودخلت إلى تخصص العلاقات الدولية في الثمانينيات من القرن العشرين من خلال عمل مجموعة من الباحثين، من بينهم **ريتشارد آشلي (Richard Ashley)**، **وجيمس دردريان (James Der Derian)**، **ومايكل شابيرو (Michael Shapiro)**، **وروب ب.ج، ووكر (R.B.J.Waker)**.[3]

وإذا كانت الحداثة*قد جاءت لتحرير الإنسان من الأوهام والطلاسم التقليدية التي ارتبطت بالمعرفة والمجتمع، ونادت بمفاهيم من قبيل الحرية والمساواة والعقلية، وسعت لإثبات أن الإنسان يمكنه أن يفهم العالم والذات، فكانت نتائجها عكسية حيث أوقعت الإنسان والدول في الصرعات وقمع الآخرين، ممّا ساهم في إفقاد الثقة بفكرة المساواة والعدالة للجميع، وهذا ساهم في ظهور ما بعد البنيوية التي جاءت لتحرير الإنسان من الحداثة.[4]

1)- محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية:دراسة في المنطلقات والأسس، ص289.

2)- موسوعة كمبريدج في النقد الأدبي،**القرن العشرين المداخل التاريخية والفلسفية والنفسية**،تحرير : ك.نيلوف،ك.نوريس،وآخرون: ،تر :إسماعيل عبد الغني وآخرون،(ط1؛مصر :المركز القومي للترجمة،2005)، ص ص23-24.

3)- تيم دان وميليا كوركي وآخرون، المرجع الساق، ص516.

*يعود مصطلح الحداثة إلى القرن التاسع عشر، وتعود صفة الحديث إلى القرن الخامس ميلادي، حيث تم استخدامها ضمن صراع القدماء والمحدثين في التاريخ الثقافي الروماني، حيث تمثل صراع بين الماضي الوثني والحاضر الديني المسيحي، أما لفظ الحداثة فلم يأخذ معناه ودلالته إلى في القرن التاسع عشر، للمزيد من المعلومات أنظر إلى: الزواوي بغوره، **ما بعد الحداثة والتنوير موقفُ الأنطولوجيا التاريخية – دراسة مقارنة –**،(ط1؛لبنان:دار الطليعة للطباعة والنشر،2009)، ص30.

4)- ميجان الرويلي وسعد البازعي، **دليل الناقد الأدبي**، تر :المركز الثقافي العربي،(ط3؛المغرب:المركز الثقافي العربي،2002)، ص ص225-226.

أما فيما يخص المصطلح المستخدم في هذه المذكرة فيجدر الإشارة إلى أنه استخدم مصطلح ما بعد البنيوية وهو مرادف لما بعد الحداثة، حيث يرى ريتشارد ديفيتاك أن إعطاء عنوان ما لنظرية هو أقل بأهمية بكثير من الأدوات المفاهيمية والإستراتيجيات التي ننسبها إليها، حيث نجد بعض الباحثين يفضلون مصلح ما بعد الحداثة، بينما البعض يفضل ما بعد البنيوية.[1]

وقد وقع اختلاف حول تعريف ما بعد البنيوية، إذ لا يوجد اتفاق حول المقصود بها، وحتى من يعتنقها من المفكرين لم يتفقوا حتى على تعبير ما بعد البنيوية نفسه[2]، ولكن النقطة التي وقع فيها شبه إجماع هي اعتبار أن ما بعد البنيوية هي ضد الحداثة، حيث رفضت الأسس المعرفية والميتافيزيقية التي قامت عليها الحداثة.[3]

ويعرف **ديك هيبدايج** (**D.Hebdige**) ما بعد البنيوية بقوله:"إن ما بعد الحداثة هي الحداثة الخالية من الأحلام والآمال التي مكنت البشر من احتمال الحداثة".[4]

أما **جان فرانسوا ليوتار** (**Jean François Lyotard**) والذي يعتبر من أبرز من ساهم في ما بعد البنيوية من خلال كتابه "**حالة ما بعد الحداثة**" الذي نشر في عام 1979، والذي طرح فيه مجموعة من الأفكار، حيث يرى أن ما بعد البنيوية تعني **إنهاء شرعية السرديات الكبرى**[5]، حيث كتب يقول:" ببساطة شديدة أعرفّ ما بعد الحداثة كميل إلى الشك اتجاه ما وراء السرديات"[6]، وفي تعريف أخر يعرف ما بعد البنيوية بقوله:" التشكك إزاء الميتا- الميتا- حكايات. هذا التشكك هو بلا شك نتاج التقدم في العلوم، لكن هذا التقدم بدوره

---

1)- سكوت بورتشيل وريتشارد ديفيتاك وآخرون، المرجع السابق، ص277.

2)- **حسن كادي**،«تأثير عولمة ما بعد الحداثة في حقل التنمية السياسية»، دفاتير السياسة والقانون،العدد الثالث عشر،جوان 2015،ص 226

3)- _____،« التحولات الفلسفية نحو ما بعد الحداثة:الواحدة الجديدة»،2012/03/14،[http://www.startimes.com/f.aspx?t=303514441].(2019/04/20).

4)- أحمد عبد الحليم عطية،**نيتشه وجذور ما بعد الحداثة**،(ط1؛لبنان:دارالفرابي،2010)، ص146.

5)- موسوعة كمبريدج للتاريخ، **الفكر السياسي في القرن العشرين**،تحرير :تيرنس بول وريتشارد بيللامي،تر :مي مقلد،(المجلد الثاني؛مصر :المركز القومي للترجمة،2010)، ص ص41-42.

6)- محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية:دراسة في المنطلقات والأسس، ص291.

يفترضه سلفًا"[1]، حيث يرى أننا نعيش الآن في حقبة تمر فيها النصوص السردية الكبرى بحالة أزمة وتراجع، فهو يعتقد بأّن تلك النصوص قد فقد مصداقيتها[2]، ويقصد **ليوتار** بالسرديات الكبرى أو الميتاسرديات تلك السرديات التي كانت وظيفتها إعطاء الشرعية للحداثة.[3]

أما المناهج التي تستخدمها ما بعد البنيوية فهي عديدة متنوعة مثل التفكيكية، والقراءة المزدوجة، والجينالوجيا والتناص[4]

المطلب الثاني: الأسس المعرفية للتوجهات النقدية.

هناك اختلاف حول المقصود بالنظرية النقدية، هل تمثل نظرية واحدة؟، أم تضم العديد من النظريات؟، فنجد **ألكسندر ونت** يرى أن النظرية النقدية تمثل عائلة من النظريات، النسوية، ما بعد البنيوية، البنائية، وكلهم يشتركون في مسألة البناء الاجتماعي للسياسة العالمية، بينما البعض يرى أنه لا يمكن جمع وتوحيد كل هذه النظريات، وذلك لاختلاف توجهاتها الأنطولوجية* والإبستمولوجية** والمنهجية*** ويرون أنّ المقصود بالنظرية النقدية هي تلك المنحدرة من أصول ماركسية، وهذا ما سوف يتم اعتماده في هذه المذكرة.[5]

---

1)- الزواوي بغوره، المرجع الساق، ص17.

2)- كريستوفر باتلر، **ما بعد الحداثة**، تر :نيكين عبد الرؤوف،(ط1؛مصر :مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2016)، ص19

3)- الزواوي بغوره، المرجع السابق، ص16.

4)- **بوقريطة بدر الدين**،«نظرية ما بعد الحداثة ومدى مساهمتها في التنظير للعلاقات الدولية»،مجلة أبحاث قانونية وسياسية،العدد الثالث، ص20.

***الأنطولوجيا ontology**: هي كلمة منشؤها الأصلي في الماورائيات (الميتافيزيقا)، وتشير إلى طبيعة الوجود، وتحاول الإجابة على مجموعة من الأسئلة من بينها مما يتكون العالم؟، ما طبيعة العالم؟، انظر: تيم دان وميليا كوركي وآخرون، المرجع الساق، ص436.

****الابستمولوجيا epistémologie**: هي مصطلح جديد صيغ من كلمتين يونانيتين، ابستمي epistémè ومعناها علم، و logos لها عدة معاني ومن بينها النظرية، النقد، فالابستمولوجيا تعني نظرية العلم أو الدراسة النقدية للعلم، فهدفها هو حول إمكانية أن تكون لنا معرفة عن العالم، وإن وجدت فهي تنتقدها،انظر: **شعبة علم النفس**،«الإبستمولوجيا»،[http://fshs.univ-bba.dz/images/cours/07.pdf]،2019/05/02، ص02

*****يجب التميز بين **الإبستمولوجيا والمنهجية**، فالأولى هي كلمة يونانية إبيستمي وتعني المعرفة، فهي تحث عن كيفية التوصل للمعرفة، أمّا المنهجية فهي تبحث عن كيفية التوصل للمعرفة لكنها بطبيعتها أكثر عملية، فالأولى تشمل كيفية التوصل للمعرفة، والثانية هي خطوات عملية وتعتمد على الممارسة، انظر :مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان, المرجع السابق، ص456.

5)- محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية:دراسة في المنطلقات والأسس، المرجع السابق، ص306- 308.

وتعود جذور النظرية النقدية إلى الفكر الماركسي الذي يرجع إلى عشرينيات القرن العشرين حيث انبثقت من أعمال مدرسة فرانكفورت[1]، وهدف النظرية النقدية توسيع النقد الماركسي ليشمل مجالات لم يشملها نقد الماركسية، لأن هذه الأخيرة ركزت على صراع الطبقات بين الفئة الضعيفة العاملة والطبقة المسيطرة، لتدرس قضايا أخرى كأثر السلطة على اللاوعي الجماعي، وأنماط الهيمنة السياسية...وغيرها[2]، وقد تأثرت النظرية النقدية بأفكار الماركسية، وكذلك بأفكار **أنطونيو غرامشي**، حيث ألهم المفكر الإيطالي **أنطونيو غرامشي** العديد من المفكرين، حيث حاول تفسير لماذا لم تثر الطبقة العاملة ضد النظام الرأسمالي المستغل، فوجد بأن هناك سببين، العنصر ألقسري من خلال **العنف السياسي** من قبل الدولة، وكذلك **عنصر الرضا** من خلال رسم صورة جيدة عن الطبقة الغنية وأنها تتمتع بقيم" **الفطرة السليمة**"، واستغلالها للإعلام والنظام التربوي[3]، وهذين المصدرين أفرزا اتجاهين، اتجاه متأثر **بأنطونيو غرامشي**، ركز على الجانب الاقتصادي، واتجاه تأثر بمدرسة فرانكفورت، تجّل اهتمامهم بالسياسة[4]، وهذا سبب الاختلاف في التسمية حيث نجد البعض يسمى النظرية النقدية **بالماركسية الجديدة**، بينما البعض يسميها **بالغرامشية المتجددة** نسبة إلى المفكر الإيطالي **أنطونيو غرامشي**.[5]

وقد تطورت النظرية النقدية في ظلّ مدرسة فرانكفورت، هذه الأخيرة التي مرت بأربعة مراحل، من تاريخ المعهد ومدرسة فرانكفورت:[6]

المرحلة الأولى: تقع بين عامي 1923-1933، وهي الفترة التي ترأس **كارل جرينيوج (C.Grunberg)** فيها المعهد، وتنوعت البحوث في هذه الفترة.

1)- جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص373.

2)- **محمد صخري**، المرجع السابق، ص02.

3)- جوانيتا إلياس بيتر ستش، المرجع السابق، ص154.

4)- محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية، ص ص309-310.

5)- خالد معمر جندلي، المرجع السابق، ص100.

6)- توم بوتومور، **مدرسة فارنكفورت**، تر:سعد هجرس،(ط2؛ليبيا:دار أوريا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية والثقافة،2004)،ص ص39-40.

المرحلة الثانية: هي مرحلة المنفى في أمريكا الشمالية، وتمتد من 1933 إلى 1950، وهي الفترة التي هيمن فيها **هوركايمر** 1932 كمدير للمعهد، وشهدت انضمام الكثير من المفكرين الكبار مثل **ماركيوز** عام 1932، **وأدرونو** عام 1938، تميزت بتأثير أفكار **هيجل** على المعهد والاهتمام الكبير بالتحليل النفسي.

وفي هذه المرحلة **تم صياغة** فيها **مصطلح النظرية النقدية**، بالتحديد في عام 1937، واستخدم المصطلح كغطاء بعد رحيلهم إلا الولايات المتحدة الأمريكية، تجنبا لتعرضهم للعزل السياسي في موطنهم الجديد.[1]

المرحلة الثالثة: هي المرحلة التي عاد فيها المعهد إلى فرانكفورت عام 1950، وأطلق عليه اسم مدرسة فرانكفورت، واتضحت في هذه المرحلة الأفكار الرئيسية للنظرية النقدية، وأصبح لها تأثير كبير على المجتمع الألماني وفي أنحاء أوربا وامتدت إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ووصلت الذروة في الستينيات.[2]

المرحلة الرابعة: وهي المرحلة التي تبدأ من السبعينيات، حيث تراجع في هذه الفترة الاهتمام بالفكر الماركسي وهو منبع حياة النظرية النقدية، ووفاة كذلك في هذه الفترة كبار مفكريها مثل **أدورنو** عام 1969، **وهوركايمر** 1973، وهي مرحلة يعتبرها البعض مرحلة تراجع، ولكن إسهامات **هابرماس** في هذه الفترة جعلها تتطور بشكل مبدع.[3]

ومن أبرز مفكري النظرية النقدية نجد كل من: **يورغن هابرماس (Jurgen Habermes)**، **تيودور أدورنو (Theodore Adoerno)**، **ماكس هوركايمر(Max Horkheimer)**، **وهاربرت ماركيز (Herbert Marcuce)** من ألمانيا، وينضم إليهم

1)- ستيفن إريك برونز، **النظرية النقدية**، تر:سارة عادل،(ط1؛مصر:مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2016)، ص27.
2)- توم بوتومور، المرجع السابق، ص41.
3)- المرجع نفسه، ص42.

من بريطانيا كل من **أندرو لينكلايتر** (**Andrew Linklater**)، **وروبرت كوكس** (**Robert.Cox**).[1]

والنظرية النقدية كما يقول فيها **روبرت كوكس:**" إنها تقع بمعزل عن النظام السائد في العالم، وتتساءل كيف تطور هذا النظام، إنها تقيم تأملي الذي تفترضه نظرية حل المشكلات كأمر واقع"[2]، وفي تعريف أخر يقول:" إنها تبحث في أصول ومشروعية المؤسسات الاجتماعية والسياسية والتحري فيها إذا كانت هذه المؤسسات في حالة تغيير، وكيفية حصول هذا التغيير، وتسعى إلى أن تحدّد العناصر الشمولية بالنسبة للنظام العالمي والعناصر الطارئة تاريخيا"[3]، ولكن المميز في النظرية النقدية أنها **لا ترى نفسها بمعزل** عن التأثيرات الثقافية والسياسية، وفي هذا يقول **هوركايمر:**" تتميز النظرية النقدية عن النظرية التقليدية بكونها توقفت أن ترى نفسها كنسق نظري ذي استقلالية عن الواقع الاجتماعي الذي أفرزها".[4]

والنظرية النقدية لا تعادي العلم أو البحث الميداني كما يرى **أدورنو**، حيث يؤكد أنه ليس هناك عداء للتجريبية في حد ذاتها، الهدف من النظرية النقدية هو التحرر، ومنع الإنسان في الوقوع في أفكار جاهزة والقيام بسلوكيات تفرضها أو تقترحها عليه المؤسسات، فهدفها هو النقد ورفع الهيمنة الواقعة، ولكن ليس النقد من أجل النقد[5]، بل النقد الذي عبر عنه **هوركايمر** بقوله:" المجهود الفكري والعملي المقدم لعدم تقبل الأفكار المهيمنة وصيغ السلوك الجاهزة والعلاقات الاجتماعية بمقتضى العادة دون تفكير".[6]

1)- عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**،(ط1؛الجزائر:دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2007)، ص313.

2)- جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص379.

3)- المرجع نفسه، ص379.

4)- حسن مصدق، **يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت النظرية النقدية التواصلية**،(ط1؛المغرب:المركز الثقافي العربي،2005)، ص43.

5)- حسن مصدق، المرجع السابق، ص41.

6)- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

أمّا فيما يخص المنهجية التي تستخدمها النظرية النقدية، فإنها تستخدم المنهج الديالكتيك أو المنهج القائم على مفاهيم المادية والمادية الجدلية[1]، حيث تعتقد أن الظاهرة الاجتماعية تأخذ دائمًا مكانها ضمن سياق تاريخي، هذا السياق التاريخي هو الذي تهتم به النظرية النقدية.[2]

المطلب الثالث: الأسس التحليلية للنظرية النسويّة.

تعرضت النساء للتهميش منذ القدم خاصة في العالم الغربي، حيث منعت من التعليم واعتبرت أدنى مكانة من الرجل، حتى أنّ بعض الحضارات أنزلتها منزلة الحيوانات، ونزعت عنها صفة العقل التي يتميز بها الإنسان، وهذه الإدعاءات لم يوجها الإنسان العادي فقط بل حتى الفلاسفة ورجال الدين المسحيين.

وإذا عدنا إلى أراء فلسفة اليونان اتجاه المرأة، فنجد **لأفلاطون** موقفان متناقضان، فتارة نجدهُ يقول أنّ المرأة طبيعتها شريرة وأكثر شرًا من الرجل، وتارة أخرى يقول بأنه بإمكانها أن ترتقي لمكانة الفلاسفة الحكام في الدولة المثالية[3]، أما **أرسطو** فهو من أشد المفكرين عداوة للنساء، حيث اعتبر السماء والشمس "**ذكر**" وسماها "**الأب**"، واعتبر الطبيعة "**أنثى**" فسماها "**الأم**"، مشيرًا هنا إلى أنّ الرجل أعلى منزلة، فهو الحاكم والمرأة المحكوم، وهو السيد وهي التابع، واعتبرها كذلك منحطة من الناحية العقلانية، ولا تستطيع المشاركة في السياسة لأنها تغلب عليها العاطفة، وهذه الأفكار لازالت تسيطر على أوربا وأجزاء من العالم للان.[4]

أما **الفلاسفة المسحيين** والذي اعتبر كلمهم مقدس من قبل الناس، فقد كانت لهم نظرة سلبية عن المرأة، حيث نجد **كلمنت الكسندري** يقول:" ليس هناك شيء مخز وشائن عند

1)- عديلة محمد الطاهر، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية:دراسة في المنطلقات والأسس، المرجع السابق، ص314.

2)- محمد صخري، المرجع السابق، ص03.

3)- **محمد أحمد الصغير علي عيد**،«الثورة على تاريخ الفلسفة من زاوية نسوية في أعمال المفكر إمام عبد الفتاح إمام»،مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث،المغرب، ص ص07-08.

4)- المرجع نفسه، ص ص10-12.

الرجل الذي وهبه الله العقل، لكن المسألة ليست على هذا عند المرأة التي تجلب الخزي والعار، حتى عندما تفكر في طبيعتها، وماذا عساها أن تكون"[1]، ونجد كذلك مقولة توما **الإكويني** حيث يقول:" عصى الإنسان الله بسب خطأ حواء في الحكم على ما هو خير، وهو يحمل الآن في كل جيل وزر هذه الخطيئة الأولى"[2]، فالمسيحيون يُحمِّلون المرأة خطأ أدم وأكله من الشجرة وإنزاله من الجنة.

أما **اليهودية** فإنهم يحرمون على المرأة تلاوة التوراة، أو المشاركة في العبادة أو محاولة شرح نصوص الدين لأنها في منزلة الشيطان، كما أنها أدنى منزلة من الرجل، حتى جعل هذا بعض فلاسفة والمفكرين يقولون بأن المرأة لعنة تطارد الرجل، وأنه كان على الأب بيعها[3]، هذه الأفكار توضح سلبية نظرة اليهودية للمرأة ومعاناة النساء، وحِرمنِّهّن من أبسط الحقوق وهي الحق في العيش، والحياة الكريمة.

وحتى **القرن التاسع عشر** كانت القوانين البريطانية والأمريكية والأوربية تجرم مجرد شكوى **(تذمر)** المرأة من الرجل، وكان عقابها بعد إثبات تذمرها من زوجها، تؤخذ وتوضع على كرسي ويغطس بها في النهر، وعدد المرات الغطس بحسب عدد مرات التذمر، فإذا أعادت نفس الفعل، وضع لها قناع من حديد وسحب لسانها ووضع قضيب من حديد كذلك في فمها، ويطاف بها في المدينة ليراها الناس، وأخر امرأة حكم عليها هذا الحكم هي **جيني بايبس** في عام 1908 بإنكلترا.[4]

هذه الظروف التي كانت تعيشها المرأة على مرّ العصور، دفعت النساء إلى التحرك خاصة في هاته المناطق التي تضَرَّر فيها النساء (فرنسا، ولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا) ومطالبة بحقوقهن ورد الاعتبار لهن، وإن كانت في البداية عبارة عن حركات هنا

1)- المرجع نفسه، ص16.

2)- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3). مجموعة من الأكاديميين العرب، **الفلسفة والنسوية: في فضح«ازدراء الحق الأنثوي» ونقضه، و«التمركز الذكوري» ونقده**، تحرير:علي عبود المحمداوي،(ط1؛المغرب، الجزائر،لبنان:دار الأمان،منشورات الاختلاف،منشورات ضفاف،2013)، ص ص22-23.

4)- آلان وباربرا بيز، **لماذا يكذب الرجل وتبكي المرأة**، تر: مكتبة جرير،(ط7؛المملكة العربية السعودية:مكتبة جرير، 2010)، ص ص17-19.

وهناك من قبل النساء أو من غير النساء (رجال يدافعون عن حقوق المرأة)، ثم أصبحت أكثر تنظيما وأقوى.

وقبل التطرق للنظرية النسوية والتطورات التي مرت بها لابد من تقديم تعريف لها أولاً ثمّ التفريق بين **النسوية كحركة والنسوية كنظرية.**

تعرّف **تيريزا بيلينغتون** النسوية فتقول:" ربمّا تعرّف على أنها حركة تسعى إلى إعادة تنظيم العالم على أساس المساواة بين الجنسين **(ذكر/أنثى)** في جميع العلاقات الإنسانية، إنها حركة ترفض كل تمييز بين الأفراد على أساس الجنس، وتلغي جميع الامتيازات والأعباء الجنسية، وتسعى جاهدة لإقامة اعتراف بالإنسانية المشتركة للمرأة والرجل باعتبارهما أساس القانون والعُرف"[1]. أمّا معجم (**websrer**) فيعرفها على أنها:" النظرية التي تنادي بمساواة الجنسين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتسعى كحركة سياسية إلى تحقيق حقوق المرأة واهتماماتها وإلى إزالة التمييز الجنسي الذي تعاني منه المرأة"[2]. في حين أنّ **ربيكا ليوين** تعرفها بقولها:" إنها نظرية تدعو إلى حصول النساء على حقوق اجتماعية واقتصادية وسياسة وعلى فرص مساوية لتلك التي يمتلكها الرجال. إن الحركة النسوية هي كذلك نموذج للوضع الاجتماعي _مستوى مثالي، أو منشود، من الكمال لم يتم تحقيقه في العالم بعد"[3]، أمّا **ديفاكي** فتعرفها على أنها:" قوة تضغط على المجتمع ليقبل الأنوثة ويتكيف معها كندٍ في سماتها، حتى لو كانت مختلفة".[4]

من **خلال هذه التعاريف** المقدمة يمكن ملاحظة، أنه تمّ تقديم تعاريف للنسوي كحركة وللنسوية كنظرية، والتمييز بينهما أمر بسيط، فالنظرية النسوية وفقًا **لتشارلوت بنش** هي طريقة لرؤية العالم، ولفهم كل مجالات الحياة، أو كما يراها **بيل هوكس** على أنها طريقة

1)- كيه وندي وفرانسيس بارتكوفيسكي، **النظرية النّسوية ـ مقتطفات مختارة ـ**، تر:عماد إبراهيم،(ط1؛الأردن؛ الأهلية للنشر والتوزيع:2010)، ص18.

2)- عديلة محمد الطاهر، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، ص323.

3)- كيه وندي وفرانسيس بارتكوفيسكي، المرجع السابق، ص22.

4)- المرجع نفسه، ص20.

لفهم ما يحدث حولنا وبداخلنا[1]، أمّا النسوية كحركة فهي تشير إلى "تلك الفعاليات والنشاطات التي تقوم بها النساء دون اعتبار للبعد الفكري والفلسفي".[2]

أمّا تطور النظرية النسوية، فإنّ العديد يؤرخ لظهور النسوية مع الموجة النسوية الأولى في القرن التاسع عشر، بينما ترى **سارة كامبل** في كتابها "**النسوية وما بعد النسوية**" أنها ظهرت قبل هذا الوقت بكثير، حيث كانت عبارة عن أراء نسوية للمطالبة بالمساواة مع الرجل...غيرها، ثم تشكلت على ما هي عليه.[3]

وضبط تطور النظرية النسوية أمر معقد، حيث كل باحث يصنفها بشكل مختلف، ولكن يمكن ذكر أهم المحطات التي مرت بها النظرية النسوية.

ولعل أبرز مرحلة كما ترى **قاليرى ساندرز** تبدأ بكتاب **ماري ولستونكروفت** بعنوان "**دفاع عن حقوق المرأة***" 1792، حيث دعت في هذا الكتاب النساء إلى التعلم والارتقاء بعقولهن، وأن يتحدنّ في واحد، وكذلك النص الذي نشره **ويليام طومسون** عام 1852، حيث يعتبر أول من أقر بأن المرأة تعامل معاملة قمعية من الرجل[4]، **أما المحطة الثانية** المهمة فهي منح النساء في الولايات المتحدة الأمريكية حق تصويت سنة 1920، ويعتبرها كل من **ويندي كيه.كولمار وفرانسيس بارتكوفيسكي** لحظة حاسمة في النصر الديمقراطي والسياسي بالنسبة للمرأة[5]، ثم إنشاء اللجنة النسائية للعلوم السياسية عام 1971، حيث قدمت هذه اللجنة العديد من البحوث حول الجندر، وفي فترة التسعينات شهدت هي كذلك العديد من البحوث والمقالات المرتبطة بالجندر، وذلك يرجع لدور الجندر المهم في الدراسات النسوية،

---

1)- المرجع نفسه، ص13.

2)- عديلة محمد الطاهر، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، ص324.

3)- سارة كامبل، **النسوية وما بعد النسوية**، تر:أحمد الشامي،(ط1؛القاهرة:المشروع القومي للترجمة،2002)، ص15.

*يعتبر هذا الكتاب رد على كتاب **جاك روسو** "**إميل**"، حيث اعتبر فيه روسو بأنّ التربية الخلقية والنفسية والعقلية من نصيب الذكر فقط، ودور المرأة حسبه يقتصر فقط على إمتاع وخدمة الرجل، ومثلها مثل العبيد، للمزيد من المعلومات أنظر: يمني طريف الخولي، **النسوية وفلسفة العلم**،(ب.ذ.ط؛مصر:مؤسسة هنداوي سي آي سي،2017)، ص ص18-19.

4)- سارة كامبل، المرجع السابق، ص ص39-43.

5)- كيه وندي وفرانسيس بارتكوفيسكي، المرجع السابق، ص ص15-16.

ولعل أبرز محطة هي إنشاء شعبة "**النظرية النسوية ودراسات الجندر**"، في التسعينيات، حيث سعت إلى وضع النسويين في كواليس العلاقات الدولية.[1]

ويمكن القول أن التغيير الحقيقي للنسوية لم يبدأ إلا في الثلث الأخير من القرن العشرين تحديدا، حيث بدأت أفكار النسوية تتضح، وتتشكل بشكل ممنهج[2]، أما فيما يخص حقل العلاقات الدولية فقد استخدموا الجندر كأداة للتحليل ومن أهم روادها **سيلفيستر كريستين، وجنيفي تورين، وساندر ويتورث** وغيرهم[3]، ويعتقد النسويون أن حقل العلاقات الدولية هو حقل ذكوري، ويتساءلون أين هو موقع المرأة في السياسة العالمية؟، ولماذا يتم تَجهلهنّ؟، ويعتقدون كذلك أنه لو أعطيت لهن فرصة فإنّ لهنّ نظرة مختلفة بشأن السياسة العالمية.

أما المنهج المستخدم في دراستهم فإنهم لا يستخدمون منهج بحث واحد، بل يستخدمون العديد من المناهج، من بينها، الإثنوغرافيا، والبحث الإحصائي، والبحث المسحي، ودراسة الحالة، وتحليل الخطاب، وغيرها من المناهج.[4]

المطلب الرابع: البنائية كتوليفة نظريّة بين العقلانية والتأملية.

أثارت البنائية اهتمام العديد من الباحثين في العقود الأخيرة، وتعود جذورها إلى القرن الثامن عشر إلى كتابات الفيلسوف الإيطالي **غامباتيستا فيكو**[5]، ويستخدم مصطلح البنائية في عدة تخصصات، فقد استخدمه كل من **بيرجر ولكمان وجيدنز** في علم الاجتماع، واستخدمهُ **جين بياجت** في علم النفس، كما استخدمه **بينيدكت أندرسون** في علم

1)- عديلة محمد الطاهر، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية:دراسة في المنطلقات والأسس، المرجع السابق، ص ص325-326.

2)- **عصام واصل**،«النظرية النسوية وإشكالية المصطلح»،دار المنظومة، الجزائر، العدد 26، 2011، ص ص39-40.

3)- قلمين وهيبة، النظرية البنائية في الدراسات الأمنية،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية _جامعة محمد بوضياف المسيلة_ 2016، ص27.

4)- عديلة محمد الطاهر، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، المرجع السابق، ص323.

5)- سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، المرجع السابق، ص ص68-69.

الإنثروبولوجيا[1]، ولكن مايهمنا هو استخدمه في العلاقات الدولية، وينسب الفضل في إدخال المصطلح إلى العلاقات الدولية إلى **نيكولاس أنوف** (**Nicholas Onuf**) في كتابه "**عالم من صنعنا**" سنة 1979، ولكن **كرين فيرك** (**K.M.Fierke**) يرى أنها غالبا ما ترتبط بمقالة **ألكسندر وانت** لعام 1992 تحت عنوان "**الفوضى هي ما تصنعه الدول من الفوضى**".[2]

وقد ساهمت مجموعة من العوامل في ظهور النظرية البنائية ومن بينها، انتهاء الحرب الباردة وفشل النظريات التقليدية في التنبؤ بنهايتها ولو حتى القدرة على فهم التحولات النظامية التي أعادت تشكيل النظام العالمي، وظهور باحثين شباب اعتنقوا العديد من أفكار النظرية الدولية النقدية، وكذلك بعد فشل النقاش بين التأمليين والعقلانيين رأى البنائيون في ذلك فرصة لطرح أرائهم.[3]

والبنائية جاءت من أجل إيجاد أرضية مشتركة بين النظريات التقليدية والنظريات التأملية، وفي هذا يقول **أندرو برادلي** في ميلاد النظرية البنائية بقوله:" إنه يعود إلى الانقسام الكبير الذي حدث في نهاية الثمانينيات بين العقلانيين والتأمليين، والذي هيمن عل حالة الحقل فيما بعد، حيث ولدت البنائية من رحمه، وجاءت كمحاولة لرأب هذا الصدع أو الانقسام"[4]، وأدى تموقع النظرية البنائية إلى جانب العقلانيين والتأمليين إلى زيادة الاهتمام ببناء نقاش جديد داخل الحقل، حيث انتقلنا لأول مرة في تاريخ التخصص من **التموقع الثنائي** في النقاشات (**الواقعية–المثالية** في النقاش الأول، **التقليدية–السلوكية** في النقاش

1)– **أحمد حسن الحاج علي**،«العالم المصنوع:دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية»، مجلة عالم الفكر، ص02.

2)– تيم دان وميليا كوركي وآخرون، المرجع السابق، ص449.

3)– سكوت بورتشيل وريتشارد ديفيتاك وآخرون، المرجع السابق،ص ص329–330.

4)– عديلة محمد الطاهر، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية:دراسة في المنطلقات والأسس،المرجع السابق، ص331.

الثاني، **الوضعية-ما بعد** الوضعية في النقاش الثالث) إلى **التموقع الثلاثي (البنائية_العقلانية_التأملية)**.[1]

وتهتم البنائية بالبعد الثقافي في العلاقات الدولية وهذا ما يميز عالم ما بعد الحرب الباردة، ورغم أن التحليل البنائي لا ينفي متغير القوة، إلا أنّ البنائية بالأساس تركز على كيفية نشوء الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض، مُشَكِلة الطريقة التي تنظر بها لمختلف المواقف، وتستجيب لها تبعا لذلك[2]، وكذلك تؤكد البنائية على أهمية البنية المعيارية في مقابل البنية المادية، وعلى دور الهوية في تشكيل مصالح الدول وسلوكها، وتؤمن البنائية بالتغيير.[3]

وهناك العديد من التنوع الموجود داخل النظرية البنائية، ويرى **لكاتزنشتاين** وزملائه أنّ هناك على الأقل ثلاث بنائيات، البنائية التقليدية والبنائية التأويلية والبنائية النقدية، والفرق بين هذه البنائيات هو فرق إبستمولوجي، حيث تميل البنائية التقليدية إلى العقلانيين بسبب تبنيها الافتراض الوضعي باعتبار أنّ الحقيقة الاجتماعية لا تؤثر فيها ذاتية باحث، وتحضا بالإقبال من قبل الأكاديميين الأمريكيين، بينما البنائية التأويلية والبنائية النقدية فتميل إلى التأمليين من خلال اعتبار أن العالم هو مبني بحد ذاته، وتحضا بإقبال الأوساط الأكاديمية الأوربية.[4]

أما فيما يخص المنهج فقد استخدمت البنائية المنهج العلمي السلوكي، وكذلك تقنية تحليل المضمون في تحليل الخطابات الرسمية الصادرة عن صناع القرار أو ذلك الخطاب

1)- محمد حمشي، النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية:نحو إقحام نظرية التعقد داخل التخصص،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية _جامعة باتنة 1 _ 2017/2016، ص25.

2)- **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية**،«النظرية البنائية في العلاقات الدولية»،2016/12/27،[https://www.politics-dz.com/community/tnreds/alna-i-fi-alylaqat=alduli.5983]، (2019/05/05).

3)- **العتيبي عبد الله بن جبر**،«النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية»، شؤون اجتماعية، الرياض، العدد 108، شتاء 2010، ص112.

4)- محمد حمشي، النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقد داخل التخصص، المرجع السابق، ص ص74-75.

السائد داخل المجتمع والذي يعبر عن مجموعة من القيم والمعتقدات المكونة لهوية مجموعة معينة من الأفراد.

المبحث الثاني: النقاش الإبستمولوجي حول الأمن في النظريات ما بعد الوضعية.

إن الحديث عن الإبستمولوجيا في الدراسات الأمنية ما بعد الوضعية، والبحث عن النقاط التي وقع فيها النقاش مابين النظرية النقدية وما بعد البنيوية والنسوية والبنائية، تقودنا إلى البحث أولا في النقاش الإبستمولوجي حول المعرفة لإسقاط الستار الذي أحجمت به المعرفة، وإظهار كيف أن المعرفة غير مجردة من المصالح وليست بريئة، والنقطة الثانية هي البحث في الأدوات الإبستمولوجيا للدراسات الأمنية ما بعد الوضعية.

المطلب الأول: النقاش حول المعرفة.

شككت كل من النظرية النسوية والنقدية وما بعد البنيوية وبعض أشكال البنائية وإن كانت البنائية تتبنى إبستمولوجيا وضعية في محاولة منها لإيجاد أرضية مشتركة، فإنّ هذه النظريات ترفض فكرة فصل الذات عن الموضوع، وبأنه يمكن الوصول لمعرفة خالصة من أي تأثيرات.

فنجد نظرية ما بعد البنيوية تربط بين المعرفة والقوة وتأكد على العلاقة القوية الموجودة بينهما، **فميشال فوكو** يجادل بأن كل معرفة تحتاج للقوة وكل قوة تحتاج للمعرفة، ويرفض ادعاءات النظريات التقليدية بأنّ المعرفة محصنة إزاء عمل القوة[1]، "فالمعرفة وفهمنا للعالم ليسا أمرين محايدين أو من "**الفطرة السليمة**"، إنمّا يعكسان علاقات قوة مهيمنة في المجتمع"[2]، وتعود هذه الرؤية التي تخالف وجهة نظر التقليديين الذين يعتقدون بأنّ المعرفة

1)- عديلة محمد الطاهر، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية:دراسة في المنطلقات والأسس، المرجع السابق، ص ص296-297

2)- جوانيتا إلياس وبيتر ستش، المرجع السابق، ص155.

محصنة إزاء القوة والتي سيطرت لفترة زمنية طويلة، إلى **كانط** الذي كان يخشى من أن امتلاك القوة سوف يشوه لا محالة ملكة التمييز العقلي.[1]

وهذا ما جعل ما بعد البنيوية تعتقد بالرابطة القوية التي تجمع المعرفة والقوة، فمن خلال القوة تنتج المعرفة، والمعرفة تحتاج للقوة، ولا يوجد شيء يسمى معرفة خارج عن حدود القوة.[2]

ونظرا لتمتع مفكري الواقعية الجديدة حسب نظرية ما بعد البنيوية بعدة امتيازات، وباعتبار أغلبهم من أمريكا الشمالية ومن الطبقة الوسطى، هذه الامتيازات التي يحضون بها في المجتمع تلعب دورًا مهمًا في بلورة نظرتهم للعالم.[3]

وتتساءل ما بعد البنيوية كذلك لماذا تسيطر بعض الروايات وتهيمن على حساب الراويات الأخرى التي ربما تكون الأفضل في بعض الأحيان، وهنا تجيب ما بعد البنيوية بأن متغير القوة يدخل في الحساب ممّا يؤكد علاقة القوة بالمعرفة.[4]

أما فيما يخص القدرة على المعرفة فإنّ ما بعد البنيوية لا تلغي إمكانية المعرفة تمامًا، إنما يؤمنون بأنّ المعرفة نسبية وتعددية وتاريخية قابلة للنقد والمراجعة باستمرار.[5]

وتبحث النظرية النقدية مثلها مثل نظرية ما بعد البنيوية في العلاقة بين المعرفة والقوة[6]، **فيرغن هابرماس** شدد على الصلة القوية بين المعرفة والمصالح، فهي دائما حسبه في خدمة شخص ما أو هدف ما، وعلى هذا الأساس يميز بين ثلاث مصالح مؤدية إلى المعرفة:[7]

1)- سكوت بورتشيل وريتشارد ديفيتاك وآخرون، المرجع السابق، ص279.
2)- بدر الدين بوقريطة، المرجع السابق، ص223.
3)- إلياس جوانيتا وبيتر ستيش، المرجع السابق، ص156.
4)- المرجع نفسه، ص188
5)- عديلة محمد الطاهر، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية، ص298.
6)- سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، المرجع السابق، ص47.
7)- مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، المرجع السابق، ص ص439-440.

1) **المصلحة في المعرفة التقنية:** والهدف منها هو السيطرة على الطبيعة واستغلال ثرواتها وأدت هذه المصلحة إلى ظهور ما يعرف بالمعرفة التحليلية.
2) **المصالح المعرفية العملية:** والقائمة على التفاعل البشري والفهم الذاتي المشترك وتلعب فيه اللغة والرموز دورًا مهما، وأدت إلى ظهور ما يعرف بالمعرفة التأويلية.
3) **الفوائد المعرفية التحريرية:** والهدف منها هو التحرر وتَنتُج من قدرة الإنسان على الالتزام في التفكير التأملي، وهنا تمثل النظرية النقدية بصفتها تحريرية.

ف **هابرماس** "يرى أن المعرفة لدي أي منظور فلسفي ترتبط إمّا بالعارف مباشرة أو بالشيء المراد معرفته، فهي إمّا لخدمة الشخص أو الموضوع ولذلك فالمعرفة _ كما يفهمها النقديون_ ليست استثناءا فهي أيضا لها مصلحة تتمثل في إنعتاق الإنسان وتحرره".[1]

وقد أكد كذلك **روبرت كوكس** على العلاقة بين المعرفة والمصلحة، وميز بين نوعين من النظريات يؤديان غرضين مختلفين، فالأولى نظرية حل المشكلات وتتميز بـ:[2]

- تأخذ العالم كما هو.
- هدفها جعل المؤسسات تعمل بسلاسة.
- غير تاريخية أو لا تاريخية أي تفترض الاستمرار بالتقادم.
- المعرفة الموضوعية والمحايدة.

أما النظرية النقدية فتتميز بـ:[3]

- نظرية تقف خارج النظام السائد، وتتساءل كيف تشكل.
- نظرية النقدية هي نظرية التاريخ، بمعنى وجود اتصال مع الماضي، لكن مع عملية مستمرة من التغيير.

1)- خالد معمر جندلي، المرجع السابق، ص103.
2)- سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، المرجع السابق، ص.24
3)- المرجع نفسه، ص25.

- كل نظرية تحمل في طياتها مصالح معينة أو خادمة لمصلحة قطاعية وطنية.

وفي سعي النظرية النقدية للمعرفة فإنها تهدف إلى تحرير البشرية من البني الجائرة للسياسية الدولية التي تهيمن عليها القوى الكبرى، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تهدف إلى كشف قناع عن الهيمنة الشاملة[1]، فالمعرفة حسب النظرية النقدية دائما تعكس مصلحة هؤلاء الذين يردون أن يحافظوا على الوضع القائم بما يحقق لهم من امتيازات، ولهذا تبحث النظرية النقدية عن تلك المصالح لتكشفها، والشيء الذي أضافته النظرية النقدية أنها لم تأتي فقط لفهم وتفسير الحقائق الحالية للسياسة العالمية بل لتغييرها أيضا.[2]

أمّا فيما يخص إمكانية المعرفة فإنّ **روبرت كوكس** ينطلق من " فكرة نسبية المعرفة، وأنّ المعرفة هي ذاتها جزء من الصراع الاجتماعي، والصراع بين مشاريع هيمنة وهيمنة مضادة، إذ يقول: إن النظرية تتبع الواقع، ولكن وبنفس الوقت النظرية تسبق وتصقل الواقع".[3]

أما النسويين فيتشارك العديد منهم كذلك في الالتزام ما بعد الوضعي في البحث عن العلاقة بين المعرفة والقوة، ويشير العديد من النسويين إلى أنّ معظم المعرفة قد كونها الرجال وتتعلق بالرجال[4]، فالمعرفة حسب النسويين "هي بناء اجتماعي تخضع لتأثير عامل الجندر، وبالتالي لا يمكن أن تكون حيادية بأي شكل من الأشكال، والأمر نفسه بالنسبة للمناهج المستخدمة في الوصول إلى المعرفة".[5]

ويرفض النسويين الفصل بين الذات والموضوع، ويعتبرون أن جنس العارف يلعب دورًا مهمًا في بلورة المعرفة، ويرون أن الرجال قد سيطروا لفترة زمنية طويلة جدا على المعرفة،

1)- عبد الناصر جندلي، ص319.

2)- سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، المرجع السابق، ص313.

3)- عديلة محمد الطاهر، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية:دراسة في المنطلقات والأسس، المرجع السابق، ص313.

4)- جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص102.

5)- **عديلة محمد الطاهر**،«المقاربة النسوية للعلاقات الدولية»، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد الثالث عشر، 2015، ص462.

ممّا تسبب بإنتاج معرفة ذكورية ناقصة[1]، وهنا نجد أبرز عمل لـ **لورين كود (L.code)** في مجلة "**ما وراء الفلسفة**" أكتوبر 1981، طرحت فيه السؤال التالي: **هل جنس العارف مهم من الناحية الإبستمولوجية؟**، الإجابة التقليدية هي النفي التام، ولكن **لورين** كود تقدم إجابة مختلفة، وتؤكد على العلاقة القوية بين المعرفة وجنس العارف، وترى أن أهم ما يميز خبرة المرأة المعرفية هي أنها تربط المعرفة بالأخلاق، فالعملية المعرفية من المنظور النسوي تؤدي إلى الحرية والفضائل والتواضع والشجاعة، ولكن الأفكار النمطية عن المرأة تعيق هذهِ العملية الإيجابية[2]، وهذا ما ذهبت إليه **افلين فوكس كيلر (Evelyn Fox Kellev)** أيضا، حيث طرحت سؤال **وهو إلى أي حد ترتبط طبيعة العلم بفكرة الذكورية؟ وما هي الانعكاسات على العلم لو أنه لم يكن مرتبطا بعالم الرجال؟**، وتجيب **كيلر** أنّ العلم قد سيطر عليه الذكور، ويجب نزع تلك الهيمنة الذكورية على العلم، ولا نعني به حسب **كلير** التأسيس لعلم جديد أو النفي التام للعلم، إنمّا كما تقول **كلير** "إن نظرتي إلى العلم وإلى _ إمكانيات الفرز الجزئي على الأقل للجوانب المعرفية من الجوانب الإيديولوجية _ هي نظرة أكثر تفاؤلاً، ووفقا لذلك، فإنّ هدف هذه المقالات يرمي أكثر إلى تصحيح مسيرة العلم: إنها إصلاح داخل العلم، يتمثل في النظر إلى العلم باعتباره مشروعا إنسانيا بدلاً من كونه مشروعًا ذكوريا".[3]

فالنسويين يعتبرون أنّ هناك علاقة قوية بين المعرفة وجنس العارف، ويرفضون فكرة حيادية العلم والموضوعية، وفي هذا يرى **هاردنغ** أن المشكلة في المعرفة الموضوعية المزعومة أنّ القليل من يساهم في إنتاجها، والحديث عن من ينتج المعرفة يقودنا مباشرة إلى المجتمعات الغربية ذو البشرة البيضاء بالتحديد، وتهمَل باقي الأصوات خاصة تلك الأصوات المتعلقة بالنساء والأقليات.[4]

1)- عديلة محمد الطاهر، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية:دراسة في المنطلقات والأسس، ص329.

2)- يمني طريف الخولي، المرجع السابق، ص56.

3)- عديلة محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية:دراسة في المنطلقات والأسس، المرجع السابق، ص330

4)- تيم دان وميليا كوركي، المرجع السابق، ص474.

أمّا النظرية البنائية فقد كان هناك نقاش قوي حول الإبستمولوجيا، على الرغم من إدعاء البنائيين أنه ليس تحدي كبير، فالبنائية تهتم بالإنطلوجيا أكثر، وهذا ما جعل **ونت** في مقولته المشهورة يقول:" ابستمولوجيا أنا منحازٌ إلى صف الوضعيين، أمّا إنطلوجيًا، وهو الأهم بالنسبة لي، فسوف أنحاز إلى صف ما بعد الوضعيين"[1]، وقد اقترح **دايز وينر** القيام بخطوتين: الأولى ابستمولوجيا والثانية أنطولوجية، **الخطوة الأولى** تتمثل في الابتعاد قليلا عن الحتمية المادية للنظريات العقلانية، **والخطوة الثانية** تتمثل كذلك في الابتعاد قليلا ولكن عن الحتمية الاجتماعية والمتمثلة في الطرف التأملي، أي الابتعاد إنطولوجيا قليلا عن ما بعد الوضعيين[2]، فالذي حاولت البنائية القيام به هو إيجاد أرضية مشتركة وذلك من خلال تبني إبستمولوجيا وضعية ولكن ليست كما هي، من خلال إدخال بعض التغييرات عليها، وتتبنى إنطلوجيا ما بعد وضعية ولكن لم يأخذوها كما هي إنمّا ابتعدوا قليلا وأضافوا بعض النقاط عليها.

فبدلا من إصدار تعميمات حول الظواهر الاجتماعية، لجأت البنائية إلى ما يعرف بادعاءات الصغرى و والعرضية والجزئية حول المواضيع التي تتولى دراستها[3]، **فونت** لم يقبل كلية تصور واعتقاد العقلانيين حول المعرفة، فهو يؤمن بالعلم المتعدد الذي يؤدي فيه الفهم إلى جانب التفسير دورًا مهمًا في إدراك الواقع ومعرفته.[4]

المطلب الثاني: الأدوات الإبستمولوجية في الدراسات الأمنية.

أولا: دراسة الأمن من منظور قيمة الخطاب (نظرية ما بعد البنيوية).

سعت النظرية **ما بعد البنيوية** إلى تقديم منظور أمني مختلف، يستند إلى **قيمة الخطاب** الذي يعتبر المنظار الوحيد لفهم سلوكيات الدول وسياساتها، ولذلك تعتبر الدراسات

1)- محمد حمشي، النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقد داخل التخصص، المرجع السابق، ص ص71-72.
2)- المرجع نفسه، ص78.
3)- سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، المرجع السابق، ص ص69-70.
4)- عديلة محمد طاهر، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، المرجع السابق، ص ص353-354.

الأمنية حسبهم ما هي إلاّ دراسة مقارنة لخطابات أمنية متباينة[1]، حيث يرون أن الخطاب يؤثر في سلوك الدول وفي تصرفاتها وهو يشكّل صورة معينة عن الآخرين وهل هم تهديد أم لا، ويرى **دافيد كومبل** (**David Campell**) وآخرون أنّ الأمن هو ما تمّ الاتفاق حوله على أنه قضية أمنية، ويتم النظر إلى شيء على أنه تهديد إذا ما تم الحديث عليه على أنه تهديد، فالأمن هو مجموعة خطابات تاريخية وممارسات.[2]

وترفض نظرية ما بعد البنيوية البناء الواقعي الذي عبرت عنه بـ "**الخطاب الأمني الواقعي**" الذي يدعو إلى العنف وانعدام الأمن، فالواقعية هي خطاب قوة وخطاب يشجع على التنافس على الأمن، وهذا ما جعل **آشلي** يقول بأن الواقعية هي إيديولوجية تشجع على بروز صراعات أمنية نظرا لكونها تركز على متغير القوة في فهم سياسات الدول[3]، وهذا ما عبر عنه كذلك **برادلي كلاين** (**Bradley Klein**)، حيث يرى أنّ خطاب الواقعية المجردة من القيم والغير معياري والذي هيمن لفترة طويلة ليس بريئا في ذاته، فهو دائما مرتبط بمصلحة وقوة منتجه.[4]

وقد قام **ريتشارد آشلي** بدراسة بعنوان "**بؤس الواقعية الجديدة**"، حيث وجه انتقاد قوي للواقعية في تصورها للسياسة العالمية، حيث كتب يقول:" إنّ النيواقعية كنظرية وضعية تتعامل مع بنية النظام الدولي كقانون طبيعي ترهن التنوع الزماني والمكاني وتجرد التفاعلات السياسية من إمكانية القدرة على التغيير، إنها إيديولوجية توجه مشروعا شموليا **totalitarian** لأطراف العالم وأجزاءه".[5]

لدى ما بعد البنيوية اعتقاد قوي فيما يخص الأمن، أن الواقعية هي السبب الرئيسي في انعدام الأمن، وأفضل حل كما يرون هو استبدال الخطاب الأمني للواقعية بـ "**خطاب**

1)- خالد معمري جندلي، المرجع السابق، ص112.
2)- **صليحة كبابي**، المرجع السابق، ص ص240-241.
3)- خالد معمري جندلي، المرجع السابق، ص112.
4)- سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، ص54.
5)- خالد معمري جندلي، المرجع السابق، ص112.

اجتماعي" يؤكد على السلام والانسجام، والفكرة هي أنه متى تم استبدال برنامج "**برمجيات**" (**sof tware**) الخاص بالواقعية والمغروس في رؤوس الناس ببرنامج "**برمجيات**" جديدة يستند إلى المعايير الجماعية فسوف يتعلم الأفراد والدول والمناطق التعاون مع بعضهم البعض، وعندها تصبح السياسة العالمية أكثر سلامًا[1]، ويرى الكثير من كتاب ما بعد البنيوية أن استبدال الخطاب الأمني للواقعية أمر أساسي وفي نفس الوقت هدف يمكن تحقيقه.[2]

أمّا فيما **يخص الأدوات التي تقترحها** ما بعد البنيوية لتطوير خطابهم الأمني الجماعي فيتمثل باللجوء إلى **الجماعات المعرفية** (**eplstemic**) لنشر القيم الأمنية المشتركة والأفكار التعاونية والسلمية بين الدول،لأنّ هذه الجماعات تعبر عن إدراكات موضوعية للسياسة الدولية بعيدًا عن الاستقراءات الوضعية للواقعيين.[3]

ثانيا: الأمن وفق فكرة الانعكاسية حسب النظرية النقدية.

أمّا فيما يخص النظرية النقدية و "بوصفها من النظريات الراديكالية المتشبعة بالفكر المثالي و الماركسي ـ خاصةـ تقديم مفهوم جديد للأمن يرتكز على **فكرة الانعكاسية** (**reflxive**) حيث أن روادها يربطون الوقائع بالقيم، والأعمال بالخطابات والتفسيرات، ويركزون على نظرتهم للوقائع والقيم والخطابات".[4]

ويشترك النقديون في مجموعة من الافتراضات من بينها:[5]

- أنّ السياسة الدولية هي بنًى اجتماعية وليست مادية صرفة.

1)- جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص436.

2)- المرجع نفسه، ص438.

3)- خالد معمر جندلي، المرجع السابق، ص114.

4). **عمار بالة**،«المقاربات التكوينية لمفهوم الأمن من المقترب إلى نظريات ما بعد الحداثة»،مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 09، 2018، ص77.

5). جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص433.

- تغيير طريقة تفكيرنا من خلال إحداث تغيير في الإدراك يساهم في إحداث تحول نحو المزيد من الأمن.

وتسمى النظرية النقدية في بعض الأدبيات بالنظرية التفسيرية، بسبب تقاطعها في العديد من النقاط مع النظرية الواقعية، من بينها:[1]

- فوضوية النظام الدولي.
- هدف الدولة الأول هو البقاء.
- عدم معرفة نوايا الأطراف الأخرى.

كما أنهم يعتبرون أنفسهم بنيويين، أي أنّ مصالح كل دولة يستدل عليها من خلال تركيبة النظام الدولي، وأما أوجه الاختلاف مع الواقعية الجديدة فيكمن في طريقة النظر إلى السياسة الدولية، فالواقعية الجديدة تعتبر أن البنية تتكون من توزيع القدرات المادية فقط، بينما يميل النقديون إلى اعتبار أن البنية هي نتاج العلاقات الاجتماعية وكذلك المعضلة الأمنية هي بنية اجتماعية، والجماعة الأمنية هي بنية اجتماعية أيضا ولكن بشكل مختلف.[2]

ثالثا: استخدام الجندر في الدراسات الأمنية (النظرية النسوية).

على الرغم من تعدد المقاربات النسوية وتنوعها، إلا أنّ النسويين يشتركون في مجموعة من الفرضيات حول الأمن **والنوع الاجتماعي** (**Gender**) باعتباره متغيرا سببيا وفئة تأسيسية في عمل النسوية[3]، وقد حاول النسويين لفت الانتباه إلى غيابهنّ في الدراسات الأمنية مستخدمين عدسات **الجندر** لإثبات التحيزات الموجودة وتأثير ذلك على وقوع الحرب، وأنه بإمكانهنّ أن يلعبنّ دورا مهمًا في إحلال السلام إذا ما أعطيت لهن فرصة.[4]

1)- المرجع نفسه، ص434.

2)- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3)- أمال الشافعي، الأمن الإنساني من منظور النسوي،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية . جامعة سطيف 02. 2014/2013، ص23.

4)- المرجع نفسه، ص29.

و "تقوم فلسفة **الجندر** على فكرة أن التقسيمات والأدوار المنوطة بالرجل والمرأة، وكذلك الفروق بينهما وحتى التصورات والأفكار المتعلقة بنظرة الذكر لنفسه وللأنثى ونظرة الأنثى لنفسها وللذكر...إلخ، كل ذلك هو من صنع المجتمع وثقافته وأفكاره السائدة، أي أن كل ذلك مصطنع وبالتالي يمكن تغييره وإلغاءه تماما"[1]، ويميز النسويين بين **النوع الاجتماعي** (**Gender**) و**الجنس** (**Sex**) والتفريق بينهما أمر ضروري، **فالجندر** هو بناء اجتماعي أوجدهُ الإنسان، بينما **الجنس** هو عبارة عن فورقات بيولوجية طبيعية مثل الأعضاء التناسلية وشكل الجسم عند البلوغ، ويلفت النسويين الانتباه إلى اعتبار أن الأنثى مرادف للمرأة في نظرة المجتمع وأن الذكر مرادفا للرجل، أي **الأنثى/المرأة** موازية **للذكر/الرجل**، هذا غير صحيح لأن الأول جنس والثاني نوع اجتماعي، فالمرأة لا تولد بل تصبح امرأة وكذلك الرجل، فالهوية ترتبط بالأفكار ولا تولد معنا[2]، وفي هذا **تقول آن أوكلي** (**Ann Oakley**):" إن النوع الاجتماعي (الجندر) يعتبر أمرًا ثقافيًا(...) فالناس عادة يحكم على أنهم ذكور أو إناث بالرجوع إلى المدلول البيولوجي، ولكن الحكم على كون الرجل رجلا لا يمكن أن يتم بنفس بالطريقة نفسها. فالمعيار هنا ثقافي يختلف باختلاف الزمان والمكان معًا".[3]

ويعتقد النسويين أن استخدام **الجندر** في الأمن ضروري وكأفضل مثال استخدام عدسات الجندر في دراسة الحرب ودراسة العقوبات، حيث يتحَدَوْن أسطورة الحماية من خلال عدسات الجندر لإثبات بأنّ الحرب بناء ثقافي يعتمد على أسطورة الحماية من قبل الرجال للنساء الضعيفات، وينزع في نفس الوقت الشرعية عن السلام، الذي يمثل خصائص النساء مثل الضعف والتنازل[4]، حيث يوضحون كيف أنّ في حالة حدوث حرب يتم الترويج على أنّ الرجال يخوضون الحروب من أجل حماية الضعفاء المتمثلين في النساء والأطفال، فأغلب ضحايا الحرب هنّ نساء وأطفال(أكثر من حوالي 75% من اللاجئين هنّ النساء والأطفال

1)- عديلة محمد الطاهر، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية:دراسة في المنطلقات والأسس، المرجع السابق، ص ص335-336.

2)- أمال الشافعي، المرجع السابق، ص ص26-27.

3)- هالة كمال، **محاضرات تعليمية في دراسات النوع**، إشراف:أمينة أبوكر، (ط1؛ب.ب.ن:مؤسسة المرأة والذاكرة،2016)، ص15.

4)- دان تيم وميليا كوركي وآخرون، المرجع السابق، ص490.

حصيلة 1999) وهذا يصعب على النساء القيام بمسؤولياتهن في توفير الرعاية كأمهات أو كمعيلات لأسرهن، وفي أثناء الحرب يتم اغتصاب النساء ليست كحادثة ولكن كإستراتيجية عسكرية مقصودة، فالنساء أكثر من يعانينّ في الحرب.[1]

واستخدم كذلك النسويين عدسات **الجندر** في دراسة العقوبات التي تفرض على الدول، واقترحوا ثلاث رؤى رئيسية في دراسة العقوبات:[2]

1- يُعتَّبرُ النساء من أكثر المتضررين بالعقوبات الاقتصادية، ومع تعرضهنّ لسوء التغذية بسبب انعدام الغذاء فإنّ ذلك يشكل خطر عليهنّ خاصة في مرحلة ما قبل الولادة ومرحلة الرضاعة، والتدهور الكبير الذي يحدث في الاقتصاد بسبب العقوبات يؤدي ببعض النساء إلى فقدان عملهن الذي يمثل للمعيلات منهنّ مصدر رزقهنّ، فأكثر النساء يعانينّ من العقوبات ولكن ولا امرأة واحدة شاركت على سبيل المثال في قرار العقوبات المفروض على العراق في مجلس الأمن.

2-**أمّا الرؤية الثانية:** ينتقد النسويين المنطق **الجندري** المتعلق باختيار السياسة الدولية، حيث تفضل الدول القوية فرض العقوبات على الدولة الضعيفة معتبرة سمة القوة والنصر والفخر من الصفات الذكورية، والتنازل والتعاطف والتعايش من الصفات الأنثوية التي تعبر عن الضعف، هذه النظرة ينتقدها النسويين.

3-**أمّا الرؤية الثالثة:** فتتمثل في إعادة فحص نقدية لمسألة المسؤولية وكيف أن العقوبات تؤدي إلى خسائر في الأرواح ولا يحرك المجتمع الدولي ساكنا، وهنا يلفت النسويين انتباهنا إلى أن إنشاء الحدود الدولية أدى إلى فصل ذاتنا عن الآخرين، وأصبحنا نقول "**هم**" و"**نحن**"، وكأن معاناة الآخرين لا تهمنا، ويدعو النسويين إلى ضرورة الاهتمام بهؤلاء الآخرين الذين هم خارج حدود دولتهم.

1)- المرجع نفسه، ص ص489-490.

2)- المرجع نفسه، ص ص499-500.

إن من خلال استخدام النسويين عدسات **الجندر**، تم الكشف عن التحيزات الموجودة في الدراسات الأمنية، وإثبات أن من خلال استخدام عدسات الجندر، يعطي لنا منظور مختلف، وكيف أن **الحرب هي بناء اجتماعي** وأن هذا الحقل هو ذكوري بشكل كبير، ويتساءل النسويين كذلك عن السبب الذي غيبت بسببه المرأة في الدراسات الأمنية.

رابعا: البعد التذاتاني في الدراسات الأمنية البنائية.

تعطي البنائية للأفكار والثقافة والمعتقدات دورًا مهمًا في بناء الوقائع السياسة، لأنّ كل المعرفة عن العالم مبنية اجتماعيا، والسياسة الدولية هي انعكاس لأفكار الناس عن العالم بدلاً من اعتبارها انعكاس للقوة المادية، ويعتقد البنائيون أن بعض الأفكار الشائعة والتي يعتنقها الكثير قد تتحول إلى حقائق سياسية دولية[1]، وتعتقد البنائية كذلك أنّ الإدراك الجماعي يقوم بتشكيل التهديدات الأمنية ويوجهها، فعلى سبيل المثال رؤية الولايات المتحدة الأمريكية أو أي دولة أخرى في الناتو للسلاح النووي الفرنسي، ليس بذات رؤيتها للسلاح النووي لكوريا الشمالية أو لإيران، لأن الفكرة المسبقة عن هذه الدول مختلفة بالرغم من أن الخطر النووي واحد بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية[2]، "هذا التصور البنائي يمكن أن نطلق عليه "**التذاتانية الأمنية**"، أي البحث في التكوينات والتفاعلات الاجتماعية للفواعل لإدراك الحالة الأمنية، بما يعزز سبل الاتساع في ميدان الدراسات الأمنية"[3]

والمعرفة المشتركة (الفهم والتوقعات) هي التي تشكل **الفواعل في الدولة**، وتحدد كذلك علاقاتها مع الدول الأخرى هل هي تعاونية أو تنافسية، ويقدم البنائيون مثال أخر وهو المعضلة الأمنية والتي تعتبر بنية اجتماعية مكونة من الفهم التذاتاني التي تكون الدول فيه مرتابة ولديها خوف من بعضها البعض، هذا يدفعها إلى تبني أسوأ الاحتمالات والدخول في

1)- إلياس جوانيتا، المرجع السابق، ص164.

2)- جودة حمزاوي، التصور الأمني الأوربي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية . جامع الحاج لخضر باتنة. 2011/2010، ص47.

3)- خالد معمر جندلي، المرجع السابق، ص118.

سباق نحو التسلح، فالمصادر المادية لا معنى لها خارج المعرفة المشتركة، لأن الدول تتصرف بشكل مختلف اتجاه الأصدقاء مقارنة بالأعداء، فالقوة لا تهم لأن السلاح في يد الصديق ليس نفسه في يد العدو، نظرة الولايات المتحدة الأمريكية للقوة العسكرية لكل من كندا وبريطانيا، ليست نفسها النظرة للقوة العسكرية لكل من روسيا وكوبا.[1]

أمّا فيما يخص الاقتراح الذي قدمهُ البنائيون لتحقيق السلام والأمن، فقد قدموا ما يعرف "**بثقافة الأمن**"، وتقوم هذه الفكرة على غرس ثقافة أمنية تحمل في طياتها مفاهيم وقيم أمنية تدعو للسلام والأمن، خاصة إذا كانت هذه الدول تعاني من الأزمات وعدم الاستقرار، الهدف هو أن تزرع هذه المفاهيم والقيم وتكون جزء من الإطار الاجتماعي الذي يتفاعل معه الأفراد، وفي ظل ذلك تصبح ثقافة الأمن هي العامل الأساسي في توجيه السياسات الدولية.[2]

1)- سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، المرجع السابق، ص71.

2)- **خالد المصري**،«النظرية البنائية في العلاقات الدولية»،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد 30، العدد الثاني، 2014، ص327.

المبحث الثالث: النقاش الإنطلوجي حول الأمن في النظريات ما بعد الوضعية.

البحث في النقاش الأنطولوجي للنظريات ما بعد الوضعية، يتم من خلال البحث في الكيان موضوع الأمن، خاصة وأن نظريات ما بعد الوضعية تختلف عن النظريات العقلانية في في المرجعية الأمنية، وكذا البحث في الفواعل في العلاقات الدولية، وطبيعة العالم.

المطلب الأول: الأسس التحليلية الأنطولوجية لما بعد الحداثة في الدراسات الأمنية.

تنطلق ما بعد البنيوية من اعتبار أن الدولة تعتمد على العنف حتى تتشكل، وهي تخالف وجهة نظر التقليديين الذين ينظرون للعنف على أنه سمة طبيعة بسبب فوضوية النظام الدولي، فالبنية الأنطولوجية للدولة موجودة مسبقا قبل استخدام العنف، بينما ما بعد البنيوية تكشف الدور التأسيسي للعنف في الحياة الحديثة، حيث أن العنف عامل أساسي في إقامة البنية الأنطولوجية للدولة[1]، فما بعد البنيوية تشكك في الكثير من الأفكار التقليدية، ومن بينها مسألة النظر إلى الحدود التي أنتجت، الداخل والخارج، وبين السيادة والفوضى، وبين نحن وهم، واعتبار هذه التقسيمات وكأنها أمر طبيعي، ولكن هذا لا يعني أن ما بعد البنيوية تسعى لإلغاء الدولة، أو تجاهلها، أو التحرك خارجها، بل تولي اهتمام للدولة أكبر من اهتمام الواقعية بها، فهي تُعنى بالإنتاج التاريخي والمفاهيمِ للدولة، وتشكيلها السياسي.[2]

ويعتمد كذلك ما بعد البنيوية على الهوية من خلال اعتبارها كمركب أساسي للتصور ما بعد البنيوية في الأمن، كما أنّ لها صلة قوية بالسيادة والعنف، وقد وجدا ما بعد البنيويين أن بعض الهويات الوطنية أكثر ميلا للحرب والعدوان من الهويات الأخرى، وتتشكل الهوية

1)- سكوت بورتشيل وريتشارد ديفيتاك و أخرون، المرجع السابق، ص296.

2)- دان تيم وميليا كوركي، المرجع السابق، ص517.

من خلال التمييز بين الذات والآخرين، من خلال اعتبار الآخرين كخطر يجب احتوائه ومعاقبته.[1]

يمكن القول أن ما بعد البنيوية قد ركزت على الممارسات التاريخية والثقافية التي يبنى ضمنها الفاعل، وهذا هو السبب في اعتبار الدولة كفاعل أساسي إلى جانب فواعل أخرى، إذ أنها ترى بأن الدولة القومية قد فرضت قيودا على الأفراد في محاولة منها لتوحيد مجتمعها السياسي بالإكراه والقهر وتجاهل الخصوصيات.[2]

المطلب الثاني: الأسس التحليلية الأنطلوجية حول الأمن في النظرية النقدية.

إن البحث في الإنطلوجية النقدية للدراسات الأمنية، تُحِيلنَا إلى البحث في المفاهيم المفتاحية للنقدية في الدراسات الأمنية.

إذ تتحدى النقدية المفاهيم الواقعية حول الفعل وكذلك الطبيعة الإنسانية وأهمية الهوية في بناء المصالح والأفعال، وكذا مفهوم الفوضى في النظام الدولي، حيث ترى أن الفوضى ليست شيء طبيعي كما تراه الواقعية الجديدة، بل إنّ الفوضى تخدم جهات معينة[3]، وأعادت النقدية النظر في مفهوم السيادة والقوة، حيث ترى أنه لم تعد القوة العسكرية تَرَجَحُ في وضع الإستراتيجيات المناسبة، وفي ظل تزايد دور القوة الاقتصادية، التي أصبحت تهتم بها الدول وتعتبر كمقياس لقياس قوة الدولة، حيث يلعب الاقتصاد دورًا مهمًا وهذا ما جعل **كيث بوث** يرى أنّ الدول أصبحت تميل أكثر للنجاحات الاقتصادية بدلاً من الإحصائيات العسكرية، أما فيما يخص السيادة فإنّ النقدية ترى أنه في ظلّ تحول المرجعية الأمنية إلى الأفراد فقد تراجعت السيادة، وتحول دور الدولة إلى حماية الأفراد.[4]

---

1)- سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، ص ص57-58.

2)- خالد معمري جندلي، المرجع السابق، ص111.

3)- **بالة عمار**، المرجع السابق، ص83.

4)- وسيلة قنوفي، حق الإنسان في الأمن . بين مقاربة الأمن الإنساني ومبادئ القانون الدولي .،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، _ جامعة محمد دباغين سطيف 02 _ 2017/2016، ص ص21-22.

وتقترح النظرية النقدية مفهوم "**الجماعة**" كأحد أهم القضايا في أجندة الدراسات الأمنية النقدية، ويتم توضيح الجماعية كوسيلة لإزالة القيود العالمية المفروضة على الحرية والمساواة، وأكثر من دعا إليها هو "**لينكلايتر**" في كتابه "**الرجال والمواطنين**"، حيث وضح كيف أن الفكر السياسي الحديث أنتج انقسام بين الإنسانية، بين "**نحن**" و"**هم**"، وما يترتب على هذا التقسيم من تمييز بين المواطنين والغرباء، ومع ما شهدهُ العالم من موجات الهجرة، وضعت الدولة موضع التساؤل، حيث وضحت النظرية النقدية النقائص الأخلاقية في الدولة، وكذا السيادة وهذا ما جعل **كوكس** يقول أن السيادة ولدت الجفاء والظلم.[1]

أما البحث في الكيان موضوع الأمن فإنّ النظرية النقدية على عكس الواقعيين الذين ركزوا اهتماماتهم على الدولة كموضوع للأمن، حيث تعتبر النقدية الفرد كمرجع أساسي للأمن، حيث تسعى للبحث عن وسائل وإستراتيجيات لضمان الأمن البشري، أمّا الدولة ما هي إلاّ وسيلة لتحقيق هذه الغاية، خاصة في ظل هذه التطورات التي تحدث في العلاقات الدولية، من انتشار الجريمة والهجرة غير الشرعية، وانتشار الفقر...الخ[2]، كما أنه لم تعد الدولة الفاعل الوحيد المؤثر في العلاقات الدولية، إذ إنه أصبح يشمل فواعل أخرى غير الدولة (المنضمات الحكومية الدولية، المنضمات غير الحكومية، الجماعات الإرهابية...)، وهذا بسبب أن التهديدات لم تعد تمس الدولة بالدرجة الأولى إنما الأفراد، لذلك ترى النظرية النقدية أنه لا يمكن أن تبقى الدولة هي الوحدة المرجعية في دراسة الأمن.[3]

ويمكن القول أن النظرية النقدية قد أعلنت القطيعة مع الدولة، محولة اهتمامها إلى الأفراد الذين يعتبرون الهدف الرئيسي للأمن، على اعتبار أن الدولة عاجزة عن توفير أمن الأفراد وبالتالي فهي تشكل مصدر تهديد لهذه الأخيرة[4]، لذلك يجب ترقية حكم القانون لحماية

1)- سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، المرجع السابق، ص ص28-30.

2)- **نعيمة خطير**،«الأمن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية...إشكالية التعريف والتوظيف»،2018/02/15،[http://www.univ-jijel.dz/revue/index.php/rare/article/view/217/193] (2018/06/27).

3)- وسيلة قنوفي، المرجع السابق، ص ص20-21.

4)- **بالة عمار**، المرجع السابق، ص84.

الأشخاص من بعضهم البعض وحمايتهم من مؤسسات الدولة اللّصُوصية، وانتهاكات التي تقوم بها الدول ضدهم مثل التعذيب، والسجن الخاطئ، والعنف، فانعدام الأمن للأشخاص لا يأتي من فوضوية النظام كما تعتقد الواقعية الجديدة، ولكن يأتي من مؤسسات الدولة، والمكون الأساسي للمعرفة الأخلاقية هي "**الانعتاق**"، ويعتبر الانعتاق من أهم أهداف النظرية النقدية، ونقصد به الانعتاق من التشوهات التي أصابت المجتمع، ومن علاقات الهيمنة ومن التمييز العنصري.[1]

أما فيما يخص النظام الدولي، فإنّ النقديون ينطلقون من افتراض أساسي هو أن النظريات التقليدية (الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة) ليست نظريات غير فعالة، ولكنها تقلص الأنطولوجيا في التحليل، في الزمان من خلال تجاهل التفاعلات الاجتماعية التاريخية المهمة ووسائل الإنتاج، وكذلك إنطولوجيا المكان من خلال اعتبار الدولة فاعل وحيد، وهذا ما جعلها تفشل في التنبؤ بتفكك الاتحاد السوفيتي وكذلك الظهور المفاجئ لأشكال مقاومة غير الدولة، فلا يمكن معرفة الواقع الاجتماعي والدولي حسب النقديين بدون الأخذ بالحسبان ما تحدثه القوى الاجتماعية من صراع وسلوكيات يومية في النظام الاجتماعي، واعتبار النظام كمركب سياسي واحد، وهذا ما فشلت فيه النظريات التقليدية.[2]

المطلب الثالث: الأسس التحليلية الأنطلوجية حول الأمن في نظرية النسوية.

تتحدى النظرية النسوية المفاهيم الأساسية للعلاقات الدولية التقليدية مثل الأمن والسلام والحرب، وترفض كذلك المفاهيم التقليدية للأمن والتي تعتبر الدولة كمرجع له.[3]

وبدلا من ذلك ينطلقون في دراستهم للأمن من خلال توسيع مفهوم الأمن ليشمل مختلف الأبعاد والمستويات، والأخطار الأمنية حيث يرون أنه يجب أن يشمل الأمن العنف

1)- سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، المرجع السابق، ص30-33.

2)- **محمد صخري**، المرجع السابق.

3)- **Williams.kristen**،«eminist security studies»،27/04/2017،[http://oxfordbibliographies.com/view/document/obo-9780199743292/obo-9780199743292-0205.xml]،(08/05/2019)

الأسري، والاغتصاب، والفقر، والتبعية الجندرية، والتدمير البيئي، والذي قاموا به هو توسيع مفهوم الأمن، وكذلك نطاق الأشخاص الذي يجب أن يضُمَن أمنهم، حيث انطلقوا من الأسفل (الأفراد) إلى الأعلى (الدولة) في تحليلاهم للأمن على عكس الدراسات الأمنية التقليدية[1]، حيث يرون أن تجاهل المحللين للنوع الاجتماعي في تحليلاتهم يجعل دراستهم ناقصة وتشوبها العيوب[2]. وأظهرت الدراسات النسوية للأمن كيف أن أمن الأفراد مرتبط بالسياسات الوطنية والدولية، حيث أن السياسات الدولية لها أثر على أمن الأفراد، وكذلك السياسات الوطنية تأثر في أمن الأفراد.[3]

أما الكيان موضوع الأمن حسب النسويين فيجب أن يركز على هؤلاء المهّمشين في حواشي الدول، حيث ينبه النسويين إلى عاملات المنازل الأجنبيات ويقدمون مثال بنساء ماليزيا، حيث كانت تلجأ الحكومة الماليزية لضمان أمن الدولة إلى غضّ النظر عن الاستغلال الذي كانت تعاني منه النساء بغية كسب تأيد الطبقة الوسطى والقضاء على التوترات العرقية[4]، وكذلك ما فعلته حكومة كوريا الجنوبية من خلال تنظيم أجواء مضيافة للقوات الأمريكية بفتح بيوت الدعارة في أنحاء القواعد العسكرية الأمريكية في كوريا الجنوبية في حقبة السبعينيات بهدف استرضاء الأمريكيين، وتمّ النظر إلى مسألة الدعارة على أنها تمثل المستوى الأعلى من السياسة الأمنية الأمريكية ـ الكورية، فهاتين حالتين تمثلان كيف أن الاهتمام بالأمن القومي أدى إلى انعدام أمن النساء الضعيفات المهمشات، ويتساءل النسويين أيضا من يضمن أمنهم ومن هم الذين لا يتم ضمان أمنهم.[5]

1)- دان تيم وميليا كوركي وآخرون، المرجع السابق، ص488.

2) - laura sjoberg، **gender and international security eminist pevspectives**،(beritain: poutledge، 2010)،P38

3)- أمال الشافعي، المرجع السابق، ص31.

4)- تيم دان وميليا كوركي وآخرون، المرجع السابق، ص488.

5)- المرجع نفسه، ص489.

لقد عملت النسوية بمختلف أشكالها على تبين أن مرجع الأمن يجب أن يتعلق سلامة الأفراد، وأن التهديد ليس فقط تهديد القنابل، ولكن يشمل عدم كفاية الغذاء، والمأوى، النقل، والرعاية الصحية التي تهدد السلامة الجسدية للأفراد.[1]

المطلب الرابع: الأسس التحليلية الأنطلوجية حول الأمن في نظرية البنائية.

تستخدم النظرية البنائية مجموعة من المفاهيم لتحليل الأمن ومن أهمها:

الهوية والمصالح: تولي البنائية لمفهوم الهوية أهمية كبيرة، وجاء المصطلح من علم النفس الاجتماعي، حيث يشير إلى التمييز والاختلاف الذي يحملها الفاعل[2]، وتقوم الهوية بترسم الحدود بين الذات والآخرين، وتخبرك من أنت ومن الآخرين، حيث تحدد طريقة التعامل مع أولئك الذين هم داخل نفس المجموعة، وتجاه أولئك الذين يعتبرون خارج المجموعة (الآخرين)[3]، وللهوية شكلان، شكل أصلي والآخر يتحدد تبعا للعلاقة مع الآخرين، فكون أنّ الولايات المتحدة الأمريكية دولة ديمقراطية، فهذه هوية أصلية، أمّا كونها ذات سيادة فهذه هوية تحددها علاقاتها مع الفاعلين الآخرين في النظام الدولي[4]. وتنطلق الواقعية الجديدة من كون أنّ الوحدات (الدول) لها هوية واحدة وهي هوية أنانية تسعى للمصلحة، بينما البنائية ترى بأنّ الهوية متغيرة، وتختلف من وقت للآخر، كما أنّ البيئة الدولية عبارة عن بنية يتم تشكيلها من خلال التفاعل المستمر بين الوحدات أي من "**صنع الدول**"، والمفتاح الرئيسي في هذا الطرح البنائي هو أن هويات الفاعلين ليست معطاة بشكل مسبق كما تعتقد الواقعية.[5]

1)- أمال الشافعي، المرجع السابق، ص ص32-33.

2)- حسن الحاج علي أحمد، المرجع السابق، ص10.

3)- سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، المرجع السابق، ص ص74-75.

4)- حسن الحاج علي أحمد، المرجع السابق، ص10.

5)- **عبد الله بن جبر العتيبي**،«النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية»، شؤون اجتماعية، الرياض، العدد 108، شتاء 2010، ص ص134-135.

أما فيما يخص المصالح، فإذا كانت الواقعية ترى بأن المصالح محددة سلفًا لكل الدول، فإنّ البنائية ترى عكس ذلك، إذ إنّ المصالح تعتمد على التفاعل والممارسات الاجتماعية لكل دولة (أو هوية الدولة)[1]، فالهوية تقوم بتشكيل المصالح والأفعال، لأنّ الفواعل الدولية لا تمتلك مصالح مستقلة عن السياق الاجتماعي، فونت يرى أنّ الهوية هي من تحدد المصالح[2]

دور المعايير والأفكار والقواعد: أمّا فيما يخص المعايير فإنّ **هناك مشكلتين** تواجههما البنائية للدراسات الأمنية حسب **ثيو فاريل (Theo Farrell)**، **الأولى** تتمثل في إثبات وجود المعايير الغير قابلة للملاحظة وكما عرفها فاريل الموجودة "**هناك في العالم الحقيقي**"، ولكن لا يمكن قياسها أو إثباتها أو ملاحظتها، **والثانية** تتمثل في توضيح تأثيرها على النتائج السلوكية[3]، يولي البنائيون للمعايير دورًا كبيرًا، وقد قاموا بعدة دراسات قدمت العديد من الإسهامات للدراسات الأمنية فيما يخص استخدام المعايير في التحليل، ومن بينها دراسة **كوسلوسكي وكراتوشويل** لنهاية الحرب الباردة، حيث استطاع تفسير سبب نهايتها من خلال استخدام المعايير، وكذلك دراسة **فينيمور** للتدخل الدولي في بعض المناطق، حيث وجدت أنّ سلوك التدخل يتفق مع المعايير المتفق عليها بين الدول بشأن الغايات والوسائل المناسبة للتدخل العسكري.[4]

أمّا مفهوم الأفكار فقد قدم بنائيون مفهوم متميز له، حيث يرون أنّ المفهوم التقليدي الذي ألحق الأفكار بالأفراد وأخرجوهُ من دائرة الفعل الجماعي جعله يفقد صبغته الجوهرية، بينما البنائيون يرون بأن الأفكار هي نتاج التفاعل بين الأفراد، والذي ينتج بدورهِ الفهم الجماعي.[5]

1)- **حسن الحاج علي أحمد**، المرجع السابق، ص15.

2)- سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، المرجع السابق، ص75.

3)- المرجع نفسه، ص77.

4)- المرجع نفسه،ص ص77-78.

5)- عديلة محمد الطاهر، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية:دراسة في المنطلقات والأسس، المرجع السابق، ص365.

أمّا القواعد فإنّ الاستقرار النسبي للمعايير هو الذي يشكلها، وهناك نوعين من القواعد حسب ونت، قواعد مُؤسِّسة، وهي التي تعمل على تفسير أصل الأشياء، وقواعد مُنظِّمة وهي القواعد التي تعمل على توضيح العلاقات بين الأشياء، وحسب البنائيين فإنّ العقلانيين اهتموا القواعد المنظمة.[1]

أمّا **الفواعل في العلاقات الدولية** فإنّ البنائية تعتبر **الدولة هي الوحدة الأساسية** في بنية النظام الدولي، ولكن ليس بنفس نظرة العقلانيين، والدولة لها طبيعة اجتماعية[2]، حيث ترى أنّ "النظام الدولي هو من اختراع الإنسان، فهو نتاج للفكر الإنساني الصرف، مجموعة من الأفكار، بناء فكري، نظام للقيم والمعايير التي نظمت من طرف بني البشر في سياق زمني متصل، وإذا تغيرت الأفكار التي تدخل في العلاقات الدولية القائمة، فإنّ النظام نفسه سيتغير معها كذلك"[3]، أي أنّ فوضوية النظام الدولي ليست معطى طبيعي كما يعتقد الواقعيون الجدد، بل هي نتاج التفاعلات، وطريقة النظر للفوضى الدولية، فاعتقاد الدول بأنّ النظام الدولي فوضوي هو ما يجعله فوضوي، لذلك نجد البنائية تؤمن بالتغيير، حيث ترى أن تغيير الأفكار والمعتقدات سوف يغير لا محالة من طبيعة النظام الدولي.

ويمكن ذكر بعض المبادئ الإنطلوجية والتي فيها شبه إجماع بين البنائيين والتي توضح السياسة العالمية بشكل أفضل من الافتراضات العقلانية المنافسة لها:[4]

1- يعتقد البنائيون أنّ الأبنية المعيارية أو الفكرية هي بنفس الأهمية كالأبنية المادية، فإذا كان يعتقد الماركسيون أنّ البنية المادية للنظام الرأسمالي العالمي تؤثر عل العمل الاجتماعي والسياسي، أو ما يعتقدهُ الواقعيون في تأثير البنية المادية لتوازن

1)- المرجع نفسه، ص366.

2)- لخميسي شيبي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة (1991م .2008م)،(مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية . جامعة الدول العربية القاهرة . 2009، ص ص54-55.

3)- عبد الناصر جندلي، المرجع نفسه، ص325.

4)- سكوت بورتشيل وريتشارد ديفيتاك وآخرون، المرجع السابق، ص ص331-332.

القوة، فإنّ البنائيون يجادلون بأنّ النظم المشتركة للأفكار والمعتقدات والقيم لها تأثير قوي على العمل الاجتماعي والسياسي كذلك.

2- يرون أنّ فهم كيفية تكييف الأبنية غير المادية لهوية الفاعلين في غاية الأهمية، لأن الهوية هي التي تصنع التصرفات.

3- العلاقة بين البنية والفاعل: تعود جدلية العلاقة بين البنية والفاعل، إلى كل من **ماكس فيبر** و**إميل دور كايم**، مع الاختلاف في التحليل، **فيبر** يرى بأنّ المجتمع هو نتاج الفرد، بينما يرى **دور كايم** أنّ الفرد هو نتاج المجتمع، وفي العلاقات الدولية يسلم الواقعيون الجدد بأنّ النظام الدولي الفوضوي هو الذي يحدد سلوك الفواعل، فالدول مدفوعة لانتهاج سلوكيات محددة[1]، بينما ونت يرى بأنّ هناك تأثير متبادل بين البنية والفاعل، حيث يرى بأنّ تصرفات البشر وأفعالهم تغير من طبيعة المجتمع الذين يعيشون فيه، والمجتمع الذي يتكون من علاقات اجتماعية يشكل بدوره ويبني الأفراد، فالعلاقة تبادلية، ويرفض ونت أن يتم التركيز على أحدهما ويهمل الطرف الأخر، كما تفعل الواقعية الجديدة من خلال التركيز على البنية وتهمل الفواعل.[2]

1)- عديلة محمد الطاهر، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية:دراسة في المنطلقات والأسس، المرجع السابق، ص373.

2)- عبد الله بن جبر العتيبي، المرجع السابق، ص118.

الجدول(1): الأنطولوجية للدراسات الأمنية ما بعد الوضعية.

النظريات	نظرية ما بعد البنيوية	النظرية النقدية	النظرية النسوية	النظرية البنائية
المفاهيم المستخدمة في دراسة الأمنية	الهوية مفهوم التناص الخطاب	مفهوم الجماعة	الجندر	الهوية والمصالح المعايير والأفكار والقواعد.
الكيان موضوع الأمن	الأفراد	الأفراد	الأفراد (المهمشين من النساء).	مجتمع
القيم المهددة	الهوية	الرفاه ـ الحرية	الحرية ـ المساواة	الهوية
طبيعة العالم	طبيعة مثالية	طبيعة مثالية	طبيعة مثالية	طبيعة مثالية
الفواعل في العلاقات الدولية	الدولة + فواعل أخرى	الدولة + فواعل أخرى	الدولة + فواعل أخرى	الدولة (ولكن لها طبيعة اجتماعية).

الخلاصة والاستنتاجات:

أولا: شكلت نهاية الحرب الباردة وفشل النظريات الوضعية في تنبأ بها، ومع ظهور تهديدات أمنية جديدة وتفكك الإتحاد السوفيتي فرصة للنظريات الأمنية الجديدة.

ثانيا: نستنتج من خلال النقاش الإبستمولوجي حول الأمن في النظريات ما بعد الوضعية تشارك في العلاقة القوية التي تجمع بين المعرفة والمصلحة، فأغلب البحوث الأمنية تحض بدعم من له مصلحة فيها، ممّا جعل حقل الدراسات الأمنية حكرًا على فئة معينة (في الأغلب تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية)، كما أنّ المعرفة ليست حيادية بل تنحت لمصلحة معينة وتتأثر كذلك بمجموعة من العوامل من بينها الذكورية، **أمّا فيما يخص النقاش** حول الأدوات الإبستمولوجية في دراسة الأمن فقد اختلفت الأدوات، فما بعد البنيوية تستخدم قيمة الخطاب لفهم الأمن وترى أنّ الأمن هو عبارة عن خطابات، بينما تفضل النقدية فكرة الإنعكاسية في دراسة الأمن، أما النسويين من خلال استخدام عدسات الجندر تم الكشف عن التحيزات الذكورية الموجودة في الدراسات الأمنية وكيف أن الذكور يسيطرون على الحقل، أمّا البنائية فتستخدم البعد التذاتاني في دراسة الأمن وتعتبره بناء اجتماعي.

ثالثا: نستنتج من خلال دراسة النقاش الأنطلوجي حول الأمن في النظريات ما بعد الوضعية:

1- رفض الإنطولوجيا الوضعية.
2- استخدام مفاهيم جديدة في دراسة الأمن مثل الهوية، مفهوم التناص والخطاب بالنسبة لنظرية ما بعد البنيوية، مفهوم الجماعة، و الجندر، والهوية والمصالح، لكل من نقدية، و النسوية، والبنائية على توالي.
3- الانتقال في تحليل الأمن من الأسفل(الفرد والمجتمع) إلى الأعلى(الدولة) على عكس الواقعية.

الخاتمة

الخاتمة

سيطرت الدراسات الأمنية التقليدية لعقود معتبرة أمن الدولة من الأولويات التي يجب الحفاظ عليها، وكذا اعتبار الدولة الفاعل الوحيد القادر على ضمان أمنه نظرا لطبيعة التهديدات العسكرية التي تستلزم قوة مماثلة أو أكبر منها، وقد شكلت نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، وظهور تهديدات أمنية جديدة مثل الإرهاب الدولي و الجريمة المنظمة وتلوث البيئي، وتغير طبيعة الحروب، وفشل النظريات الوضعية في تفسير هذه التطورات، كما لعب القمع والظلم الذي كانت تفرضه الوضعية على الدراسات الأمنية إلى ظهور اتجاهات ما بعد الوضعية والدخول في نقاش حول موضوع الأمن.

وحققت ما بعد الوضعية نجاحات تستحق التقدير فقد أحدثت ثورة في الدراسات الأمنية، ومن أبرز إسهاماتها أنها أعادت الاعتبار لهؤلاء المهمشين سواء الباحثين الذين تم تجاهل أبحاثهم المتعلقة بالأمن، حيث وجدت بعض الروايات التي كانت لها قيمة علمية ولكن نظرًا لضعف القوة التي تمتلكها والتي ترتبط بالمعرفة لم تحضا بحوثهم بالاهتمام، على عكس الأبحاث التي تمتلك تمويل مالي كبير ونفوذ وهذا ما نجده في الدراسات الواقعية، وأعادت الاعتبار كذلك للأفراد بصفة عامة خاصة الذين تعرضوا للظلم والتهميش على حساب أمن الدولة الذي ينظر إليه كشيء مقدس لا يجب المساس به، ولكن ما بعد الوضعية أعطت الأفراد والمجتمع الأولوية في الأمن، مجادلة بأن التهديدات الأمنية الجديدة التي أفرزتها فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة تمس الأفراد والمجتمع بالدرجة الأولى، وتستلزم آليات ووسائل لمواجهتها تختلف عن الآليات التقليدية.

كما أنّ ما بعد الوضعية قد نجحت في نقدها للوضعية وفي بناء دراسات أمنية جديدة، وإن ادعى بعض الباحثين فشلها وأنها تعاني من الكثير من العيوب، ولا ننفي هذا الأخير، ولكن عند النظر للدراسات الأمنية التقليدية قبل دخول الاتجاهات ما بعد الوضعية وكيف

أصبحت بعد دخولها نجد أنها أعادت تعريف الأمن وغيرت المرجعية الأمنية ووسعت وعمقت مفهوم الأمن وغيرها، نرى عندها بأنها حققت إنجازات وتقدم في الدراسات الأمنية.

كما أثبتت الآليات الإبستمولوجية والتحليل الأنطولوجي ما بعد الوضعي نجاحه وإن اختلفت الآليات، حيث أثبتت النسوية من خلال استخدام عدسات الجندر أن الدراسات الأمنية منحازة ذكوريا ومن إنتاج الذكور، وأثبتت النقدية أن السياسة الدولية هي بناء اجتماعي ومن خلال تغيير الإدراك نحو الأحسن نحض بالمزيد من الأمن، أما نظرية ما بعد البنيوية ومن خلال استخدام منظور قيمة الخطاب في تحليلها أثبتت أن الخطاب المتداول بين الناس أو بين النخب يلعب دورا مهما في جعل بعض القضايا أمنية، أما النظرية البنائية ومن خلال استخدام التذاتانية الأمنية أثبتت أن السلاح في يد الصديق ليس نفسه في يد العدو حيث تلعب طريقة النظر للآخرين والأفكار المشكلة حولهم في جعل من هم أصدقاء على من هم أعداء، أما فيما يخص الجانب الأنطولوجي فقد قامت بتوسعيه وأضافت فواعل أخرى في العلاقات الدولية، وانتقلت من مرجعية الدولة إلى اعتبار الأفراد والمجتمع كمرجعية، واستخدمت كذلك مفاهيم جديدة في دراسة الأمن.

ويرجع سبب فشل المنظورات الوضعية في تفسير نهاية الحرب الباردة أو تعرضها للعديد من الانتقادات هو أنها أعطت للأمن القومي اهتمام كبير تاركة الأفراد والمجتمع يعاني في ظل التهديدات الأمنية الجديدة، وتعتبر خطاب قوة وتدعوا كذلك للعنف والفوضى، كما أنها أقصت العديد واحتكرت حقل الدراسات الأمنية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع المعتمدة:

أ- باللغة العربية:

أولا: الكتب

1) إريك برونز ستيفن، **النظرية النقدية**، تر: سارة عادل، (ط1؛مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2016).

2) بوعزة طيب، **نقد الليبرالية**، (ط1؛دار التنوير للنشر والإعلام: مصر، 2013).

3) بوتومور توم، **مدرسة فارنكفورت**، تر: سعد هجرس، (ط2؛ ليبيا: دار أوريا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية والثقافة، 2004).

4) بيليس جون و سميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (ط1؛ الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

5) باربرا بيز وآلان، **لماذا يكذب الرجل وتبكي المرأة**، تر: مكتبة جرير، (ط7؛المملكة العربية السعودية: مكتبة جرير، 2010).

6) بن نهار نايف، **مقدمة في علم العلاقات الدولية**، (ط1؛قطر: مؤسسة وعي للدراسات والبحوث، 2016).

7) بعوره الزواوي، ما بعد الحداثة والتنوير موقف الأنطلوجيا التاريخية –دراسة مقارنة–، (ط1؛ لبنان: دراسة الطليعة للطاعة والنشر، 2009).

8) بورتشيل سكوت وريتشارد ديفيتاك وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية**، تر: محمد صفار، (ط1؛القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014).

9) براون كريس، **فهم العلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (ط1؛ الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

10) جوانيتا إلياس وبيتر ستش، **أساسيات العلاقات الدولية**، تر: محي الدين حميدي، (ط1؛سوريا: دار الفرقد، 2016).

11) جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، (ط1؛الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007).

12) دورتي جيمس وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، (ط1؛ الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1985).

13) هوبز توماس، **اللقياثان الأصول الطبيعية و السياسية لسلطة الدولة**، تر: ديانا حرب و بشرى صعب، (ط1؛ الإمارات العربية المتحدة: دار الفرابي، 2011).

14) هالة كمال، **محاضرات تعليمية في دراسات النوع**، إشراف: أمينة أبوكر، (ط1؛ب.ب.ن: مؤسسة المرأة والذاكرة، 2016).

15) هارمان كريس، **كيف تعمل الماركسية**، تر: مركز الدراسات الاشتراكية، (ط1؛مصر: مركز الدراسات الاشتراكية، 2003).

16) طريف الخولي يمني، **النسوية وفلسفة العلم**، (ب.ذ.ط؛مصر: مؤسسة هنداوي سي آي سي، 2017).

17) كينث والتز، **الإنسان والدولة والحرب: تحليل نظري**، تر: عمر سليم التل، (ط1؛ أبوظبي: هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، 2013).

18) كيه وندي وفرانسيس بارتكوفيسكي، **النظرية النِّسوية ـ مقتطفات مختارة ـ**، تر: عماد إبراهيم، (ط1؛الأردن؛ الأهلية للنشر والتوزيع: 2010).

19) كامبل سارة، **النسوية وما بعد النسوية**، تر: أحمد الشامي، (ط1؛القاهرة: المشروع القومي للترجمة، 2002).

20) كريستوفر باتلر، **ما بعد الحداثة**، تر: نيكين عبد الرؤوف، (ط1؛مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2016).

21) الرويلي ميجان وسعد البازعي، **دليل الناقد الأدبي**، تر: المركز الثقافي العربي، (ط3؛المغرب: المركز الثقافي العربي، 2002).

22) مجموعة من الأكاديميين العرب، **الفلسفة والنسوية: في فضح«ازدراء الحق الأنثوي» ونقضه، و«التمركز الذكوري» ونقده**، تحرير: علي عبود المحمداوي، (ط1؛المغرب، الجزائر، لبنان: دار الأمان، منشورات الاختلاف، منشورات ضفاف، 2013).

23) محمد فرج أنور، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية ـ دراسة نقدية في ضوء النظريات المعاصرة ـ**، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007).

24) ميرشامير جون، **مأساة سياسة القوى العظمى**، تر: مصطفى محمد قاسم، (المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود، 2012).

25) موسوعة كمبريدج للتاريخ، **الفكر السياسي في القرن العشرين**، تحرير: تيرنس بول وريتشارد بيللامي، تر: مى مقلد، (المجلد الثاني؛مصر: المركز القومي للترجمة، 2010).

26) موسوعة كمبريدج في النقد الأدبي القرن العشرين المداخل التاريخية والفلسفية والنفسية، تحرير: ك.نيلوف، ك.نوريس، وآخرون، تر: إسماعيل عبد الغني وآخرون، (ط1؛ مصر: المركز القومي للترجمة، 2005).

27) مورجنتاو هانز، **السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام**، تر: خيري حماد، (ط1؛ ب ب ن: الدار القومية للطباعة والنشر، ب، س، ن).

28) مصدق حسن، **يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت النظرية النقدية التواصلية**، (ط1؛المغرب: المركز الثقافي العربي، 2005).

29) عبد الحليم عطية أحمد، **نيتشه وجذور ما بعد الحداثة**، (ط1؛لبنان: دارالفرابي، 2010).

30) قوجيلي سيد أحمد، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، (ط1؛ الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012).

31) قوجيلي سيد أحمد، **الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، (ط1؛الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014).

32) تيم دان وميليا كوركي وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، تر: ديما الخضرا، (ط1؛قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

33) غرفيش مارتن وأوكالاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (ط1؛الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008).

34) غريفيش مارتن، **خمسون مفكرا في العلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (ط1؛الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008).

ثانيا: الدوريات

35) **أحمد الصغير علي عيد محمد**، «الثورة على تاريخ الفلسفة من زاوية نسوية في أعمال المفكر إمام عبد الفتاح إمام»، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، المغرب.

36) **بالة عمار**، «المقاربات التكوينية لمفهوم الأمن من المقترب إلى نظريات ما بعد الحداثة»، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 09، 2018.

37) **بوستي توفيق**، «مفهوم الأمن ومنظورات ما بعد الوضعية»، المعهد المصري للدراسات، 12مارس 2019.

38) **بوقريطة بدر الدين**، «نظرية ما بعد الحداثة ومدى مساهمتها في التنظير للعلاقات الدولية»، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد الثالث.

39) **واصل عصام**، «النظرية النسوية وإشكالية المصطلح»، دار المنظومة، الجزائر، العدد 26، 2011.

40) **زقاع عادل**، «المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة»، دفاتير السياسة والقانون، الجزائر، العدد 5 جوان 2011.

41) **حسن الحاج علي أحمد**، «العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية»، مجلة عالم الفكر.

42) **كبابي صليحة**، «الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث»، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 38، ديسمبر 2012.

43) **كادي حسن**، «تأثير عولمة ما بعد الحداثة في حقل التنمية السياسية»، دفاتير السياسة والقانون، العدد الثالث عشر، جوان 2015.

44) **كشوط عبد الرفيق**، «الأمن والتحولات في المرجعيات والقيم: من المنظور الواقعي إلى الأمننة»، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، العدد الثالث، جوان 2015.

45) **المصري خالد**، «النظرية البنائية في العلاقات الدولية»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الثاني، 2014.

46) **لطالي مراد**، «الأمن الإنساني ضمانة أساسية لأمن الدولة»، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة سطيف 02، العدد الخامس.

47) **موسى المصري خالد**، «الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظريات الوضعية)»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول، 2014.

48) **محمد الطاهر عديلة**، «المقاربة النسوية للعلاقات الدولية»، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد الثالث عشر، 2015.

49) **نوري النعيمي أحمد**، «البنيوية العصرية في العلاقات الدولية»، مجلة العلوم السياسية، العدد 46.

50) **عبد الله الحربي سليمان،** «مفهوم الأمن: مستوياته وصيغُه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر)»، مجلة المنظمة العربية، العدد التاسع عشر، صيف 2008.

51) **بن جبر العتيبي عبد الله،** «النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية»، شؤون اجتماعية، الرياض، العدد 108، شتاء 2010.

52) **عطية إدريس،** «النقاشات النظرية في المدارس الأمنية الأوربية تجاه مسألتي الهجرة واللجوء»، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، المجلد 01، العدد الأول، ألمانيا، سبتمبر 2018.

53) **فريجة أحمد ولديمة فريجة،** «الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة»، دفاتير السياسة والقانون، العدد 14، جانفي 2016.

ثالثا: البحوث الجامعية

54) أدم أحمد عثمان رشيدة، الأمن والسلم في ظِّل سباق التسلح الدولي- دراسة حالة" الهند- باكستان"، (مذكرة تكميلية لنيل مرتبة الشرف في العلوم السياسية غير منشورة)، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية_جامعة الخرطوم_ سبتمبر2012.

55) بهولي عبير، النظرية الواقعية البنيوية في الدراسات الأمنية دراسة لحالة الغزو الأمريكي للعراق في 2003، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير)، كلية العلوم السياسية و الإعلام _جامعة الجزائر 03_2014/2013.

56) بودن زكرياء، أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ جامعة محمد خيضر بسكرة ـ 2015/2014.

57) بوسكين سليم، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ جامعة محمد خيضر بسكرة ـ 2015/2014.

58) بن سعدون اليامين، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة- دراسة حالة مجموعة5+5، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية_جامعة الحاج لخضر باتنة_ 2012/2011.

59) بشكيط خالد، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، (مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية و الإعلام_جامعة الجزائر03_ 2011/2010.

60) بتقة خديجة، السياسة الأمنية الأوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد خيضر بسكرة ـ 2014/2013.

61) دير أمينة، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة ـ دول القرن الإفريقي ـ(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ جامعة محمد خيضر بسكرة ـ 2014/2013.

62) وهيبة قلمين، النظرية البنائية في الدراسات الأمنية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية _جامعة محمد بوضياف المسيلة_ 2016.

63) زرداني أمينة، المعضلة الأمنية في المتوسط من منظور الواقعية النيوكلاسيكية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ـ 2017/2016.

64) حدادي جلال، الأمن الجزائري في إطار استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط بعد أحداث 11سبتمبر 2001م، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ جامعة مولود معمري تيزي وزو ـ 2015/2014.

65) حموم فريدة، الأمن الإنساني- مدخل جديد في الدراسات الأمنية-، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، _جامعة الجزائر_ 2004/2003.

66) حمزاوي جويدة، التصور الأمني الأوربي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية . جامع الحاج لخضر باتنة. 2011/2010.

67) حمشي محمد، النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقد داخل التخصص، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية _جامعة باتنة 1 _ 2017/2016.

68) الشافعي أمال، الأمن الإنساني من منظور النسوي، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية . جامعة سطيف 02. 2014/2013.

69) محمد الصالح صاحبي، السياسة الأمنية للاتحاد الأوربي اتجاه المنطقة المغاربية ـ الهجرة غير الشرعية نموذجا ـ، (مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ـ 2017/2016.

70) محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية _جامعة الحاج لخضر باتنة_2015/2014.

71) ميهوب وسام، أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السايـاسية ـ جامعة محمد خيضر بسكرة ـ 2014/2013.

72) معمري جندلي خالد، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية_جامعة باتنة_ 2008/2007.

73) قاسم نادية، ندوة برشلونة: هاجس الأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة الجزائر بن عكنون ـ 2003/2002.

74) قنوفي وسيلة، حق الإنسان في الأمن . بين مقاربة الأمن الإنساني ومبادئ القانون الدولي .، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، _ جامعة محمد دباغين سطيف 02 _ 2017/2016.

75) شيبي لخميسي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية. فترة ما بعد الحرب الباردة (1991م .2008م)، (مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية .، جامعة الدول العربية القاهرة . 2009.

76) تاحي طارق، مفهوم الأمن بين الفرد والدولة، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام ـ جامعة الجزائر. 2006/2005.

رابعا: المواقع الالكترونية:

77) **زقاع عادل**، «إعادة صياغة مفهوم الأمن– برنامج البحث في الأمن المجتمعي–»، 2018/12/07.
http//www.politics_dz.com/community/threads/yad_siagh_mfxum_[al_mn_brnamg_albxhth_fi_al_mn_almgtmyi.17444/]، (2019/02/18).

78) **حمداوى جميل**، «مدخل إلى مفهوم ما بعد الحداثة»، 2012/02/18، [https: //www.alukah.net/publicatioms_competitioms/]، (2019/04/21).

79) حمشي محمد، «الاتجاه الماركسي للتنظير في العلاقات الدولية»، [http: //www.mhamchi.yolasite.com/resources./doc/الاتجاه20%الماركسي20%للتنظير20%في العلاقات20%الدولية].

80) الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، «تحليل موضوع الظاهرة الأمنية وتطورها في نظريات العلاقات الدولية»، 2018/10/29، [http//www.politices_dz.com]، (2019/02/21).

81) الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، «النظرية البنائية في العلاقات الدولية»، 2016/12/27، [https: //www.politics-dz.com/community/tnreds/alna-i-fi-alylaqat=alduli.5983]، (2019/05/05).

82) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، « الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية»، 2018/08/18، www.researngate.net/publication/32773290- ، [http// :alatjahat_fy_aldrasar_alammnyt]، (2019/02/18).

83) سالم أحمد، «الفكر السياسي الغربي»، 2013/06/13، [http: //m.youtube.com/watch?v=gguzmgam]، (2017/08/04).

84) سالم أحمد، «الفكر السياسي الغربي»، 04 /2013/06، [https: //m.youtube.com/wotch ?v=-t5ptl0btdy]، (2017/08/04).

85) _____، «التحولات الفلسفية نحو ما بعد الحداثة: الواحدة الجديدة»، 2012/03/14، [http: //www.startimes.com/f.aspx?t=303514441]، (2019/04/20).

86) ستيفن وولت، «العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة»، تر: عادل زقاع وزيد زياني، [http: //www.geocities.com/adelzeggagh/ir].

87) صخري محمد، «البناء المعرفي والنظري للنظرية الاجتماعية»، 2017/11/15، [http: //www.politics_dz.com/community/threads/alnzi_alnqdi_alnqi_alaq tmayi_fi_alylaqar_alduli.9798]، (2017/11/08).

88) تاكايوكي ياماورا، « مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية»، تر: عادل زقاغ، [http: //boulemkahanel.yolasite.com]، (2018/12/13).

89) خطير نعيمة، «الأمن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية...إشكالية التعريف والتوظيف»، 2018/02/15، [http: //www.univ-jijel.dz/revue/index.php/rare/article/view/217/193]، (2018/06/27).

90) غريب حكيم، واقع الدراسات الأمنية وانعكاساتها على الترتيبات الأمنية الدولية الراهنة، 2018/12/20، http// :www.sapost.com/opinion/hational_security_golden_age_of_strateg ic_studies_thinhk_thahks]، (21.02.2019).

ب- باللغة الأجنبية:

أولا: الكتب

92)Jorg Friedrichs، **European Approaches to International Relations theory**، edited by: barry buzan ،(USA، Canada: the taylor، rancis e-libray، 2004).

93[1]) . aura sjoberg، **gender and international security eminist pevspectives** ،(beritain: poutledge، 2010(.

ثانيا: المواقع الالكترونية:

94) Williams.kristen ،«eminist security studies» ،27/04/2017 ، [http: //oxfordbibliographies.com/view/document/obo-9780199743292/obo-9780199743292-0205.xml] ،(08/05/2019)

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الفصل الأول: النقاش حول مفهوم الأمن بين الوضعيين وما بعد الوضعيين

مقدمة:.....أ

تمهيد:.....**11**

المبحث الأول: مضامين مفهوم الأمن 12

المطلب الأول: مفهوم الأمن عند الوضعيين.....12

المطلب الثاني: مفهوم الأمن عند ما بعد الوضعيين.....16

أولا: مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية.....17

ثانيا: مدرسة أبريستويث للدراسات الأمنية النقدية.....19

ثالثا: مدرسة باريس للدراسات الأمنية.....20

رابعا: مفهوم الأمن عند النسويين.....21

المبحث الثاني: تطور مفهوم الأمن.....23

المطلب الأول: الدراسات الأمنية التقليدية للأمن.....23

المطلب الثاني: الدراسات الأمنية النقدية للأمن.....25

الخلاصة والاستنتاجات.....27

الفصل الثاني: الأمن في المنظورات الوضعية

تمهيد:.....**29**

المبحث الأول: المنظور الواقعي في دراسة الأمن.....**30**

المطلب الأول: وجهة نظر الواقعية الكلاسيكية في دراسة الأمن.....30

أولا: ثيوسوديس Thucydides.....**30**

ثانيا: نيقولا ميكيافيللي Machiavel (1527/1469).....**31**

ثالثا: توماس هوبز(1679/1588).....**32**

رابعا: إدوارد كار و رينهولد نيبور.....**33**

خامسا: هانز مورجنتاو.....**34**

المطلب الثاني: وجهة نظر الواقعية الجديدة في دراسة الأمن.....**38**

المبحث الثاني: المنظور الليبرالي في دراسة الأمن.....**43**

المطلب الأول: وجهة نظر المثالية في دراسة الأمن.....44

المطلب الثاني: وجهة نظر الليبرالية الجديدة في دراسة الأمن.....47

المطلب الثالث: وجهة نظر نظرية السلام الديمقراطي في دراسة الأمن.....50

المبحث الثالث: المنظور الماركسي في دراسة الأمن.....**55**

المطلب الأول: المرجعيّة الفكريّة والفلسفيّة للاتجاه الماركسي.....55

المطلب الثاني: وجهة نظر الماركسية في دراسة أمن 57

الخلاصة والاستنتاجات.....59

الفصل الثالث: الأمن في التوجهات ما بعد الوضعية

تمهيد:.....61

المبحث الأول: نظريات ما بعد الوضعية.....62

المطلب الأول: جذور ومفهوم ما بعد الحداثة.....62

المطلب الثاني: الأسس المعرفية للتوجهات النقدية.....65

المطلب الثالث: الأسس التحليلية للنظريّة النسوية.....69

المطلب الرابع: البنائية كتوليفة نظرية بين العقلانية والتأمليّة.....73

المبحث الثاني: النقاش الإبستمولوجي حول الأمن في النظريات ما بعد الوضعية.....77

المطلب الأول: النقاش حول المعرفة.....77

المطلب الثاني: الأدوات الإبستمولوجية في الدراسات الأمنية.....82

أولا: دراسة الأمن من منظور قيمة الخطاب (نظرية ما بعد البنيوية).....82

ثانيا: الأمن وفق فكرة الانعكاسية حسب النظرية النقدية.....**84**

ثالثا: استخدام الجندر في الدراسات الأمنية (النظرية النسوية).....85

رابعا: البعد التذاتاني في الدراسات الأمنية البنائية.....88

المبحث الثالث: النقاش الإنطلوجي حول الأمن في النظريات ما بعد الوضعية.....90

المطلب الأول: الأسس التحليلية الأنطولوجية لما بعد الحداثة في الدراسات الأمنية.....90

المطلب الثاني: الأسس التحليلية الأنطلوجية حول الأمن في النظرية النقدية.....91

المطلب الثالث: الأسس التحليلية الأنطلوجية حول الأمن في نظرية النسوية.....93

المطلب الرابع: الأسس التحليلية الأنطلوجية حول الأمن في نظرية البنائية.....95

الخلاصة والاستنتاجات.....100

الخاتمة:.....102